

افتتاحية

تطاول نكرة!

مدير المجلة

إنَّ أهل العلم هم حملة الدعوة وحمايتها يدعون إلى الهداية، ويصرون بتور الله أهل العمالية، ويصرون على الإذابة؛ أقدارهم عند أهل الفضل عالية، ومنازلهم عند أهل النبل سامية؛ لأنَّ ما هم فيه من الدعوة والتعليم والإفتاء جهاد وإقدام وشجاعة، قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «الدعوة إلى الله ورؤسوله جهاد بالقلب وباللسان، وقد يكون أفضل من الجهاد باليد» [أحكام أهل الذمة (1254/3)].

وأما أهل السفة واللفظ، والجهالة والشطط؛ فلا غرابة أن تسمع منهم الطعون الساقطة، والعبارات النابية في حق من يؤأهم الله منزلة سامقة بما هم عليه من تطلع في علم الشريعة، كما هو حال أحد التكرات غير المشهورين بالعلم ولا المعروفين بطلبه، المتسلقين إلى عالم السياسة والمتطلعين إلى الرياسة، وممن يحسب نفسه أنه من أهل الفطنة والكياسة، وما علم المسكين أن سبانه لهم ورميه إياهم بالجبن أماره على قلة توفيقه، وسقوط له في أول امتحان بعد عزمه على ولوج مضمار السياسة؛ إذ كيف يسوس الناس من لم يحكم سياسة نفسه، ولم يترث في أحكامه، ولم تسلم أعراض الأفاضل والأبرياء من لسانه؟

إن من بخص حظه من العلم ولم يتعن مسالكه، ولم يتدرج في مراتبه، ولم ينشأ في أكناف أهله، ليس بوسعه أن يدرك خطورة التعرض للعالم الذاب عن سنة النبي ﷺ، والداعي إلى طريقته ومنهجه؛ لكنه الجهل الذي يدق الأعناق، وحب الظهور الذي يقصم الظهور، والتزلف لئلا يترك المعركة التي تحرك أمثال هؤلاء لقطع الطريق والتشويش على الدعوة السلفية المباركة في هذا البلد بعد أن أضعت هاجسا مزعجا يورق دعاة التغريب والانحراف والابتداع؛ وذلك بإحداث حزب ينسبونه إلى السلفية أو يتسبون السلفية إليه؛ ليوقطوا به فتنة ساكنة، ويحركوا به خلايا نائمة، وليشووها به صورة السلفية النقية، فيسهل رميها بعدها بكل نقيسة وردية.

فلو كان هذا المتطاول المنتسب إلى السلفية زورا وبهتانا أخذًا بطرف من العلم ولو يسير؛ لعلم قطعًا أن الإصلاح وظيفه منوطة بأهل العلم بأحكام الشريعة العاملين بها والداعين إليها، وليست موكلة إلى الجهلاء، ولا إلى الفوغاء، ولا إلى الدخلاء على العلم؛ فضلا عن أخذ أهل العلم خصوصًا وأعداء؛ واتخذ لنفسه منهجا محدثا مغايرا لمنهجهم، وإن هذا وأمثاله هم بوصف الجبن أحق وأولى؛ لأنَّ أهل الجبن كما عرفهم ابن القيم في كتابه «الفروسيّة» (ص491): «هم أهل سوء الظن بالله»؛ فمن خف وثوقه بمنهج الأنبياء عليهم السلام وطريقهم في الإصلاح والتغيير، ولم يصبر عليها، فقد أساء الظن بالله وركن إلى طرق ومناهج بشرية، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

في هذا العدد

الافتتاحية: تناول نكرة/ مدير المجلة 1

الطليعة: الأمن الفكري والتحديات المعاصرة/ التحرير.....4

في رحاب القرآن: محاور القرآن الكريم

6...../حسن أيت علجت

من مشكاة السنة: الفوائد المنتقاء من حديث: لا يحل لمسلم

أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ

10...../فتيحة بلعالية

التوحيد الخالص: الحلف بأسماء الله وصفاته

13..... د.مصطفى بلحاج

بحوث ودراسات: حكم القيام عند مرور الجفازة

19.....د.صالح الدين رمضة

مسائل منهجية: الإصلاح ومقاصد الشريعة

26...../أ.د. سليمان الرحيلي

سيرة وتاريخ: مواقف وعبر من قصة الصباحي جليل

32..... /ياسين طايبی

تزكية وآداب: تفاريع أقسام الصبر

37..... / خالد حمودة

فتاویٰ شرعیہ: ا. د. محمد علی فرکوس 43

أخبار التراث: ثلاثيات البخاري للصفار

46..... /د.رضا بوشامة

اللغة والأدب: قصيدة نادرة لأبي شامة المقدسي في شيم

ومحاسن زوجته

51.....د.جمال عزون

قضايا تربية؛ مشكلات الحياة الزوجية علل وعلاج

53..... د.وسيلة حماموش

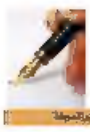
الفاظ ومفاهيم في الميزان: ضوابط اجتهاد العامي في تنزيل

الأحكام

59...../أحمد معمر

62..... الفوائد والنوافذ: التحرير

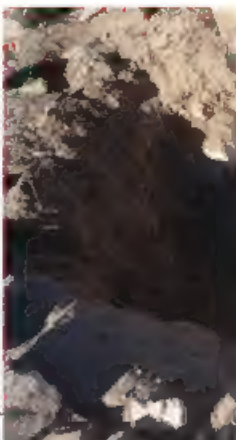
64 بريد القراء:



اقتصادية
تطاول فكرة!

[illegible][illegible]

حكم القيام عند مرور الجنائز

[illegible]

العدد السابق



قواعد النشر في المجلة

- أن تكون الموضوعات مطابقة لخطة المجلة، وموافقة لمنهجها
- أن يكون المقال متسمًا بالأصالة والاعتدال.
- أن يحرر المقال بأسلوب يحقق الغرض، ولغة بعيدة عن التكلف والتعقيد.
- الدقة في التوثيق والتخريج مع الاختصار.
- أن تكون الكتابة على الكمبيوتر، أو بخط واضح مقروء؛ وعلى وجه واحد من الورقة.
- ألا يزيد المقال على خمس صفحات.
- أن يذكر صاحب المقال اسمه الكامل وعنوانه ورقم هاتفه، ودرجته العلمية إن وجدت.
- المقالات أو البحوث التي لا تنشر لا تردُّ لأصحابها.



الحلف باسماء الله وصفاته

قَالَ طَرَفٌ بْنُ دَوَّالٍ الْمَدَنِيّ: أَلَسْنَا أَتَى الْبَلَدَ وَصَلْنَاكَ وَصَلْنَاكَ

البرامج التعليمية

د. لعل وسفائله ومندوب
د. يوسفان من رفاقه

[illegible]

■ **مجلس القضاء** في العراق، الذي كان من المفترض أن يشرع في تشكيله في 2003، لم يتم تشكيله حتى الآن. ■ **مجلس القضاء** في العراق، الذي كان من المفترض أن يشرع في تشكيله في 2003، لم يتم تشكيله حتى الآن. ■ **مجلس القضاء** في العراق، الذي كان من المفترض أن يشرع في تشكيله في 2003، لم يتم تشكيله حتى الآن.

[illegible]

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية



15

الإصلاح
مقاصد الشريعة

[illegible][illegible]

الأمن الفكري والتحديات المعاصرة



التحرير

لا يخفى على ذي عقل أننا اليوم نعيش في عالم تتدفق فيه المعلومات والمعارف والأفكار، بشكل لم يشهده تاريخ البشرية من قبل، عن طريق ما اصطالحوا على تسميته بالسلطة الرابعة وهو: الإعلام وما صاحبه من وسائل الاتصال الحديثة، وتقنيات المعلوماتية التي جعلت العالم رغم شساعة مساحته يتقلص إلى ما يشبه القرية الصغيرة، وصارت الفكرة، والكلمة، والمقولة، والمقالة، والصورة تصل إلى من يُراد له النفع أو الضرر، أو يرجى له الخير أو الشر في أقل من أن يقوم المرء من مقامه، ويات التهديد يطال الشعوب كلها؛ أفراداً وجماعات، ويقتحم حتى الهيئات السيادية في بعض البلدان؛ كالمؤسسات التعليمية والتربوية، تارة بالتوجيه، وأخرى بالتسيير تحت مخدر التعاون العلمي، والتبادل الثقافي، والتقارب السياسي، وما إلى ذلك من شعارات القوم الموهمة والمضللة التي أفرزها نظام العولمة المفروض قهراً من

القوى العالمية الكبرى على المستضعفين من الأمم والشعوب، الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلاً.

وأمام هذا الزحف الداهم والخطير الذي لا يوقفه جيش يتربساته العسكرية، ومعداته الحربية، وجب أخذ الحيطة والاستعداد للمعركة الفاصلة، وكسب جولة الصراع التي تنتهي حتماً إلى غالب ومغلوب، وهذا ما لمح إليه بعض الكتاب المسلمين؛ قبل نصف قرن تقريباً؛ من أن الصراع في المستقبل لا يكون في ساحات القتال، بل يكون في ميدان آخر، سيكون على جهات صراع الأفكار.

وإذا علمنا أن العالم الإسلامي هو قصعة القوم الكبرى التي يتكالب عليها الأعداء، والمستهدف الأول في عمليات الغزو الفكري والثقافي، فيجب على المسلمين حينما كانوا وعلى أي ثغر وجدوا أن يحسموا كفة الصراع لصالحهم ضد أعدائهم في مجال الأفكار، وفق خطة محكمة مدروسة راسخة الجذور، طويلة المدى، بعيدة النظر، عميقة الفهم، تهدف إلى حماية العقول، وغرس القيم، وتدعيم الثوابت الإيمانية، وتعرية

أساليب الأعداء، وكشف أصحاب القلوب المريضة وضعفاء الحصانة العقديّة، ذوي الفكر المنهزم، الدّاخلين في جحر الضبّ الخرب، السّائرين خلف أمة المفضوب عليهم والضّالّين عن منهج الحقّ، حذو النّعل بالنّعل، والنّذيل بالنّذيل.

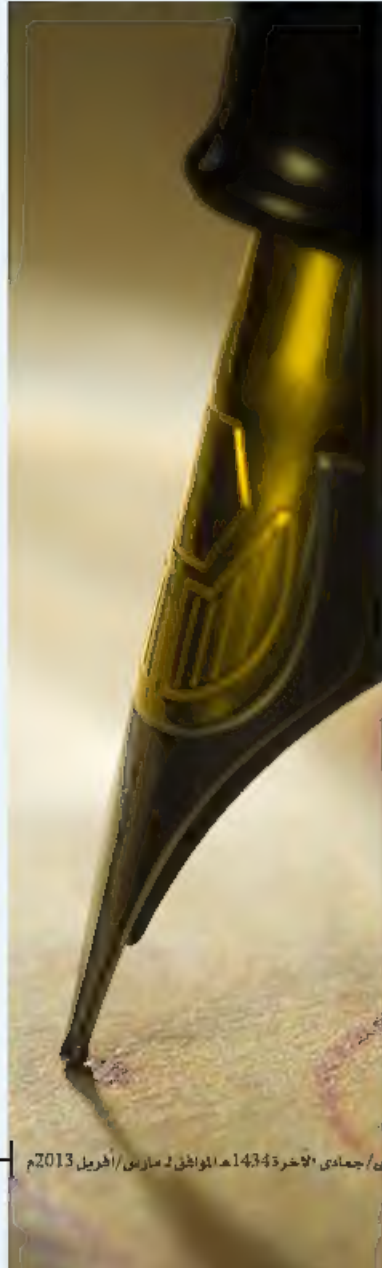
وحاجة الأمة اليوم إلى ما يؤمن فكرها، ويحرس قيمها، ويغلي دينها، أكبر من أي حاجة ترى فيها تثبيتاً لوجودها، وإعزازاً لموقعها، وتحسيناً لأداء مهامها، والقيام بواجباتها، وعليها أن تدرك كما أدرك غيرها أن من أنواع الأمن الذي صار موضع اهتمام وعناية عند كل من يريد الرّفعة بين الأمم، والذي يأتي في مقدّمة جميع أنواع الأمن؛ كأمن الأرواح، وأمن الممتلكات، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الاقتصادي. الأمن الفكري الذي يرمز من حيث الدلالة اللغوية إلى السلامة والاطمئنان وانتفاء الخوف على دين الناس وعقولهم.

وأما من حيث دلالاته الاصطلاحية، فقد اختلفت الناس في تحديد مصطلحه

وصدقاً، أن يحتفظ البلد بأمنه، ويسعد أهله في أرضه، ويطمئن كل واحد في سره.

فأَمَّا - بحمد الله - تنتمي إلى خير دين، ومعارفنا أصح المعارف، ومناهجنا أسد المناهج وأرقاها، وقرآنتنا وحده هو الذي يهدي لثني هي أقوم، وشرعنا هو الأسلم والأحكم ﴿فَأَيُّ الْقَرَيْنَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [81: الأنعام].

سَدَّ الله الخطي وبارك في الجهود، وحفظ علينا ديننا وأمننا وعصمتنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن إنه وني ذلك والثاقدر عليه وإليه المرجع والمآب.



وأحكامه وأخلاقه، وإشغال الخلق بالأعمال الصالحة والمشاريع الخيرة، وهذه مسؤولية عظيمة لا يقوى على حملها الرجال المهازيل.

إنَّ الكُفَّار وما يحملونه من حقدٍ دفين، وما يضمرونه من حسد هجين، قد لا يُستغرب منهم حين يجدون في نشر الباطل، وغزو العقول، وتغيير المفاهيم، وطمس الحقائق، وسلخ المسلمين عن معتقدهم الحق، ولكنَّ الغريب حين يقوم أناس من بني جلدتنا، وينطلق إعلام من ديار أهل الإسلام لا يحمل من الهم إلا ترديده لهذا الصدى المنحرف، ومنقذاً لخطط الأعداء الماكرة.

إنَّه من المقت والعار أن تبقى وسائل إعلام الأمة - المعول عليها في مثل هذه الحروب - في تبعية قاتلة لا يرجي منها تحصين فكر، ولا حفظ دين، ولا نشر فضائل، بل همها نشر وإذاعة كل ما يزيد في خذلان هذه الأمة، ويبرز حجم مأساتها ومعاناتها، ولا تبت ولا تكتب إلا ما يثير الفتن ويؤلِّد الفوضى والقلق، وغرس الوسواس والمخاوف في الصدور، وبث الفرقة والانقسام بين طبقات الأمة.

إنَّ الذي يتعين على كل غيور ينتمي إلى بيضة الإسلام أن يعمل جاهداً على استثمار وقته وعلمه وقدراته وأمواله في المجالات الحيوية التي يمكن من خلالها صدُّ عدوان الغزو الفكري، و هي المجالات التي يعتمد عليها الأعداء في حربهم ضدنا على إفسادها وتمييعها واستغلالها في الشر، وهي الأسرة والمدرسة والإعلام، إذا أردنا - حقاً -

بسبب تعدد المفاهيم، وتنوع المشارب، وتباين الآراء؛ فمنهم من يرى أنَّ الأمن الفكري هو كل ما يدعو إلى الحفاظ على خصوصيات المجتمع من تقاليد وعادات حسنها وسيئها، خيرها وشرها، دون النظر إلى التوجهات الفكرية، والانتماءات الأيديولوجية، وهناك من يرى أنَّ الأمن الفكري هو الانفتاح على ثقافة الغير والانصهار في حضارته دون أي قيد مشروط أو رقابة مفروضة، وهذان الرأيان عليلان ومرفوضان، وإن كان لهما في الأمة وجود ودعم ونشاط، والمفهوم الصحيح للأمن الفكري هو ما يراه علماء الأمة الربانيون وعقلاؤها، الخادمون لدينهم، الذادون عنه وعن أوطانهم، على أنه تحصين لأفراد الأمة وجماعاتها من أن تهدد شخصيتهم الإسلامية أو تساوم، أو تذوب كذوبان الملح في الماء الدافئ، أو تتمحي آثارها من مظاهر الحياة وتصريف شؤون الخلق.

إنَّ الأمن الفكري كما يدلُّ عليه لفظه ويرمي إليه معناه هو تحصين للأفكار، وتأمين لها من الهجمات الدخيلة، والحمولات المسعورة، التي تسمم العقول وتفسد السلوك، وتسيء إلى الدين، وتقضي على الأصالة وتشكك في الولاء وصدق الانتماء، ينتهج هذا التحصين سبيلاً واحداً هو سبيل الدعوة إلى تحقيق التوحيد، ونشر الإيمان الصحيح والمعتقد السليم، وذلك بتخليصه من شوائب الخرافة والأساطير، وركام الأوهام، ومن مخلفات الحياة المادية، والدعوة إلى التزام آداب الإسلام

محاوَر القرآن الكريم



حسن آيت علجت

وَأَنَّ مِنْ مَّقْصَدَاتِ هَذَا التَّدْبِيرِ
لِكِتَابِ اللَّهِ عِزَّ وَجَلَّ وَمُسْتَلْزَمَاتِهِ:
معرفة المحاور التي يدور عليها، والمعاني
العامّة المقررة فيه، وبمصطلح عصري:
معرفة الخطوط العريضة لهذا الكتاب
العظيم.

فالمحاور التي يدور عليها القرآن
الكريم ثلاثة، وهي⁽¹⁾:

المحور الأول: التعريف بالربّ المعبود
جل وعلا، وذلك من خلال التعريف
بأسمائه الحسنى وصفاته السنية العلى
وأفعاله الصادرة عن أسمائه وصفاته.

المحور الثاني: التعريف بالطريق
الموصلة إلى هذا الرب المعبود، وهي
الطريق التي يتعين على العبد سلوكها
للوصل إلى مرضاة الله جل وعلا،
والانتظام في سلك الذين أنعم الله
عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
(3) انظر «مدارج السالكين» (452/1).

مَا فِيهِ⁽²⁾.
وَسَارَةَ بِأُسْلُوبِ الاسْتِفْهَامِ الْإِنْكَارِيِّ
الْمُتَضَمِّنِ لِلزُّجْرِ وَالنَّاتِبِ عَلَى الْإِعْرَاضِ
عَنِ تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ وَعَقْلِهِ، وَتَفْهَمُ مَا جَاءَ
فِيهِ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ عِزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَلَا
يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا
﴿١١﴾﴾ [الأنعام: ١١]، وقوله عِزَّ وَجَلَّ:
﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانُ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ
اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿١٢﴾﴾ [الأنعام: ١٢]،
وقوله عِزَّ وَجَلَّ: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ
الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمْ الْأَوَّلِينَ
﴿١٣﴾﴾ [الأنعام: ١٣].



(2) انظر: «تفسير البغوي» (209/4)، و«نقله» هنا
تفيد التعليل؛ لأنها تأتي على ثلاثة معانٍ، منها:
التعليل، كما قال ابن هشام في «مُعْتَبَرِي النَّبِيِّينَ عَنْ
كُتُبِ الْأَعْرَابِ» (379/1).

إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَنْفَعَ لِلْعَبْدِ فِي مَعَاشِهِ
وَمَعَادِهِ، وَأَقْرَبَ إِلَى نَجَاتِهِ مِنْ تَدْبِيرِ
الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَإِطَالَةِ التَّأَمُّلِ، وَتَقْلِيلِ
النَّظَرِ فِيهِ، وَجَمْعِ الْفِكْرِ عَلَى مَعَانِي
آيَاتِهِ⁽¹⁾.

وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا عِبَادَهُ بِتَدْبِيرِ
الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَأَرْشَدَهُمْ إِلَى ذَلِكَ،
وَحَثَّهُمْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بِأَسَالِيبَ مُتَنَوِّعَةٍ،
وَأَوْجِهٍ مُخْتَلِفَةٍ:

فَسَارَةَ بِالْإِخْبَارِ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ
إِنْزَالِ الْقُرْآنِ هُوَ تَدْبِيرُهُ وَتَفْهَمُهُ، لَا مَجْرَدُ
تِلَاوَتِهِ بِلَا فَهْمٍ وَلَا تَدْبِيرٍ، وَذَلِكَ فِي مِثْلِ
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا
لِيَذَّبَ وَأُتِيَهُ. وَنَسْتَكْذَرُ أُولَ الْأَنْبِيَاءِ ﴿١٩﴾﴾ [الأنعام: ١٩]،
وقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ
فَرًّا نَا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الأنعام: ٢٠]،
وَتَفْهَمُوا

(1) عن «مدارج السالكين» (451/1).

وهذا أو أن الشروع في تفصيل هذه المحاور:

المحور الأول: التعريف بالرب المعبود

لقد عرّف القرآن الكريم العباد ربهم ومعبودهم غاية ما يمكن أن تتلوه قواهم من المعرفة، وأبدأ وأعاد، واختصر وأطنب، في ذكر أسمائه وصفاته وأفعاله⁽⁷⁾.

فتعريف القرآن بالله عز وجل هو عن طريق ذكر أسمائه الحسنى، وصفاته السنية العلى، وأفعاله الصادرة عن صفات كماله.

أفعال الله عز وجل هي آثار أسمائه وصفاته

وأفعال الله عز وجل هي آثار أسمائه وصفاته؛ ذلك بأنه ليس في الوجود إلا الله ومفعولاته، وهي آثار أفعاله، وأفعاله آثار صفاته، وصفاته قائمة به⁽⁸⁾. وتضرب لذلك مثلاً، وبالمثال يتضح المقال:

فمن أفعال الله . جلّ وعلا . المطاء والمنع، قال الله عز وجل: ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾⁽⁹⁾.

ولمسلم (593) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول في دُبر صلاته إذا سلم: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو

(7) انظر: «جلاء الأفهام» للإمام ابن القيم (ص 179).

(8) عن «شفاء العليل» للإمام ابن القيم (ص 232).

سَبَّحَ مِنْ الثَّانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ»⁽⁵⁾.

إذا أنعمنا النظر في هذه السورة؛ ألفيناهما تشتمل على هذه المحاور الثلاثة الآتية الذكر⁽⁶⁾:

فإن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾ الرِّفْقُ الرَّحِيمِ⁽²⁾ مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ⁽³⁾ [سورة الفاتحة]: يتضمن الأصل الأول وهو معرفة الرب - تعالى -، ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله.

وقوله سبحانه: ﴿إِلَّاكَ تَبَتُّوا وَمِنَ الْجَبَلِ لَآتِيُونَكَ خَشَعَتِ الْأَذْصَانُ لِصَوْتِهِ﴾⁽⁴⁾ [سورة الفاتحة]: يتضمن معرفة الطريق الموصل إليه، وأنها ليست إلا عبادته وحده بما يحبّه ويرضاه، واستعانتّه على عبادته، وأن هذا هو الصراط المستقيم الموصل إلى الله، ولا سبيل للعبد إلى الاستقامة إلا بهداية ربه له.

فكما أنه لا سبيل له إلى عبادته إلا بمعونته، فلا سبيل له إلى الاستقامة على الصراط إلا بهدأيته.

وقوله تعالى: ﴿سِرُّهُ لَدَيْنَ مَنْتَ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁵⁾ [سورة الفاتحة]: يتضمن جزاء من استقام على هذه الطريق وهم المُنعم عليهم في الدنيا والآخرة، كما يتضمن جزاء من تنكبها وهم المفضوب عليهم والضالون.



(5) صحيح: رواه أحمد (17452)، والترمذي (2875). انظر: «صحيح الترغيب» (1453).

(6) عن «الفوائد لابن القيم» (ص 19)، وانظر: «شفاء العليل» (ص 228).

والصالحين، وحسن أولئك رفيقا.

المحور الثالث: التعريف بما للسالكين عند القدوم على رب العالمين، ويتضمن بيان جزاء السالكين لهذه الطريق، والمستقيمين عليها، وجزاء من تنكبها، وانحرف عنها.

وهذه المحاور تتضمن أموراً ثلاثة: غاية، ووسيلة، وجزاء.

فالتعريف بالرب المعبود. سبحانه وتعالى. يتضمن الغاية المقصودة.

والتعريف بالطريق الموصل إليه يتضمن الوسيلة إلى هذه الغاية.

وتعريف الحال بعد الوصول إليه يتضمن الجزاء.

سورة الفاتحة واشتغالها على هذه المحاور

إذا فتحنا كتاب الله عز وجل فإن أول ما تكتحل أعيننا به هي سورة الفاتحة. أو سورة الحمد. هذه السورة العظيمة التي هي بمثابة الديباجة للقرآن الكريم، وهي تتضمن جميع معاني كتب الله عز وجل المنزلة⁽⁴⁾.

وهذه السورة لم ينزل في القرآن ولا في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور مثلاً، كما جاء ذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأبي بن كعب رضي الله عنه: «كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ؟» قَالَ: فَقَرَأْتُ أَمَّ الْقُرْآنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: مَا أُنْزِلَتْ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلُهَا، وَأَنَّهَا

(4) كما قال الإمام ابن القيم في «زاد المعاد» (162/4).

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

وهذا العطاء والمنع لا يقعان إلا وفق حكمة بالغة، فلا يعطي سبحانه مَنْ يَسْتَحِقُّ المنع، ولا يمنع مَنْ يَسْتَحِقُّ العطاء؛ إذ إن حكمته تمنع ذلك؛ لأن الحكمة هي وضْعُ الشَّيْءِ فِي مَوْضِعِهِ، وإنزاله المنزلَ اللَّائِقَ بِهِ.

فهذان الفعلان - وهما العطاء والمنع - من آثار اسميته: الحكيم الخبير، فهو سبحانه الحكيم الخبير الذي يضع الأشياء مواضعها ويُنزلها منازلها اللَّائِقَةَ بِهَا فلا يَضَعُ الشَّيْءَ فِي غير موضعه، ولا يُنْزِلُهُ غير منزلته، التي يقتضيها كمالُ علمه وحكمته وخبرته، فلا يَضَعُ الحرمانَ والمنعَ موضعَ العطاء والفضل، ولا الفضلَ والعطاءَ موضعَ الحرمانِ والمنعِ⁽⁹⁾.

طريقة القرآن في بيان أسماء الله عز وجل وصفاته

طريقة القرآن الكريم في بيان أسماء الله وصفاته هي طريقة النفي والإثبات: إثبات صفات الكمال، ونفي صفات النقص، فأثبت لله صفات الكمال، ونزَّهه عن صفات النقص والعيوب، كما نزَّهه أيضا عن أن يكون له مثل في شيء من صفات الكمال، وعلى هذا؛ فالتنزيه يجمعه نوعان: نفي النقص، ونفي مماثلة غيره له في صفات الكمال⁽¹⁰⁾.

(9) انظر: «مدارج السالكين» (195/2).

(10) عن «ملهاج السنة» لشيوخ الإسلام ابن تيمية (157/1).

طريقة القرآن الكريم في النفي والإثبات⁽¹¹⁾

طريقة القرآن الكريم في النفي والإثبات هي طريقة النفي المُجْمَلِ والإثبات المفصل: إثبات لصفات الكمال على وجه التفصيل، ونفي للنقص والتَّمثِيلِ.

أولا: الإثبات: في باب إثبات صفات الكمال لله جل وعلا فصل القرآن الكريم ونوع في ذكر الأسماء والصفات؛ فأخبر أن الله تعالى بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، وأنه عليم قدير، عزيز حكيم، غفور رحيم، ودود مجيد، وأنه يحب المتقين والمحسنين والصابرين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، وأنه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، وأنه كلم موسى تكليما، وناداه، وناجاه، إلى غير ذلك مما جاء به الكتاب العزيز.

ثانيا: النفي: أما النفي لصفات النقص عن الله عز وجل فقد جاء في القرآن الكريم مُجْمَلًا، وذلك في مثل قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [65: النمل]، وقوله: ﴿فَلَا تَقْرَأُوا لِلَّهِ الْأَنْشَاءَ﴾ [74: النمل]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [112: الانعام]، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [17: النمل]؛ فنزَّه الله عز وجل نفسه عن النُّظِيرِ بِاسْمِ الْكُفَاءِ، والمِثْلِ، والنَّدِ والسَّمِيِّ.

(11) انظر لهذا المبحث: المصدر السابق (185/144).

ثالثا: سبب الإجمال في النفي⁽¹²⁾: وهذا الإجمال في نفي النقائص والعيوب عن رب العالمين، فيه أدب عظيم؛ لأن نفي النقائص بالتفصيل فيه رُعُونَةٌ وسوء أدب ظاهر، فمثلا لو ذهب شخص ليمدح ملكا، أو رئيسا، أو وزيرا، فقال له: أنت لست كئاسا، ولا حجاما، ولا كذا وكذا من المهنِ الحَقيرة، لكان ذلك أشبه بالمدح منه بالمدح، وقد يرضه ذلك للعقوبة البليغة؛ بخلاف ما إذا قال له: ليس أحد مثلك في البلد، ولا يدانيك أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل، ونحو هذه العبارات، لكان أبلغ في المدح والثناء، فالإجمال في النفي، جمال في الأدب.

المحور الثاني: التعريف بالطريق الموصلة إلى الرب المعبود

ويتضمن هذا المحور أمرين: الأول: تفصيل الشرائع والأمر والنهي والإباحة، وبيان ما يحبه الله وما يكرهه من الأعمال والأقوال والصفات والذوات⁽¹³⁾.

فهذه سورة واحدة من سور القرآن الكريم وهي سورة البقرة، يقول فيها الحافظ أبو بكر بن العربي في «أحكام القرآن»: (15/1) «سَمِعْتُ بَعْضَ أَشْيَاخِي يَقُولُ: فِيهَا أَلْفُ أَمْرٍ، وَأَلْفُ نَهْيٍ، وَأَلْفُ حُكْمٍ، وَأَلْفُ خَبَرٍ»، دَعَّ بَاقِي السُّورِ الْآخَرَى.

(12) عن «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة ابن أبي العز (ص 107) مع تصريف وإضافة.

(13) عن «فتاوى ابن تيمية» (96/19).



﴿الْأَنْبِيَاءُ﴾ ١، وكما قال أيضا: ﴿وَمَا يَنْتَ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ ﴿٢﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ السَّافِرُونَ ﴿٣﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسْتَحُونَ ﴿٤﴾ ﴿الْحَقُّ أَثَقَالَةٌ﴾ ١.

المحور الثالث: وهو التعريف بما للسالكين عند القدوم على هذا الرب المعبود

ويتضمن هذا المحور ذكر تفاصيل اليوم الآخر، والجنة والنار والثواب والعقاب، ففيه بيان أحوال اليوم الآخر وأهواله، ووصف الجنة وما أعد الله فيها لأوليائه من النعيم المطلق الذي لا يشعرون فيه بالهم ولا نكد ولا تنغيص، وكذا وصف النار وما أعد لأعدائه فيها من العقاب الويل، والتي لا يخالطها سرور ولا رخاء ولا راحة ولا فرح، وما قبل ذلك من البرزخ والحساب والميزان والصراط، فذكر أحوال بني آدم منذ خروجهم من قبورهم للنشر والحساب، وتفاصيل ذلك إلى أن يتبوأ كل واحد منزله الأبدي؛ إما إلى جنات ونعيم، وإما إلى عذاب وجحيم^(١٤).
والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم، وبارك وأنعم، على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين.



(١٤) هذا المحور وما قبله منقول عن «مدارج السالكين» (١/ ٤٥٢)، بتصرف وإضافة.

لهذا ظهر في علوم الإسلام ما يُسمى بالتفسير الفقهي، وأشهر رواه الإمام الشافعي، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو بكر ابن العربي، وأبو عبد الله القرطبي، ولكل واحد من هؤلاء كتاب سماه «أحكام القرآن»، ذكر فيه المسائل الفقهية التي تضمنتها آيات الأحكام.

الثاني: التعريف بالأدلاء على هذا الطريق وهم الرسل عليهم السلام، وهم نوعان: رسول بشري، ورسول ملكي، كما قال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ ﴿١٧﴾ ﴿الْحَقُّ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [١].

فيتضمن هذا المحور ذكر أحوال الرسل عليهم الصلاة والسلام، وذكر براهمين صدقهم، وأدلة صحة نبوتهم، والتعريف بحقوقهم، وحقوق مرسليهم، وما كانوا عليه من الأخلاق العظيمة، والكمالات البشرية، ومدى صدقهم وأمانتهم، وعظيم صبرهم على القيام بأعباء الرسالة، وإخلاصهم في تبليغ دين الله عز وجل.

كما يتضمن التعريف بالملائكة الكرام عليهم السلام وهم رسل الله جل وعلا في خلقه وأمره، وذكر بعض أفعالهم: من تدبيرهم الأمور بإذنه ومشيتته، وما جعلوا عليه من أمر العالم العلوي والسفلي، وما يختص بالنوع الإنساني منهم من حين يستقر في رحم أمه إلى يوم يوايه ربه ويقدم عليه.

وذكر أيضا ما عليه هؤلاء الملائكة الكرام من القوة والأمانة والعبادة العظيمة، كما قال الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٠﴾ لَا يَسْخَفُونَ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِ رَبِّهِمْ يَقْلُوبُونَ ﴿٢١﴾﴾

الفوائد المنتقاه من حديث

«لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه»

فتيحة بلعالية

ماجستير في العلوم الشرعية

عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، يلتقيان، فيصد هذا ويصد هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام».

وفي لفظ:

«يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا».

متفق عليه⁽¹⁾.



● الفاظ الحديث:

جاء في رواية أخرى عن أنس⁽²⁾: «والذي يبدأ بالسلام يسبق إلى الجنة».

وفي رواية لابن المبارك في «الزهد» (726): «والسابق السابق إلى الجنة».

وفي حديث عائشة رضي الله عنها عند أبي داود (4913): «لا يكون مسلم أن يهجر مسلماً فوق ثلاثة، فإذا لقيه سلم عليه ثلاث مِرار كل ذلك لا يرد عليه فقد بَاءَ بإخيه».

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «فمن هجر أخاه فوق ثلاث فمات دخل النار»⁽³⁾.

(1) أخرجه البخاري (6077، 6237)، ومسلم (2560).

(2) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (7874)، وفيها ضعف.

(3) أخرجه أبو داود (4914)، وأحمد (9092).



وفي رواية: «فإن مرّت به ثلاث، فليلقه فليسلم عليه، فإن ردّ عليه السلام فقد اشتركا في الأجر، وإن لم يرد عليه فقد بَاءَ بالآثم»، وزاد في لفظ: «وخرج المسلم من الهجرة»⁽⁴⁾.

وفي حديث هشام بن عامر رضي الله عنه: «فإن كان تضارماً فوق ثلاث فاتهما ناكبان عن الحق ما داما على صرامهما، وأولهما فينا فسبقه بالقيء كفارته، فإن سلم عليه فلم يرد عليه، وردّ عليه سلامه ردّت عليه الملائكة، وردّ على الآخر الشيطان، فإن ماتا على صرامهما لم يجتمعا في الجنة أبداً»⁽⁵⁾.

● المعنى العام للحديث:

هذا الحديث في بيان فضل الأخوة بين المؤمنين، والمنع من جميع ما يسبب الفرقة والتهاجر بينهم.

ذلك أن أعظم ما امتن به الله تعالى على عباده بعد الإيمان نعمة الأخوة التي لا يعلم لها نظير، ولا يدرى لها قدر. قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلّٰهِ إِيمَانَكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [التوبة: 103]. فقد ربط الله تعالى مولاته بهذه العلاقة القويمة، وجعل من أبرز عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله، فهذه الرابطة الأخوية منسوبة التعبد لله تعالى، ولذلك جعلت أعظم العلاقات مطلقاً، وغلبت كل الروابط.

ولتمام المحافظة عليها رغب الشارع الحكيم في كل قول أو عمل يقويها ويدعمها، وشرع أساليبها: كالسلام والهدية

(4) أخرجه أبو داود (4912).

(5) «المستند» (16257).

والتبسم.... وذهم بالمقابل كل قول أو عمل يضعفها أو يشينها. حُرِّمَ التَّحَادُّسُ والتَّبَاغُضُ والتَّدَابِيرُ...

ومنه هذا الحديث: «لَا يَحِلُّ مُسْلِمٌ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ» ذلك لأنه منافي لحقوق الأخوة، مهمت للمودة، قاطع للألفة، هادم لتلك الرابطة الشرعية القويمة.

فليس من أخلاق ولا آداب المسلم أن يهجر أخاه المسلم، ويعرض عنه فلا يكلمه.

❁ غريب الحديث:

■ قوله: «لَا يَحِلُّ»: فيه نفي الحل، والحل لغة مأخوذ من حل الشيء يحل حلاً. خلاف حرم. فهو حلال. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَلَّ اللَّهُ الْأَبْعَغَ وَحَرَّمَ الرِّيزَا﴾. فجمع في الآية بين الضدين (حل، حرم)، وفي نفي الحل؛ إثبات التحريم، فمعنى لا يحل أي يحرم⁽⁶⁾.

■ قوله «يصد»: يقال صدت أي: منعت وصرعت، وصدت أي أعرضت عنه⁽⁷⁾، وقد دل على هذا المعنى الرواية الأخرى «يُفَرِّضُ هَذَا وَيُفَرِّضُ هَذَا»

■ قوله: «تصارماً»: صرمة يصرمه صرماً أي: يصمم قطعه قطعاً مائتاً.

❁ فقه الحديث وما يتعلق به من أحكام:

■ قوله: «لَا يَحِلُّ مُسْلِمٌ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ» فيه دليل على تحريم هجر المسلم لأخيه، وهذا أمر متفق عليه بين العلماء، إذ معنى لا يحل لغة وشرعاً، لا يجوز ويحرم أن يهجر المسلم أخاه⁽⁸⁾.

■ وقوله: «أخاه»: أي في الإسلام ويستفاد منه أنه يحرم على المسلم أن يهجر المسلم عموماً، وقد صرحت بذلك رواية أبي داود: «لَا يَحِلُّ مُسْلِمٌ أَنْ يَهْجُرَ مُسْلِمًا» فهذا ما يتعلق بأخوة الإسلام، وهي حق من حقوق الرابطة الشرعية الدينية، فإن اجتمع في مسلم الأخوة لدينية والأخوة لسيبة كان لتحريم أشد؛ لأنه جمع بين بتر الأخوة الدينية بالهجر، وبين قطع رابطة النسب بقطعة الرحم؛ فلا يجوز بترها بالهجران.

■ قوله: «مسلماً»: فيه دليل على أن هذا الحكم يختص بالمؤمنين، لأن قوله: «لأخيه» وفي رواية «المسلم» مشعر بالبلية، ماإنما حُرِّمَ لعله كونه مسلماً، فيجوز هجر الكافر مطلقاً، ثلاثاً وفوق الثلاث. إذ الحكم خاص بالمسلم دون غيره بدلالة النص.

(6) «المصباح المنيّر» (79/1)، «لقد موس المحيط» (1817/5)

(7) «المصباح المنيّر» (75/1)

(8) قال النووي: «قد يحتج به من يقول لكفار غير مخاطبين بفروع لشريعة والاصح أنهم مخاطبون وإنما قيد بالتبسم؛ لأنه الذي يقبل الخطاب لشرع ويتنعم به»

■ قوله: «أَنْ يَهْجُرَ»: جاء معناه موضعاً في الحديث بقوله:

«يُفَرِّضُ هَذَا وَيُفَرِّضُ هَذَا» وهذا أدنى مراتب الهجران. قال ابن عبد البر رحمه الله: «يُفَرِّضُ هَذَا وَيُفَرِّضُ هَذَا» فمعناه يدير هذا عن هذا بوجهه، وذلك عنه أيضاً كذلك، ولهذا نهى رسول الله ﷺ عن التدابير والإعراض.

قال الشاعر:

إذا أبصرتني أعرضت عني

كأن الشمس من قبلي تدور⁽⁹⁾

وقال الباجي رحمه الله: «فهذا المقدار الذي نهى عنه من المهاجرة، وأما الأذى فلا يحل قليله ولا كثيره»⁽¹⁰⁾.

وقال العيني رحمه الله في «شرح البخاري» (22/141): «هذا باب في بيان ذم الهجرة بكسر الهاء وسكون الجيم، وهي مفارقة كلام أخيه المؤمن مع تلاقيهما، وإعراض كل واحد منهما عن صاحبه عند الاجتماع».

■ قوله: «لَا يَحِلُّ»: فيه دليل على أن هجران المسلمين بعضهم بعضاً ذنب من الذنوب؛ بل هو كبيرة من الكبائر إذا أصرأوا على الهجران⁽¹¹⁾، يائس بها كلا المتهاجرين إذا امتدتهاجرهما فوق ثلاث.

■ وقوله: «خَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ» مفهومه أن من لم يبدأ بالسلام ليس بخير الرجلين. «وخيرهما» وهو من أفعّل التفضيل، قال النووي: «خيرهما أي أفضلهما» كما في رواية عند أبي داود الطيالسي (593) «وأفضلهما الذي يبدأ بالسلام».

■ وقوله: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ» فإن كان الهجران بالنقص ثماً، فإن ضده أي التواصل بين المؤمنين بعضهم بعضاً وترك التهاجر من العمل الصالح.

■ قوله: «فوق ثلاث» قال النووي: «قال العلماء في هذا الحديث تحريم الهجر بين المسلمين أكثر من ثلاث نبال وإباحتها في ثلاث الأول بنص الحديث، والثاني بمفهومه»⁽¹²⁾.

وفي هذا دليل على رفق الله تعالى بالمؤمنين؛ لأنه تعالى راعى العال بما جبل عليه الإنسان من الغضب وسوء الخلق، وأن ذلك يزول عنه أو يقل بعد الثلاث

(9) في شهاب، 10، 145

(10) المسمى، 7، 215

(11) قال نهشي في «لروا عن الشريف لكبار» (67/2) «الكبيرة السادسة والستية وثمانية وسبعون بعد مائتين التهاجر بأن يهجر أخاه المسلم فوق ثلاثة أيام لميز عرص شرعي»

(12) «شرح صحيح مسلم» (117/16)

قال ابن حجر رحمه الله: «وهو من الرفق لأن الأدمي في طبعه الغضب وسوء الحلق ونحو ذلك، والعالم أنه يروى أو يقل في الثلاث»⁽¹³⁾.

❖ مسألة: هل هذا الحكم من عدم جوار الهجران فوق ثلاث مرتبط بالليالي أو بالأيام؟

إن غالب روايات الحديث وردت بلفظ «ثلاث ليالٍ» ولذلك ذهب طائفة من أهل العلم إلى عدم جواز الهجرة فوق ثلاث ليالٍ، وإن اعتبر في ذلك الليالي لا الأيام، فإن بدأ بالهجر في بعض يوم فله أن يمضي ذلك لبعض ويعتبر ليلة ذلك اليوم، ويكون بذلك أول لزمان الذي أبيح فيه الهجرة، ثم بعد انقضاء الليلة الثالثة يعود الحكم للتحرير؛ ذلك أن المقيد به في الحديث هو ثلاث ليالٍ

وخالف في ذلك بعض العلماء منهم ابن حجر رحمه الله حيث قال: «وفي الجزم باعتبار الليالي دون الأيام جمود، وقد مضى...» في رواية شعيب في حديث أبي أيوب بلفظ: «ثلاثة أيام» فالمتقدم أن المرخص فيه ثلاثة أيام بلياليها، فحيث أطلقت الليالي أريد بلياليها، وحيث أطلقت الأيام أريد بلياليها، ويكون الاعتبار مصي ثلاثة أيام بلياليها ملحقه⁽¹⁴⁾.

❖ ثم إنّه لو ابتدأ هجرته مثلاً في اليوم بعد الروال، هل يعتمد أول اليوم أو من حيث بدأ؟ فمنهم من قال: «يلغى الكسر، أي لا يعتد بالكسر، ويكون أول تعدد ابتداء اليوم أو الليلة».

وقال آخرون: بل بداية العد من بداية الهجر ولو كان كسراً؛ لأنه الأحوط حتى لا يقع الهاجر في الحرام؛ فإنه لا يحل له أن يهجر فوق ثلاث.

❖ وفيه أن التقيد بالثلاث عام في الأحوال والأشخاص، فلا يستثنى منه شيء غير أن العلماء استثنوا ما يلي:

يحمل الحديث على التقاطع في الأمور الدنيوية فيقيد بالثلاث، فأمّا لأجل الدين فيجوز لزيادة عليها كما بصر عليه لإمام أحمد وتبعه النووي وغيره مستنداً على قصة الثلاثة الذين خلفوا في عزوة تبوك، فأمر النبي ﷺ بهجرهم خمسين يوماً. قال النووي: «فيه هجران أهل البدع والفسوق ومناصري السنة مع العلم وأنه يجوز هجراته دائماً، وأنه يهجر من الهجران فوق ثلاثة أيام إنما هو فيمن هجر لحظ نفسه ومعايش الدنيا»⁽¹⁵⁾.

وذكر أبو العباس القرطبي ضوابط الهجر وتقيدته بالثلاث، فقال: «فأمّا الهجران لأجل المعاصي والبدعة فواجب استصحابه إلى أن يتوب من ذلك ولا يختلف في هذا»⁽¹⁶⁾.

وذكر الحطّاي رحمه الله أن هجر الوالد لولده والزوج زوجته ونحو ذلك مما كان في معنى التأديب لا يتقيد بالثلاث للمصلحة المرجوة فقد هجر النبي ﷺ نساءه شهر⁽¹⁷⁾.

قال أبو عبد الله رحمه الله: «وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمسلم أن يهجر أحاه فوق ثلاث إلا أن يكون يحاف من مكالمته وصلته ما يفسد عليه دينه أو يؤلّد به على نفسه مضرة في دينه أو دنياه، فإن كان ذلك، فقد رخص له في محابته وسدده، ورت صرم جميل خير من مخالطة مؤذية»⁽¹⁸⁾.

❖ قوله رحمه الله: «خيرهما الذي يبدأ بالسّلام» قال أكثر العلماء: نزول الهجرة بمجرد السلام ورده وإن لم يكلمه. وخالف في ذلك الإمام أحمد فقال: «لا يبرأ من الهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولاً»، وقال: «ترك الكلام إن كان يؤذيه لم تنقطع الهجرة بالسّلام»، وكذا قال ابن القاسم من المالكية.

واختار بعضهم التمسك بنظر إلى حال المهجور؛ فإن كان خطأه بما زاد على السلام عند اللقاء ممّا تطيّب به نفسه ويزيل علة الهجر كان من تمام الوصل، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك يكفي السلام.

أو يفرّق بين الأقارب والأجانب، فيروى الهجر في الأجانب بمجرد السلام بخلاف الأقارب لو حوب صلة الرحم.

والذي يؤيد قول الجمهور ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «ورجوعه أن يأتيه فيسلم عليه»⁽¹⁹⁾.

❖ قوله في الحديث: «فإذا لقيه سلم عليه ثلاث مرار كل ذلك لا يرد عليه فقد باء بإثم».

وفي هذا دليل على أنه إن رغب المهجور عن المراجعة فإن الإثم يلحقه، وأمّا الهاجر فتراثاً ذمته ويخرج من أمر الهجرة بتسليمه ثلاثاً.

وأمّا إن اشتركا في السلام والرد فالأجر حاصل لكل واحد منهما.

والله تعالى أعلم.

(16)، «المهم»، (6/534)

(17)، «نظر المتج»، (10/496)

(18)، «الشهيد»، (6/127)

(19)، رواه لطبراني في «الكبير»، (9/183)

(13)، «فتح الباري»، (10/495)

(14)، «فتح الباري»، (10/492)، ونظر «إبرار» لحكم من حديث رطب القلم لقي

الدين لشبكي (112)

(15)، «شرح صحيح مسلم»، (13/106)



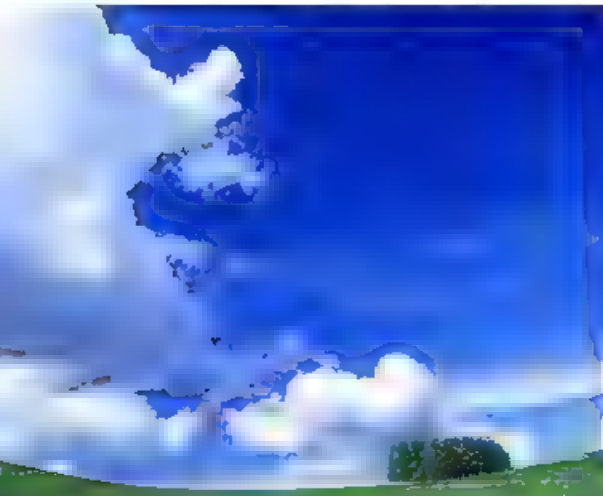
الحلف باسماء الله وصفاته

د. مصطفى بن بلقاسم بلحاج
□ الرياض - جامعة عربية لعلوم

سُدَّة السُّوقِ. فَاسْتَقْبَلَهَا ثُمَّ قَالَ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ أَهْلِهَا. وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا». ثُمَّ مَشَى حَتَّى أَتَى دَرْجَ الْمَسْجِدِ فَسَمِعَ رَجُلًا يَحْلِفُ بِسُورَةِ الْقُرْآنِ فَقَالَ «يَا حِطْلَةٌ أَتَرَى هَذَا يُكْمَرُ عَنْ نَيْمِيهِ، إِنْ لِكُلِّ آيَةٍ كَمَا زَاةٌ. أَوْ قَالَ يَمِينٌ»⁽⁷⁾.



(7) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (141)، وبن أبي شيبة في «المصنف» (12230)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (43/10). قال ابن تيمية «وهذا ثابت عن ابن مسعود» «مجموع لمناوي» (505/12).



يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَهَجَرُ إِلَّا اسْمَكَ⁽³⁾.

■ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «بِئْسَ أَيُّوبُ يَفْتَسِلُ عَزِيَانًا فَعَزَّ عَلَيْهِ جِرَادٌ مِنْ دَهَبٍ، فَجَعَلَ أَيُّوبُ يَخْتَبِي فِي ثَوْبِهِ، فَتَادَاهُ رَبُّهُ يَا أَيُّوبُ! أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى وَعِزَّتِكَ، وَلَكِنْ لَا غَنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ»⁽⁴⁾.

■ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ، «لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ»⁽⁵⁾.

■ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنْ لَوْحِي الْأَمِّ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَنَزَّلَ النُّسْمَةَ! مَا أَعْلَمُهُ، إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ. وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قُلْتُ: وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ، وَفِكَالُكَ لِأَسِيرٍ، وَإِنْ لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ»⁽⁶⁾.

■ عَنْ حِطْلَةَ بْنِ حَوِيلَةَ الْعَنْزِيِّ قَالَ خَرَجْتُ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ حَتَّى أَتَى السُّدَّةَ

(3) أخرجه البخاري (5228)، ومسلم (2439).

(4) أخرجه البخاري (279).

(5) أخرجه البخاري (7291).

(6) أخرجه البخاري (3047).

■ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَيِّهِ فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا أَنْ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلُقُوا بِأَيَّاكُمْ فَمَنْ كَانَ حَائِصًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ وَالْأَفْئِصَمُ»⁽¹⁾.

■ عَنْ أَبِي دُرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَمُودُ فِي طَلِّ الْكَعْبَةِ «هُمْ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ! هُمْ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ!»، قُلْتُ: مَا شَأْنِي أُرَى فِي شَيْءٍ مَا شَأْنِي؟ فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ: «فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ وَتُعْشِدَنِي مَا شَاءَ اللَّهُ فَقُلْتُ: مَنْ هُمُ بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا»⁽²⁾.

■ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَا أَعْلَمُ إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي». قَالَتْ: فَقُلْتُ: مِنْ أَيْنَ تَعْرِفُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «أَمَّا إِذَا كُنْتُ عَنِّي رَاضِيَةً هَإِنَّكَ تَقُولِينَ: لَا وَرَبِّ مُحَمَّدٍ! وَإِذَا كُنْتُ عَلَيَّ غَضَبِي قُلْتُ: لَا وَرَبِّ إِبْرَاهِيمَ!». قَالَتْ: قُلْتُ: أَجَلٌ وَاللَّهِ

(1) أخرجه البخاري (6108)، ومسلم (1646).

(2) أخرجه البخاري (6638)، ومسلم (990).

اشتلت هذه الأحاديث والآثار على أربع مسائل:



دل حديث ابن عمر رضي الله عنهما على عدم حواز الحلف بغير الله تعالى ⁽⁸⁾، قال ابن عبد البر رحمته الله: «وفي هذا الحديث من الفقه أنه لا يجوز الحلف بغير الله عز وجل في شيء من الأشياء، ولا على حال من الأحوال، وهذا أمر محتتم عليه» ⁽⁹⁾. وقال ابن تيمية رحمته الله: «فقد ثبت بالنصوص الصحيحة الصريحة عن النبي ﷺ أنه لا يجوز الحلف بشيء من المخلوقات، لا فرق في ذلك بين الملائكة والأنبياء والصالحين وغيرهم، ولا فرق بين نبي ونبي» ⁽¹⁰⁾.

وقال ابن القيم رحمته الله: «وقد قصر ما شاء أن يقصر من قال إن ذلك مكروه، وصاحب الشرع يجعله شركاً، فرتبته فوق رتبة الكبائر» ⁽¹¹⁾، وقال في موطن آخر: «صح عنه ﷺ أنه قال: «من حلف بغير الله فقد أشرك» ⁽¹²⁾، والمراد بالشرك في هذا الحديث الشرك الأصغر، وليس الشرك الأكبر الذي يخرج عن دائرة الإسلام، كما ينه الطحاوي ⁽¹³⁾ رحمته الله، ولكن قد يكون الحلف بغير الله شركاً

(8) «المبسوط للسرخسي» (143/8)، (119/16)، «مدونة الكبرى» (107/3)، «الأم» (61/7)، «نعمي» (386/9).
(9) «التمهيد» (366/14).
(10) «مجموع الفتاوى» (391/1)، (335/1).
(11) «علام المؤمنين» (403/4).
(12) «رأيت» (469/2).
(13) «شرح مشكل الآثار» (297/2)، وانظر «مجموع الفتاوى» (524/7)، «مدارج السالكين» (344/1).

أكبر مخرجاً من الملة، وذلك بحسب قصد قائله، كأن يعظم ⁽¹⁴⁾ من يحلف به كتعظيمه لله تعالى أو أشد؛ قال الشيخ سليمان بن عبد الله رحمته الله: «بعد أن بين أن الحلف بغير الله شرك أصغر، ولكن الذي يفعله عباد القبور إذا طنت من أحدهم اليمين بالله أعطاك ما شئت من الأيمان صادقاً أو كاذباً، فإذا طلبت منه اليمين بالشيخ، أو تربته، أو حياته، ونحو ذلك، لم يقدم على اليمين به إن كان كاذباً، فهذا شرك أكبر بلا ريب؛ لأن المحلوف به عنده أخوف وأجل وأعظم من الله، وهذا ما بلغ إليه شرك عباد الأصنام، لأن جهد اليمين عندهم هو الحلف بالله كما قال تعالى: ﴿وَأَسْمُوا بِأَسْمَاءِ جَهْدَ أَتْسِهِمْ لَا يَنْفُتُ اللَّهُ مِنْ يَحُوتُ﴾ [38: المائدة]، فمن كان جهد يمينه الحلف بالشيخ، أو بحياته، أو تربته، فهو أكبر شركاً منهم» ⁽¹⁵⁾.

وعليه؛ فمن حلف بغير الله فعنت فليس عليه كفارة، بل عليه أن يأتي بكلمة لتوحيد (لا إله إلا الله)، ويستغفر ربه عز وجل، ويتوب إليه، وبه قال مالك، والأوزاعي، والشافعي، وجماهير العلماء.

وقال أبو حنيفة: «تجب الكفارة»، واحتج بأن الله تعالى أوجب على المظاهر الكفارة، لأنه منكر من القول وروى، والحلف بهذه الأشياء منكر وروى. واحتج الجمهور بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من

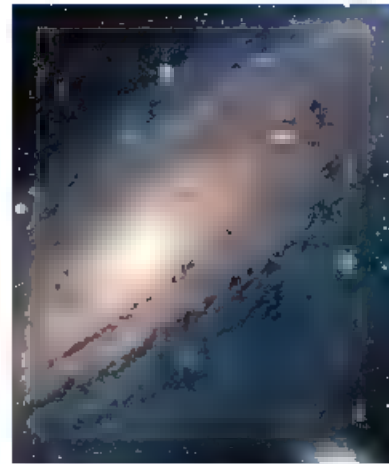
(14) قال ابن حجر رحمته الله قال المصنف: «الشرك في الشيء من حيث يغير الله أن الحلف بالشيء يقتضي تعظيمه والمطمة في الحقيقة إما هي لله وحده» «فتح الباري» (531/11).
(15) «تيسير العزيز الحميد» (ص499)، وانظر «روضة لطائف» (6/11)، «مدارج السالكين» (344/1).

حلف منكم فقال في حلفه. باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك، فليصدق» ⁽¹⁶⁾، قال النبي ﷺ: «أمر الحالف بغير الله بأن يقول: لا إله إلا الله، ولم يذكر كفارة، ولأن الأصل عدمها حتى يثبت فيها شرع».

وأما قياس الأحناف للحلف على الظاهر فهو قياس في مقابلة نص ثابت ⁽¹⁷⁾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «الأيمان التي يحلف بها الناس بوعان، أحدهما: إيمان المسلمين، والثاني: إيمان المشركين، فالقسم الثاني، الحلف بالمخلوقات، كالحلف بالكعبة، والملائكة، والمشايخ، والملوك، والآباء، والسيف، وغير ذلك مما يحلف بها كثير من الناس، فهذه الأيمان لا حُرمة لها، بل هي غير منعقدة ولا كفارة على من حنت فيها باتفاق المسلمين، بل من حلف بها فينبغي أن يوحد الله تعالى كما قال النبي ﷺ: «من حلف فقال في حلفه واللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله» ⁽¹⁸⁾.

16 أخرجه البخاري (6107)، ومسلم (1647).
17 انظر «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (99/6)، «الحاوي الكبير» لشمس الدين (263/15)، «التمهيد» (318/14)، «شرح السنة» (10/10)، «إسلام بعوائد مسلم» (366/2)، «شرح صحيح مسلم» للقرطبي (106/11)، «عمدة القاري» (201/19)، «فتح الباري» (536/11).
18 «مجموع الفتاوى» (33/68، 122).



أما الصفات الذاتية فدلّ على جواز الحلف بها حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «وعزّتك» وكذا القول في سائر صفات الله الذاتية، فقد اتفق العلماء على جواز الحلف بها، نحو وعظمة الله، وكبرياء الله، وسمع الله، وقدرة الله (28).

ويؤيد البخاري على بحو حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه الحلف بعزة الله، فقال «باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه» (29).

وقال ابن تيمية رحمته الله «معلوم أنّ الحلف بصفاته كالحلف به، كما لو قال: وعزة الله تعالى، أو لعمر الله، أو والقرآن العظيم، فإنه قد ثبت حوز الحلف بهذه الصفات ونحوها عن النبي صلى الله عليه وآله والصحابة؛ ولأنّ الحلف بصفاته كالاستعانة بها وإن كانت الاستعانة لا تكون إلا بالله، في مثل قول النبي صلى الله عليه وآله: «أعوذ بوجهك» (30)، وأعوذ بكلمات

(28) «المدونة» (103/3)، «الأم» (61/7)، «لمني» (395/9)، «معطية الأمان من حيث الإيماء» (ص74)، (29) قال ابن حجر في «المفتح» (545/11) «ذكر لابي ذر، ولهمزة» «وكلماته». «أصحح لبحاري» كتاب الإيمان وندوة (30) أخرجه البخاري (4628).

الله الثمّات» (31)، وأعوذ بوضائك من سخطك» (32)، ونحو ذلك، وهذا أمر متقرّر عند العلماء» (33).

وأما الصفات الفعلية: فدلّ على جواز الحلف بها حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أكثر ما كان النبي صلى الله عليه وآله يحلف: ولا ومقلب القلوب» (34)، وقول علي رضي الله عنه: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة» (35).

ويؤيد ابن المنذر لحديث ابن عمر رضي الله عنهما فقال «ذكر صنوف الإيمان التي يجوز الحلف بها من صفات أفعاله» (36).

وعلق ابن عبد البرّ على الحديث نفسه فقال «هذا يدلّ على صحة قول الفقهاء أنّ الحلف بصفات الله تعالى جائز تحب فيها الكفارة؛ لأنها منه تعالى ذكره» (37).

وقال الصنعاني: «والحديث دليل على جواز الإقسام بصفة من صفات الله وإن لم تكن من صفات الذات» (38) وذهب بعض فقهاء الحنفية (39)، والمالكية (40)، والشافعية (41) إلى جواز لحلف بصفات الله تعالى الذاتية دون لصفات الفعلية، وحتّهم أنّ لصفات

(31) أخرجه مسلم (2708)، (32) أخرجه مسلم (486)، (33) «مجموع لمناوي» (273/35)، وانظر «شفاء الليل» (ص272)، (34) ذكره ابن تيمية رحمته الله صمّ الله للضافة «مجموع لمناوي» (485/22)، (35) قال ابن قتيبة في «تفسير غريب القرآن» (ص15)، «ومن صفاته» (البارئ)، ومعنى (البارئ) الخالق يقال برّ الخلق بيروهم، والبرية لحنق» (36) «الأوسط» (91/12)، (37) «الاستدكار» (206/5)، (38) «سبيل سلام» (105/4)، (39) «المبسوط» لمحمد بن حسن لشيباني (175/3)، «المبسوط» للمرحومي (133/8) «لبحر الرائق» (306/4) «بدائع الصنائع» (9/3)، (40) «موهّب لجليل» (265/3) «لدخيرة» (13/4) «لنواكه الدواني» (408/1)، (41) «عدة الطالبين» (311/4).

الفعلية تؤول إلى شيء مخلوق، وهي آثار هذه الصفات؛ فالحلف بها يكون حلفاً بالمخلوق، وهو منهي عنه (42).

وذهب بعض الأحناف إلى أنّ الإيمان مبنية على العرف والعادة، فما تعارف الناس الحلف به يكون يميناً، وما لم يتعارف الحلف به لا يكون يميناً، سواء كانت صفة ذاتية أو فعلية، فلا يجوز عندهم الحلف بما لم يتعارف الناس عليه، إلّا أنهم جعلوا الصفات الفعلية كلها صفات ذاتية، وهي قديمة أزلية (43).

والصواب جواز الحلف بصفات الله الفعلية؛ ثبوت الأدلة السابقة، ولا فرق بين الصفات الذاتية والصفات الفعلية، لأنّ القول في بعض الصفات كالقول في بعض (44)، وأما من قال بعدم الجواز فإنه بنى قوله في مسألة الحلف على مذهبه الباطل في باب صفات الله تعالى حيث خالف مذهب السلف، فأصحاب القول الأوّل تأثروا بطريقة الأشاعرة حيث ردّوا الصفات الفعلية إلى شيء مخلوق، فمنعوا الحلف بها؛ وأما أصحاب القول الثاني فتأثروا بطريقة نبي منصور الماتريدي حيث جعلوا الصفات الفعلية كلها قديمة راجعة إلى الصفات الذاتية والذي حمل المريقين على هذا القول هو فرارهم من نسبة حلول الحوادث في ذات الربّ تعالى الله عن ذلك علوّ كبيراً..

والحقّ في هذا الباب هو مذهب السلف أنّ صفات الله الفعلية قائمة بذاته

(42) «المبسوط» للسرخسي (133/8)، «الدخيرة» (13/4)، «شرح الكبير» لدردير (128/2) «إعانة الطالبين» (311/4)، (43) «المبسوط» للسرخسي (133/8) «بدائع الصنائع» (6/3)، «شرح فتح شدي» (67/5)، «تبيين لحقائق شرح كثر سقاوي» (109/3)، «لبحر الرائق» (307/4)، (44) «لتدمرية» (ص31).



دل أثر بن مسعود رضي الله عنه السابق على مشروعية الحلف بالقرآن؛ لأن القرآن الكريم من كلام الله، وكلامه من صفاته، فمن حلف بالقرآن فقد حلف بصفة من صفاته سبحانه وتعالى ⁽⁵⁰⁾، وقد بوب عيد الرزاق في «مصنّفه» على أثر بن مسعود رضي الله عنه فقال: «باب الحلف بالقرآن والحكم فيه» ⁽⁵¹⁾.

وسبق بويوب البحاري رحمته الله في «صحيحه» «باب الحلف بعة الله، وصماته وكلامه»

وأشار أيضًا في «خلق أفعال العباد» إلى ما يدل على جوه قال: «وقال النبي ﷺ: «لَا تَخْلُقُوا بِأَبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِأَعْمَالِهِمْ وَلَا بِكَلَامِهِمْ وَلَا بِكُفَّارِهِمْ وَلَا بِمُنَافِقِينَ، فَمَنْ حَلَفَ بِقَوْلِ الْمَجُوسِ أَوْ نَحْوِهِمْ لَمْ يَلْزَمْهُ»

(49) القرآن من كلام الله فهو من صفاته، وتقدم الكلام على الحلف بصفات الله وإنما أقرته بذكر تبيين حكم تعدد كفارة من حلف به وحده

(50) انظر «الأوسط» (98/12)

(51) «المصنف» (473/8)



الصفات وأحاديث الصفات. وإنما أن يعملوا جميع هذه المعاني قديمة أزلية ويقولون: نزوله ومجيئه وإتيائه وهرجه وعصيه ورضاه ونحو ذلك قديم أزلي. - والمقصود هنا أنه ليس شيء من هذه الأقوال قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا قول أئمة المسلمين المشهورين بالإمامة أئمة السنة والجماعة وأهل الحديث، كالأوزاعي ومالك بن أنس وحماد بن زيد وحماد ابن سلمة وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأمثالهم ⁽⁴⁶⁾.

وقال أيضًا: «ومن قال: الصفات تنقسم إلى صفات ذاتية وعلوية ولم يعمل الأفعال تقوم به فكلامه فيه تليس؛ فإنه سبحانه لا يوصف شيء لا يقوم به، وإن سلم أنه يتصف بما لا يقوم به فهذا هو أصل لجهمية الدين يصمونه بمخلوقاته ويقولون: إنه متكلم ومريد وراضٍ وغصبان ومحب ومبغض وراحم لمخلوقات يخلقها منفصلة عنه لا بأمور تقوم بذاته» ⁽⁴⁷⁾.

وقال أيضًا «ومن همم من صمات لله تعالى ما هو مستلزم للحدوث محاسن لصفات المخلوقين ثم أراد أن يفي ذلك عن الله فقد شبهه وعطل» ⁽⁴⁸⁾.

(46) مجموع المتأوي (412/5) (378/5)

(47) «شرح العقيدة الصمدية» (ص 90)

(48) «مجموع لتأوي» (575/12) ونظر أيضًا

(20 19/8)، (374/16) «درة التدرج»

(148 147/2)، «الصمدية» (88/2) 89

«شرح العقيدة لطحاوية» (ص 128 129)

«معلق الشيخ عبد الرحمن أبا بطين على الدر»

«المصية في عقيدة الفرق» لموصيه، وهو مخطويع

مع شرحه، ألومع الأندلس لجهية وسواطع الأسرار

الأثرية» (112/1)، «لحنف والأيمان در سه

عقدية» (ص 237 238) بحث نشر في مجلة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لعدد

(39) (ص 199) د يوسف بن محمد السعيد

سبحانه وتعالى ⁽⁴⁵⁾، وهي قديمة النوع حادثة الأحاد؛ وهي صفات اختيارية متعلقة بمشيئته وإرادته، تحدث منه سبحانه وتعالى متى شاء لحكمة اقتضت ذلك الفعل، كالخلق، والرزق، والإحياء، والإماتة، والكلام، والنزول، والاستواء، والغضب، والرضا، وغيرها.

وقد بين ابن تيمية رحمته الله في عدة مواطن من كتبه بطلان هذه الأقوال، وأنها في الأصل مأخوذة عن الجهمية. فقال: «فلما كان من أصل ابن كلاب، ومن وافقه كالحارث المحاسبي وأبي العباس القلابسي وأبي الحسن الأشعري -

أن الرب لا يقوم به ما يكون بمشيئته وقدرته ويعتبرون عن هذا بأنه لا تحله الحوادث ووافقوا في ذلك انهم ابن صموان وأتباعه من الجهمية والمعتزلة صاروا فيما ورد في الكتاب والسنة من صفات الرب على أحد قولين

إما أن يجعلوها كلها مخلوقات منفصلة عنه، فيقولون: كلام الله مخلوق بائن عنه، لا يقوم به كلام، وكذلك رضاه وغصبه وهرجه ومحبه وإتيائه ونزوله وغير ذلك، هو مخلوق مبغض عنه لا يتصف الرب شيء يقوم به عندهم، وإذا قالوا هذه الأمور من صفات الفعل فمعناه أنها منفصلة عن الله بائنة، وهي مضافة إليه. لا أنها صفات قائمة به، ولهذا يقول كثير منهم إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات، وينكرون على من يقول آيات

(45) قال ابن تيمية رحمته الله في «مبته» (462/1)، والوصف معنى قائم بالذات

والأسماء أعلام له يوران «سماءه دنت على أوصافه

مشته منها اشتاق معان وصماته دنت على أسمائه

و نمن مرتبط به الامران

حدث، وإنما يذكر عن ابن مسعود، وإبراهيم عن النبي ﷺ مرسلاً «من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها كفارة، فأمّا أصوات المخلوقين فليس فيها كفارة»⁽⁵²⁾.

وتقدم قول ابن تيمية رحمه الله بجواز الحلف بالقرآن.

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: «وأما الحلف بالقرآن الكريم فإنه لا بأس به؛ لأن القرآن الكريم كلام الله سبحانه وتعالى، تكلم الله به حقيقة بلفظه مريد، نعماء، وهو سبحانه وتعالى موصوف بالكلام، فعليه يكون الحلف بالقرآن الكريم حلفاً بصفة من صفات الله سبحانه وتعالى، ذلك جائز»⁽⁵³⁾.

كما دل أثر ابن مسعود عليه السلام أيضاً على أن من حلف بالقرآن وحدث فعليه بكل آية كفارة، وهو قول الحسن البصري⁽⁵⁴⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁵⁵⁾، ومن أدلة هذا القول أيضاً

عن أبي هريرة عليه السلام عن رسول الله ﷺ قال: «من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها يمين صبر»⁽⁵⁶⁾ إن فحراً⁽⁵⁷⁾.

(52) وحل أفعال العباد (ص101)
(53) فتاوى بن عثيمين، (2/218).
(54) مصنف عبد الرزاق، (15949)
(55) «الإنبصاف» (7/11) وأشار إلى أن المذهب وجوب كفارة واحدة،

(56) يمين لصبر، صلي لصبر الجبس أي لزم بها وخيس عليها وكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم. وقيل لها مصبورة وإن كان صاحبها في الحقيقة هو الصبور لأنه يها صبر من أجلها أي كبحر فوصفت بالصبور وأصبحت إليه مجازاً،
«لنهاية» (8/3)

(57) حرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (442) ومن طريقه الطبراني في «مسند الشاميين» (2371) عن كلثوم بن محمد بن أبي سبرة عن عطاء بن ربي مسم الحراساني، عن أبي هريرة عليه السلام مرفوعاً: «وهد إسناد ضعيف لضعف كلثوم بن محمد، وخاصة في روايته

عن مجاهد، قال: قال رسول الله ﷺ «من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها يمين صبر، فمن شاء بر، ومن شاء فاجر»⁽⁵⁸⁾.

عن الحسن البصري عن النبي ﷺ «من حلف بسورة من كتاب الله فعليه بكل آية منها يمين صبر، إن شاء بر فيها، وإن شاء فحر»⁽⁵⁹⁾.

وذهب لحنمية إلى أن الحلف بالقرآن ليس بيمين، ولا تحب به كفارة، فمتهم من زعم أنه مخلوق، ومنتهم من قال: لم يتعارف عليه⁽⁶⁰⁾.

والراجح ما ذهب إليه جمهور العلماء، وهو وجوب كفارة واحدة؛ لمعوم الأدلة الموجبة للكفارة على من حلف بالله، أو بأسمائه أو بصفة من صفاته، وكلامه من صفاته سبحانه وتعالى، وحملوا قول ابن مسعود عليه السلام: «عليه

عن عطاء، ولاقطاعة بين عطاء وأبي هريرة عليه السلام فإنه لم يسمع منه. قاله ابن معين، وأبو موسى المديني وانظر ترجمه كلثوم بن محمد في «لكامل في الصماء» (72/6)
وله طريق آخر ضعيف، رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (3463) من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن صفوان بن سليم عن مكحول، عن أبي هريرة عليه السلام، وهد إسناد ضعيف، لضعف ابن لهيعة، ولاقطاعة بين مكحول الشامي وأبي هريرة عليه السلام فإنه لم يسمع منه انظر «جامع التحصيل» (ص285)

(58) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (15948)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (12231) من طريق ثبوت، عن مجاهد وهذا إسناد ضعيف لإرساله وضعف لوث بن أبي سيم
(59) حرجه أبو داود في «المسنيد»، (386، 387)، والبيهقي في «السنن الكبير» (43، 10)، وهد إسناد ضعيف لإرساله
وفي الباب حديث رابع رواه الصيراني في «مسند الشاميين» (2267) عن ثابت بن لصحات الأنصاري عليه السلام مرفوعاً، وفي مسنده من رمي بانوصح.

(60) «المبسوط للرحشي» (24/7)، لبحر كرائي (311/4)

لكل آية كفارة يمين» على التثنية⁽⁶¹⁾. والمرفوع في هذا الباب لا يصح كما تقدم. قال البيهقي: «قضي هذين المرسلين»⁽⁶²⁾ مع قول عبد الله بن مسعود عليه السلام دلالة على أن الحلف بها يكون يميناً في الجملة، وإنما ترك القول بما فيه التثنية استدلالاً بقوله جل وعز: «تَكْفُرُهُمْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ» [89: التوبة] ولم يفرق بين أن يكون يمينه بالقرآن أو غيره من أسماء الله وصفاته، وقول النبي ﷺ: «فليات الأدي هو خير وتكفر عن يمينه»، والظاهر أنه أمر بعد الحنث بكفارة واحدة فلم يجب قبه، ولم يجب أكثر من واحدة، والله أعلم»⁽⁶³⁾.

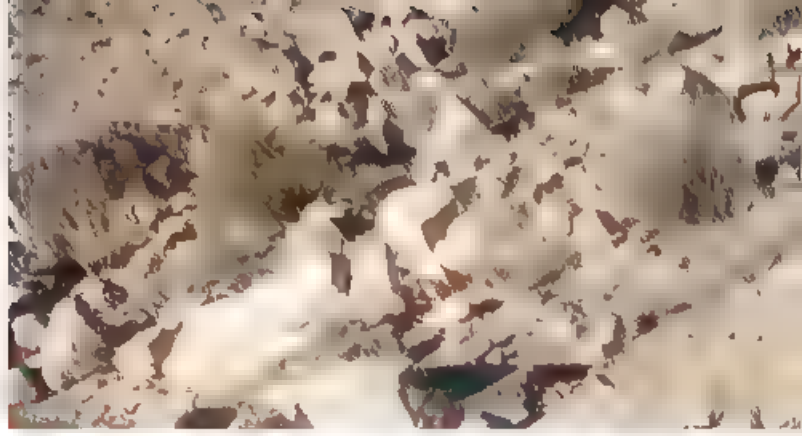
وقال أيضاً: «فقول عبد الله ابن مسعود عليه السلام مع الحديث المرسل فيه دليل على أن الحلف بالقرآن يكون يميناً في الجملة، ثم التثنية في الكفارة متروك بالإجماع»⁽⁶⁴⁾.

وقد ابن قدامة: «وكلام ابن مسعود أيضاً يحمل على الاحتيار والاحتياط لكلام الله والمبالغة في تعظيمه كما أن عائشة أعتقت أربعين رقبة حين حلفت بالعهد»⁽⁶⁵⁾، وليس ذلك بواجب»⁽⁶⁶⁾.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد



(61) «الأوسط» (12، 98)، «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (119/6)، «تمهيد» (372/14)، «الإنبصاف» (7/11)
(62) يشير إلى مرسل مجاهد، والحسن البصري سابقين
(63) «معرفة السنن والآثار» (313/7)، وانظر لصادر السابقة
(64) «لسن الكبرى» (43/10)
(65) أخرجه البخاري في «صحيحه» (6073)
(66) «لمني» (407/9).



د. صالح الدين بن محمد رمصة

حكم القيام عند مرور الجنازة

إن الموت واقع لا مفر منه كتبه الله في الناس أجمعين وجعله عبرة للمعتبرين وهو فرع الصالحين وتذكرة للمؤمنين وموعظة للمنتقين، ونسيئة للعافلين، ودرية للمعتزين وحسرة على الكافرين جعله الله راحة لأوليائه لأنقياء، وهنكة لأعدائه لأشقياء، وهو لمصيبة أعظم ولزربة الكسرى، عبرة لمن عثر، وفكرة لمن تذكر حاله وحسن ﴿تَرَكَ نَبِيٌّ بَيْتَهُ تِلْكَ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [أحمد] لدى حُلِّ الموت والحق سُبُوحُكُمْ تَكُونُ أَحْسَنَ عَمَلًا وَهُوَ الْعَمِيرُ تَعْمُرُونَ ﴿﴾ [البقرة: 254]، وقال عمر وحسن ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَرَبِّمَا تُؤْفَوْنَ أَخَوَرَكُمْ يَوْمَ لَيْفِكُمْ فَمَنْ دُخِرَ عَنِ النَّارِ وَأَذِيلَ الْحَسَنَةُ فَقَدْ دَرَّ وَمَا تَحْيَوُهَا الدُّنْيَا إِلَّا مَتَّعَ الْمُرُوءِ﴾ [البقرة: 254] وقال تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَسُوءُكُمْ بِالنَّظَرِ وَالْخَيْرُ فِيْئَةً وَإِلَّا تَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: 254] وكان النبي ﷺ يذكر الموت ويذكر بالإنذار من ذكره وكان يقول «إن الموت هزغ»

وكان من هديه ﷺ في الحائض حمامة العبودية بله رب العالمين وثبت عنه أنه قام للحبابة لما مرت به، وأمر أصحابه بالقيام لها وثبت عنه أنه قعد فاحتلف في ذلك أهل العلم، فمنهم من قال القيام مسحوق ومنهم من قال القيام لا يسحوق بل هو مسحوق

1 سنة 960



وقبل أن نشرع في تفصيل الكلام في ذلك ينبغي أن نوضح أن القيام للجنائزة يكون في موضعين:

الموضع الأول: قيام الجالس إذا مرت به الجنائزة، وقد ورد في ذلك أحاديث تدل على استحباب القيام، وأخرى تدل على أن قيام منسوخ كما سيأتي بيانه.

والموضع الثاني: قيام المنيع لها حتى توضع على الأرض، هل هو منسوخ أو محكم؟ وسيأتي الكلام عن هذا الموضع في عدد قادم إن شاء الله تعالى.

فهما قيامان عند التفصيل اختلف السلف والخلف في حكمهما.



فأما حكم قيام الجالس إذا مرت به الجنائزة، فقد اختلف في ذلك الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون على قولين مشهورين:

● القول الأول: يستحب قيام الحائس إذا مرت به جنازة وأن الحكم غير منسوخ، روي القيام عن أبي موسى، وبي مسعود لبديري، وبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وقيس بن سعد، وسهل بن حنيف، وابن عمر رضي الله عنه، وسالم بن عبد الله ⁽²⁾، وهو مذهب ابن حبيب وابن الماحشون من المالكية ⁽³⁾، والمتولي من لشافعية ⁽⁴⁾. واختاره النووي ⁽⁵⁾، ورواية عن أحمد، بصرها ابن أبي موسى، واختارها أبو يعلى، وبن عقيل ⁽⁶⁾، وابن تيمية ⁽⁷⁾. وابن القيم ⁽⁸⁾، وهو مذهب ابن حزم ⁽⁹⁾، واختاره ابن باز ⁽¹⁰⁾، والعثيمين من المعاصرين، رحمهم الله ⁽¹¹⁾.

- (2) انظر: مصنف عبد الرزاق (3/ 459)، الأوسط (5/ 392-394)، شرح معاني الآثار (1/ 486)، الاستدكار (8/ 302)، المحلى (5/ 153-154)، تناسخ الحديث ومسوحه لابن شاهين (ص 296-298)، الاعتبار في تناسخ والمتنوع (1/ 445).
- (3) انظر: التواتر وتريبات (1/ 580)، المتن (2/ 24)، مواهب الجليل (2/ 241).
- (4) انظر: موضة الطالبين، (2/ 116)، مجموع (5/ 241)، فتح الباري (3/ 216).
- (5) انظر: المجموع (5/ 241).
- (6) انظر: المستوعب (3/ 150)، المعني (3/ 404)، المبدع (2/ 267)، الإنصاف (6/ 213).
- (7) انظر: الاحتيارات لعقبة، (ص 104)، الإنصاف (6/ 213).
- (8) انظر: مراد المتبادر (1/ 521).
- (9) انظر: المحلى (5/ 153).
- (10) انظر: مجموع فتاوى ابن باز، (13/ 187-188).
- (11) انظر: مجموع فتاوى المشيخ (17/ 111)، فتاوى أحكام الجندار، للمثمين (ص 112).

● القول الثاني: لا يستحب قيام الحائس إذا مرت به جنازة، والقيام منسوخ، وهو مروى عن علي، وابن عباس رضي الله عنه ⁽¹²⁾، وابن المسيب، وعروة ⁽¹³⁾، ومذهب أبي حنيفة ⁽¹⁴⁾، ومالك ⁽¹⁵⁾، والشافعي ⁽⁶⁾، وأحمد في المذهب ⁽¹⁷⁾، وإسحاق ⁽¹⁸⁾، واختاره الألباني من المعاصرين ⁽¹⁹⁾.

● أدلة أصحاب القول الأول:

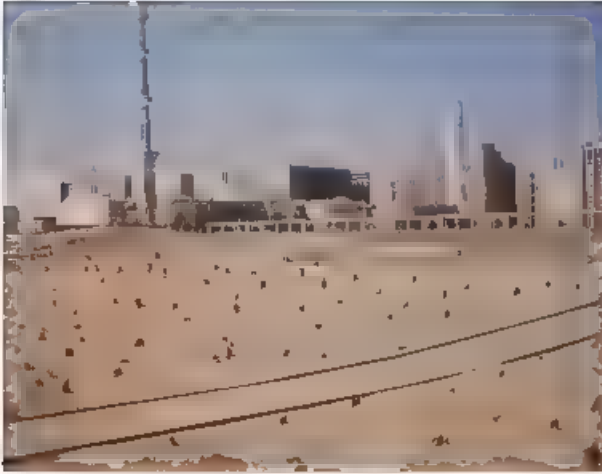
استدل القائلون بأن القيام للجنائزة إذا مرت به غير منسوخ، وأنه مستحب بالسنة والآثار عن الصحابة رضي الله عنهم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنائزة فقوموا، فمن تبعها، فلا يجلس حتى توضع» ⁽²⁰⁾.

عن ابن عمر رضي الله عنه، عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ قال: «إذا رأيتم الجنائزة فقوموا لها، حتى تخلفكم أو توضع» ⁽²¹⁾.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: «مرت جنازة، فقام لها رسول الله ﷺ، وقمنا معه، فقلنا: يا رسول الله، إنها يهودية، فقال: إن الموت فرع، فإذا رأيتم الجنائزة فقوموا» ⁽²²⁾.

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: «كان سهل بن حنيف وقيس بن سعد قاعدين بالقادسية، فمرأوا عليهما بجنازة، فقاما، فقيل لهما: يها من أهل لأرض أي من أهل الدمة فقالا إن النبي ﷺ مرت به جنازة فقام، فقيل له: إنها جنازة يهودي، فقال

- (12) انظر: شرح معاني الآثار (1/ 488)، الاستدكار (8/ 302)، المعنى (5/ 153)، تناسخ الحديث ومسوحه لابن شاهين (ص 301)، الاعتبار في تناسخ والمتنوع (1/ 446).
- (13) انظر: مصنف عبد الرزاق (3/ 462-461)، الأوسط (5/ 394)، المعنى (5/ 154)، الاستدكار (8/ 303)، الاعتبار في تناسخ ومسوحه (1/ 446).
- (14) انظر: شرح معاني الآثار (1/ 461)، بدائع الصالحين (1/ 460)، فتح القدير (2/ 97).
- (15) انظر: التواتر وتريبات (1/ 580)، الاستدكار (8/ 303)، المتن (2/ 24)، شرح الشفيع (3/ 1167).
- (16) انظر: اختلاف الحديث (ص 157)، الحاوي الكبير (3/ 49)، روضة الطالبين (2/ 116)، المجموع (5/ 241).
- (17) انظر: المعني (3/ 403)، الإنصاف (6/ 213)، المبدع (2/ 267).
- (18) انظر: مسائل الكوسج (3/ 1412)، دسني الترمذي (3/ 353)، الأوسط (5/ 395).
- (19) انظر: أحكام الجنائز (ص 100)، ولم يذكر د. لشريف مساعد بن محمد الحسني هذه المسألة في رسالته الدكتوراه بعنوان: «أراء الشيخ الألباني الفقيه في لعبات».
- (20) أخرجه البيهقي (1310)، ومسلم (959).
- (21) أخرجه البيهقي (1307)، ومسلم (958).
- (22) أخرجه البيهقي (1311)، ومسلم (960)، والنسفي (له



بهم، فإذا نهي انتهى، فما عاد لها بعد.

عن زيد بن وهب الجهني، قال: «تذكرنا القيام إلى الجنائز وعندنا علي عليه السلام، فقال أبو مسعود عليه السلام: قد كنا نقوم، فقال علي عليه السلام: ذلك وأنتم يهود»⁽²⁷⁾، ولفظ الطبراني: «فقال أبو مسعود عليه السلام: ما زلنا نفعله، فقال علي عليه السلام: صدق، ذاك وأنتم يهود».

وروي من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «كان علي وأبو مسعود عليه السلام قاعدين، فمرت بهما جنازة، فقام أبو مسعود عليه السلام، فقال له علي عليه السلام: اجلس، فقال: أما علمت أنا كنا نقوم للجنائز؟ قال: إنما كان ذلك وأنتم يهود»⁽²⁸⁾.

عن علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: «قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد»⁽²⁹⁾.

وفي رواية، جاء الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم بالجلوس، فروى الإمام أحمد بإسناده عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ قال: شهدت حنارة في نبي سلمة، فقامت؛ فقال لي نافع بن جبير: اجلس فإني سأخبرك في هذا بثبت حدثني مسعود بن الحكم الزرقى أنه سمع علي بن أبي طالب برحبة الكوفة وهو يقول: كان

(27) أخرجه الطحاوي في «شرح مائتي الآثار» (2808)، والطبراني في «المعجم الكبير» (252/17) من طريق شريك، عن عثمان بن أبي ذرة، عن زيد بن وهب به، وقال الهيثمي: «إسناده حسن». «مجمع لرواياته» (31/3)، وفي إسناده شريك بن عبد الله لم ينعني القاضي صفوق يخطئ كثيراً تغير خطه لما ولي القضاء بالكوفة كما قال بن حجر في «تقريب التهذيب» (ص 436).

(28) أخرجه الثبراني في «معتمده» (631)، وبن أبي شيبه في «معتمده» (11919) إلا أنه قال: «قدم رجل، يدل «قدم أبو مسعود عليه السلام»، كلاهما من طريق يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عليه السلام به. ويريد بن أبي ريدان لقرشي الكوفة صيف ك قال لحافظ بن حجر في «تقريب التهذيب» (ص 1075)، ولحديث حسن بمجموع نظريتين.

(29) أخرجه مسلم (962).

أليس بمسند»⁽²³⁾.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قام للجنائز لما مرت به، وأمر أصحابه بالقيام لها، وقاموا معه، والأمر يدل على الوجوب، لكن القرينة الصارفة له عن الوجوب هو ترك النبي صلى الله عليه وسلم القيام كما سيأتي، وهذا لم يتعين الوجوب، تعين الاستحباب.

قال ابن حزم «فكان قعوده صلى الله عليه وسلم بعد أمره بالقيام مبيناً أنه أمر ندب، وليس يجوز أن يكون هذا نسخاً؛ لأنه لا يجوز ترك سنة متيقنة إلا بيقين نسخ»⁽²⁴⁾.

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «إن أبا موسى و أبا مسعود عليه السلام مرت بهما جنازة، فقاما»⁽²⁵⁾.

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدل القائلون بأن القيام للجنائز منسوخ بالسنة والآثار عن الصحابة عليه السلام:

عن أبي معمر، عبد الله بن سحيرة قال: «كنا عند علي عليه السلام فمرت به جنازة، فقاموا لها، فقال علي عليه السلام: ما هذا؟ قالوا: أمر أبي موسى عليه السلام، فقال: إنما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم لحنازة يهودية، ولم يعد بعد ذلك»⁽²⁶⁾.

وفي رواية أحمد، عن عبد الله بن سحيرة الأزدي، قال: «أنا لحولس مع علي عليه السلام ينتظر جنازة، إذ مرت بنا أخرى، فقمنا، فقال علي عليه السلام: ما يقيمكم؟ قلنا: هذا ما تأتونا به يا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، قال: وما ذاك؟ قلت: زعم أبو موسى عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا مرت بكم جنازة إن كان مسلماً، أو يهودياً، أو نصرانياً، فقوموا لها؛ فإنه ليس لها تقوم، ولكن تقوم لمن معها من الملائكة. فقال علي عليه السلام: ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم قط غير مرة برجل من اليهود، وكادوا أهل كتاب، وكان يشبهه

(23) أخرجه البخاري (1312)، ومسلم (961).

(24) «المعنى» (154/5).

(25) أخرجه ابن أبي شيبه في «معتمده» (11911)، وعند ليحاري تيف (1313) (كان أبو مسعود وقفاً).

(26) أخرجه السبائي في «سننه» (1922) والنسفي في «شيبه في «معتمده» (11918)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (342) كلهم من طريق ابن أبي نجيع، وأخرجه عبد الرزاق في «معتمده» (6311)، ولحميدي في «مسند» (50)، وحمد في «الاستد» (19705)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (489/1)، وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (341) كلهم من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما ابن أبي نجيع وليث، عن مجاهد، عن أبي معمر به. وصحح الإسناد الأول الألباني، وقال عن الثاني: فيه ليث بن أبي سليم وكان احتياطاً. «رواه الفقيه» (740)، وأخرجه ابن أبي شيبه في «معتمده» (11912) من طريق ثالث عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي عليه السلام مختصراً بتبع علي عليه السلام أمر أبي موسى عليه السلام يوم ما قاله علي عليه السلام

رسول الله ﷺ أمرنا بالقيام في الجنازة، ثم جلس بعد ذلك، وأمرنا بالجلوس⁽³⁰⁾.

عن محمد بن سيرين أن جنازة مرت بالحسن بن علي وابن عباس رضي الله عنهما فقام الحسن رضي الله عنه ولم يقم ابن عباس رضي الله عنه، فقال الحسن رضي الله عنه: أليس قد قام رسول الله ﷺ لجنازة يهودي؟ قال ابن عباس رضي الله عنه: نعم، ثم جلس⁽³¹⁾.

وجه الدلالة من هذه الأحاديث: أن آخر الأمرين من فعل النبي ﷺ كما أخبر بذلك علي وابن عباس رضي الله عنهما ترك القيام للجنازة، والترك بعد الفعل نسخ له، فدل على أن القيام منسوخ.

قال الإمام الطحاوي بعد ذكره خبر علي رضي الله عنه في قصته مع أبي موسى رضي الله عنه: فأخبر علي رضي الله عنه في هذا الحديث أن رسول الله ﷺ إنما كان قام مرة في بدء أمره على التشبه منه بأهل الكتاب، وعلى الاقتداء بمن كان قبله من الأنبياء، حتى أحدث لله له خلاف ذلك، وهو القعود⁽³²⁾.

وقال أيضاً في تعليقه على قول علي رضي الله عنه لأبي مسعود البدري رضي الله عنه: «ذلك وأنتم يهود» معنى هذا أنهم كانوا يقومون على شريعتهم، ثم نسخ ذلك بشريعة الإسلام فيه⁽³³⁾.

وقال الإمام ابن قدامة: قد ذكرنا أن آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك القيام لها، والأخذ بالآخر من أمره أولى⁽³⁴⁾.

عن عبد الرحمن بن القاسم. أن القاسم كان يمشي بين يدي الجنازة، ولا يقوم لها، ويخبر عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان أهل الجاهلية يقومون لها، يقولون إذا رأوها: كنت في أهلك ما أنت، مرتين⁽³⁵⁾.

ولفظ الطحاوي والبيهقي: «أن القاسم كان يجلس قبل أن

توضع الجنازة، ولا يقوم لها، ويخبر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان أهل الجاهلية يقومون لها إذا رأوها، ويقولون: في أهلك ما أنت، في أهلك ما أنت» الحديث⁽³⁶⁾.

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: «إنما قام رسول الله ﷺ في جنازة يهودي مر بها عليه»⁽³⁷⁾.

قال الإمام الطحاوي. فهذه عائشة تذكر القيام لها أصلاً، وتخبر أن ذلك كان من أفعال أهل الجاهلية⁽³⁸⁾.

● مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة أصحاب القول الأول:

أجيب عن أدلتهم بأن الأمر بالقيام الوارد في حديث أبي سعيد رضي الله عنه وغيره متقدم، وثبت ترك القيام في حديث علي رضي الله عنه وغيره، وهو آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، فدل على أن القيام منسوخ⁽³⁹⁾.

● مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني:

قالوا: مسلك النسخ ضعيف من وجهين

أحدهما: أن من شرط النسخ: المعارضة مع عدم إمكان الجمع، وهو منتف هنا؛ إذ يمكن الجمع من غير تكلف بأن يحمل الفعل على الاستحباب، والترك على بيان الجواز، وهو أولى من دعوى النسخ⁽⁴⁰⁾.

الثاني: أن أحاديث الأمر بالقيام كثيرة صحيحة صريحة في معناها، وأحاديث ترك القيام ليست صريحة في النسخ، وإنما هو فعل محتمل لبيان الجواز، فدعوى النسخ غير بيّنة⁽⁴¹⁾.

قال الإمام ابن القيم: صح عنه ﷺ أنه قام للجنازة لما مرت به، وأمر بالقيام لها، وصح عنه أنه قعد، وهذا يدل على جواز الأمرين، وفعله ﷺ بيان للاستحباب، وتركه بيان للجواز، وهذا أولى من ادعاء النسخ⁽⁴²⁾.

● سبب الخلاف:

سبب اختلاف الفقهاء في القيام للجنازة إذا مرت اختلاف الأحاديث الواردة في هذه المسألة، واختلافهم في القيام هل هو

(36) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (490/1)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (28/4) ورحاله (31/3).
(37) عراه الهيثمي للبرز، وقال: «استاده حسن»، «مجمع الترواح» (31/3).
(38) «شرح معاني الآثار» (490/1).
(39) «نظر» «شرح معاني الآثار» (488/1)، «الاستدكار» (302/8)، «المعجم» (404/3).

(40) «نظر» «تهذيب السنن» (312/4) «رد المعاة» (521/1).
(41) «نظر» «المطهر» (154/5)، «المجموع» (241/5)، «تهذيب السنن» (312/4).
(42) «رد المعاة» (521/1).

(30) أخرجه أحمد في «المستد» (623) يستند جيد كما قال الألباني في «أحكام الحائض» (ص 101)، لكن زواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن وقد بن عمرو كما في «لوطاء» (626) و«صحيح مسلم» (962) من قوله ﷺ وليس من أمره.
(31) أخرجه النسائي في «سننه» (1923-1924)، وعبد الرزاق في «ممصنه» (6313)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (11920)، وأحمد في «المستد» (200/1)، والطبراني في «المعجم الكبير» (87/3) رقم (2743) و(2744) و(2745) و(2747)، وابن عبد البر في «الاستدكار» (303/8)، وقال أحمد شاكر والآلباني: «استاده صحيح، تعليق شاكر على «مسند الإمام أحمد» (1728) و«رد» «العليل» (740).

(32) «شرح معاني الآثار» (490/1).
(33) لمصدر لتدوين.
(34) «المعجم» (404/3).
(35) أخرجه البخاري (3837).

بل فعله مرة برجل من اليهود، وكانوا أهل كتاب، وأنه كان يتشبه بهم، فإذا نهي انتهى، ولم يعد إلى القيام بعد، وحديثه هذه عمدة الجمهور في القول بالنسخ.

وكذلك استند الجمهور في القول بالنسخ إلى خبر ابن عباس رضي الله عنهما في إنكاره على الحسن بن علي رضي الله عنهما، وقد أعلمه أن آخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ ترك القيام للحنافة إذا مرت، وأن ذلك مما خفي على الحسن بن علي رضي الله عنهما، كما خفي على أبي موسى وأبي مسعود رضي الله عنهما، ولذلك عملوا بالنسخ؛ إذ لم يبلغهم الناسخ، وهو الواجب في حقهم؛ إذ لم يكلفوا بأن يعملوا بما لم يعلموا.

وروي عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن القيام في الحائض كان قبل الجلوس، فبان بهذا أنهما رضي الله عنهما قد علما في ذلك الناسخ والمنسوخ، وليس من علم شيئا كمن جهه، فائصواب في هذا الباب ما قاله علي وابن عباس رضي الله عنهما فقد حفظا الوجهين جميعا، وعرفا الناس أن الجلوس كان من رسول الله ﷺ بعد القيام⁽⁴⁴⁾.

ويحتمل أن يكون الحسن بن علي رضي الله عنهما رجع إلى قول ابن عباس رضي الله عنهما بعد إنكاره ترك القيام، فقد ورد عند أحمد في رواية زيادة قول الراوي: «فلم ينكر الحسن ما قال ابن عباس رضي الله عنهما».

فيكون أخذ بالناسخ وترك المنسوخ، أو أنه تبين له أن القيام كان لعنة قد زالت، ويؤيده ما روي عنه بإسناد منقطع أنه أنكر على الناس قيامهم للحنافة إذا مرت، فيكون هذا الإنكار متأخرا عن خبر ابن عباس رضي الله عنهما.

فعن محمد بن علي بن الحسين، أبي جعفر الباقر قال: «كان الحسن بن علي رضي الله عنهما جالسا فمر عليه بجنائز، فقام الناس حين طلعت الجنائز، فقال الحسن بن علي رضي الله عنهما: إنما مر على النبي ﷺ بجنائز يهودي، وكان رسول الله ﷺ على طريقها جالسا، فكره أن يطور رأسه جنائز يهودي، فقام»⁽⁴⁵⁾.
ولفظ أحمد: «إنما قام رسول الله ﷺ تأديا بريح اليهودي».

44 والاستدكاره (302/8)، وانظر «التمهيد» (265/23).

45 حرجه النسائي في «سننه» (1926) وابن أبي شيبة في «مصنفه» (11916)، وابن شهاب في «مناقب الحديث ومنسوخه» (343)، ونيهقي في معرفة «السنن والآثار» (2126) من طريق جعفر بن محمد واللفظ له، وأحمد في «مسند» (1722) من طريق الحجاج بن أرطاة كلاهما عن محمد بن علي بن الحسين عن الحسن رضي الله عنهما به. قال الذهبي في ترجمة محمد بن علي بن الحسين: «روى عنه عن الحسن وعائشة في «سننه» لمسانتي، وذلك منقطع». «سيرة علام النبلاء» (402/4)، وقال حمد شاكر في تعليقه على «مسند الإمام أحمد» (1722) «إسناد ضعيف؛ لانقطاعه محمد بن علي بن الحسين لم يدر الحسن بن علي لأنه ولد سنة 56 هـ، والحسن رضي الله عنهما مات سنة 50 هـ».



منسوخ أو محكم؟

فمن سلك مسلك الجمع بين الأحاديث، ورأى أن هذا لا يدخل في الناسخ والمنسوخ، قال: يستحب القيام للحنافة؛ لأن أكثر الأحاديث على القيام رواها جمع من الصحابة عن النبي ﷺ، وثبت عن النبي ﷺ القعود، فصح عنه فعل الأمرين، وقوله ببيان لاستحباب القيام، وتركه بيان للجواز، وأن القيام ليس بواجب، وبهذا الجمع تألف الأدلة ولا تختلف، وتجتمع ولا تتعارض، والجمع ما أمكن أولى من دعوى النسخ القائمة على دليل محتمل معارض بأحاديث موقفة في القوة إسنادا ومقتا.

ومن سلك مسلك النسخ، قال: لا يقوم الجالس للحنافة إذا مرت به، والقيام منسوخ، وترك القيام آخر الأمرين من فعل النبي ﷺ⁽⁴³⁾، وهو مذهب جمهور الفقهاء.

فإن قلنا بالنسخ.

فإن سبب الخلاف بين الصحابة في القيام للحنافة إذا مرت يرجع إلى خفاء الناسخ على بعضهم؛ وذلك أن القائلين بالقيام للحنافة إذا مرت لم يبلغهم حديث ترك القيام، وغيرهم بلغهم الفعل والترك، وعلموا أن حديث القيام معارض بما يدل على نسخه، فعملوا بآخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ؛ ولذلك وقع الخلاف، وأنكر علي رضي الله عنه على أبي موسى وأبي مسعود رضي الله عنهما القيام، وأخبر أن آخر الأمرين من فعل رسول الله ﷺ ترك القيام للحنافة إذا مرت، وذكر أن القيام لم يتكرر منه.

(43) ومثل لحطوب ألفيد دي في كتابه «لغتيه ولتفقته» (336/1) لنسخ السنة العملية بالسنة العملية بهذه المسألة وحكي لحزمي نقول بالنسخ في كتابه «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ» (442/1) عن أكثر أهل العلم. وانظر «نسخ الحديث ومنسوخه» لابن شاهين (ص 295)، «لنسخ والمنسوخ» لابن بشر الرزوي (ص 55).



في شيء من طرق هذا الحديث الصحيحة، ولو قدر ثبوتها فهي ظن من الراوي، وتعليل النبي ﷺ الذي ذكره بلفظه أولى⁽⁴⁸⁾.

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر تلك التعليقات فإن ذلك أيضاً لا ينافي التعليق السابق؛ لأن القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لأمر الله، وتعظيم للقائمين بأمره في ذلك وهم الملائكة. وأما ما أخرجه أحمد من حديث الحسن بن علي ﷺ قال: «إنما قام رسول الله ﷺ تأذياً بريح اليهودي»، زاد الطبراني من حديث عبد الله بن عياش ﷺ بالتحثانية والمعجمة: «هأذاه ريح بخورها»، ولطبراني والبيهقي من وجه آخر عن الحسن ﷺ: «كراهية أن تلو رأسه»⁽⁴⁹⁾ فإن ذلك لا يعارض الأخبار الأولى الصحيحة، أما أولاً، فلأن أسانيدنا لا تقاوم تلك في الصحة؛ وأما ثانياً، فلأن التعليق بذلك راجع إلى ما فهمه الراوي، والتعليل الماضي صريح من لفظ النبي ﷺ، فكان الراوي لم يسمع التصريح بالتعليل منه، فعلى باجتهاده⁽⁵⁰⁾.

وسواء علل القيام بهذا، أو ذاك على اختلاف نقله الأخبار في ذلك، فقد صحت الروايات بأنه قام لجنازة يهودي، ثم ورد ما يدل على النسخ مما يرجح غيرها من العلل عليها وقت النسخ، أو يضعف تأثيرها على استمرارية الحكم؛ وبذلك قال الإمام الشافعي: وهذا لا يعدو أن يكون منسوخاً، وأن يكون النبي ﷺ قام لها لعله قد رواها بعض المحدثين من أن جنازة يهودي مر بها على النبي ﷺ فقام لها كراهية أن تطول، وأيهما كان فقد جاء عن النبي ﷺ تركه بعد فعله، والحجة في الآخر من أمره إن كان الأول واجباً، فالآخر من أمره ناسخ، وإن كان استحباباً فالآخر هو الاستحباب، وإن كان مباحاً، فلا بأس بالقيام، والقعود أحب إلي لأنه الآخر من فعل رسول الله ﷺ⁽⁵¹⁾.

وقال الحافظ ابن شاهين بعد أن ذكر حديث علي وابن عباس والحسن بن علي ﷺ الوارد في ترك القيام، قال: وهذا باب قد حصل فيه الصحة بقيام رسول الله ﷺ للجنازة، ثم جاءت العلة في قيامه أي شيء كان وجهه؟ فهذا يدل على أن الحديث في القيام للجنازة منسوخ⁽⁵²⁾.

وأما خبر عائشة ﷺ عند البخاري بلفظه: «كان أهل

قال العلامة ملا علي القاري، قال ابن حجر: وإما قام لحسن ﷺ؛ لأنه لم يبلغه النسخ، ولذا أنكر على ابن عباس تركه للقيام، لكن لما ذكر ابن عباس ﷺ ما يدل على النسخ ترك الإنكار كما هو شأن الكمل أنه لا قصد لهم إلا محض ظهور الحق، أو تذكر كلام والده ﷺ⁽⁴⁶⁾.

وقال أيضاً في تعليقه على هذا الحديث: وهذا إنكار منه ﷺ على قيام الناس للجنازة عكس ما سبق منه من الإنكار على ابن عباس ﷺ على عدم القيام، ولعل هذا متأخر، فيكون بعد تمحصه المسألة، وتقرر ما عنده أن قيامه ﷺ إنما كان لهذه العلة؛ لأنه اختلفت علل القيام، فجعلت تارة للفرع، وأخرى كرامة للملائكة، وأخرى كراهية رعدة جنازة اليهودي على رأسه ﷺ، والأخرى لم تعتبر شيئاً من ذلك لاختلاف المقامات، ويمكن جمع العمل بمعلول واحد إذ العمل بالنيات⁽⁴⁷⁾.

قلت: لو صح حصر الحسن بن علي ﷺ، فإن تعليقه لقيام النبي ﷺ للجنازة كراهية أن تلو رأسه أو تأذياً بريحه، على اختلاف الرواة في النقل عنه. ليس صريحاً في دفعه إلى النبي ﷺ، فيحتمل أن يكون علل ذلك باجتهاده، وقد تقدم تعليل قيامه بما هو صريح في الرفع، كما في حديث جابر بن عبد الله ﷺ في «الصحيحين»: «إن الموت فزع»، وحديث قيس بن سعد وسهر بن حنيف ﷺ أيضاً في «الصحيحين». «ليست بمسأ»، وحديث أبي موسى ﷺ مرفوعاً في خبر علي ﷺ: «ولكن تقوم لمن معها من الملائكة».

قال الإمام ابن القيم بعد أن أورد التعليقات السابقة، فهذه هي العلل الثابتة عنه، وأما التعليق بأنه كراهية أن تطوله، فلم يأت

(46) بمرواة إمامي، (1211/3)

(47) المصدر السابق، (1212/3)

(48) تهذيب السنن، (313/4)

(49) تقدم تخريجه قريباً، ولم نقف عليه عند الطبراني، وقد عزاه الهيثمي إلى

طبراني في «الوسط» كما سبق بيانه

(50) «فتح الباري» (215/3)

(51) «حلاف الحديث» (ص 157)

(52) «ناسخ الحديث ومنسوخه» (ص 301).

❖ الترجيح:

الذي يظهر لي رجحانه مذهب القائلين بنسخ القيام للجنائز إذا مرت؛ لحديث علي وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم؛ لأنهم حفظوا ما لم يحفظه غيرهم، فإنهم علموا أن القيام للجنائز كان قبل تركه، وحفظوا الوجهين جميعاً، ويثبتوا لغيرهم سنة الترك، وأنكروا عليهم القيام، وأخذوا بآخر الأمرين من فعل النبي ﷺ وإنما يؤخذ بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله ﷺ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، فيكون جانبهم أقوى. وهؤلاء الصعابة هم رواية هذه الأخبار، وهم أعلم بمراء رسول الله ﷺ من غيرهم، وفهمهم مقدم لا سيما مع قوة قربهم من النبي ﷺ، وكثرة ملازمتهم له، فالأخذ بقولهم أولى وأرجح، ويقوي القول بالنسخ ورود الأمر بالجلوس بعد القيام في بعض طرق حديث علي رضي الله عنه إن صح، والله أعلم، وبالله التوفيق.

الجاهلية يقومون لها، يقولون إذا رأوها: كنت في أهلك ما أنت، مرتين» فإن ظاهره يدل على أن عائشة رضي الله عنها لم ينفها حديث القيام للجنائز إذا مرت؛ ولذلك قال الإمام الطحاوي: فهذه عائشة تكرر القيام لها أصلاً، وتخبر أن ذلك كان من أفعال أهل الجاهلية⁽⁵³⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: طاهره أن عائشة لم يلعنها أمر الشارع بالقيام لها، فرأت أن ذلك من الأمور التي كانت في الجاهلية، وقد جاء الإسلام بمخالفتهم، وقد قدمت في الجنائز بيان الاختلاف في المسألة⁽⁵⁴⁾.

قلت: رواية البزار لم يلعن. وإنما قام رسول الله ﷺ في جنازة يهودي مر بها عليه تدل على أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بلعنها خير قيام النبي ﷺ لجنازة يهودي مرت به، ثم ترك ذلك، ولم يقم بعد، وهي موافقة لرواية علي وابن عباس رضي الله عنهم.

ولا ينبغي كون القيام لمرور الجنائز من فعل أهل الجاهلية كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ما قاله أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أن ذلك من فعل اليهود؛ لأنها قد تعني بأهل الجاهلية كل ما كان قبل بعثة النبي ﷺ مما يخالف الإسلام من وثنية ويهودية ونصرانية ومجوسية، فتكون عائشة رضي الله عنها ذكرت اللفظ المطلق وتعني بذلك جاهلية يهودية، وعلي رضي الله عنه ذكر اللفظ المقيد، أو تكون تعني بأهل الجاهلية حال العرب وما كانوا عليه قبل الإسلام، فيحتمل أن يكونوا أخذوا ذلك عن أهل الكتاب فلا تعارض، والله أعلم.

وقال ولي الله الدهلوي: لما كان ذكر هاذم الذات، والاتعاظ من انقراض حياة الإخوان مطلوباً، وكان أمراً خفياً لا يدري العامل به من التارك له ضبط بالقيام لها، ولكنه ﷺ لم يعمر عليه، ولم يكن سنة قائمة، وقيل: منسوخ، وعلى هذا فالمر في النسخ أنه كان أهل الجاهلية يفعلون أفعالاً مشابهة بالقيام، محشي أن يحمل ذلك على غير محمله، فيفتح باب المنوعات، والله أعلم⁽⁵⁵⁾.



(53) (شرح معاني الآثار) (490/1)

(54) (فتح الباري) (187/7)

(55) (حجة الله تبارك)، (64/2)

الإصلاح ومقاصد الشريعة

أ. د. سليمان بن سليم الله الرحيلي
✉ أستاذ الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية
بالمدينة لسوه

وأفعاله بشرع رب العالمين، وأن يكون صالحاً في نفسه، صالحاً في قصده، صالحاً في وسائله التي يتبعها للوصول إلى الإصلاح، ولا يتحقق ذلك إلا بمراعاة مرادات رب العالمين التي تسمى مقاصد الشريعة، وهي الحكم التي أرادها الله - عز وجل - من التشريعات عموماً وخصوصاً لتحقيق عبوديته وإصلاح العباد في المعاش والمعاد.

وقد رأيت في هذه المقالة أن أشير إلى بعض مقاصد الشريعة الكلية التي تحكم الإصلاح وتبقيها في مساره المأمود؛ فإن طريق الإصلاح إذا لم يُحكم بهذه المقاصد وترك لإرادات الناس وعواطفهم ستزل فيه الأقدام وتضل الأهمام، ولن يصل فيه الناس إلى المراد، ولن يُحكم؛ بل كلما ظن صاحبه أنه أحكمه تمزق من جهة أخرى، فلا يصلح الحال ولا يستقر، وقد جعلت مقالي في قسمين القسم الأول مقاصد الشريعة الكلية الحاكمة للإصلاح، والقسم الثاني: عرض لأشهر وسيلتين شرعيتين للإصلاح في وقتنا المعاصر في ضوء مقاصد.



الشيء ينفع في الدين والدنيا ويكون فيه منفعة مرحوحة بالمضرة، كما قال تعالى في الخمر والميسر: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكَبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: 219].

وكثير مما ابتدعه الناس من العقائد والأعمال من بدع أهل الكلام وأهل التصوف وأهل الرأي وأهل الملك حسبوه منفعة أو مصلحة ناهياً وحققاً وصواباً ولم يكن كذلك⁽¹⁾.

ويقول رحمه الله «وطلب المنفعة يكون في الدنيا وفي الدين... وهذا فصل عظيم ينبغي لاهتمام به، فإن من جهته حصل في الدين اضطراب عظيم. وكثير من الأمراء والعلماء والعُباد رأوا مصالح فاستعملوها بناءً على هذا الأصل وقد يكون منها ما هو محظور في الشرع ولم يعلموه، وكثير منهم من أهمل مصالح يجب اعتبارها شرعاً بناءً على أن الشرع لم يرد بها، هفوت واجبات ومستحبات أو وقع في محظورات ومكروهات، وقد يكون لشرع ورد بذلك ولم يعلمه»⁽²⁾.

ومن هنا كان حقاً على كل من يروم الإصلاح من المسلمين أن يُحكم أقواله

إن الإصلاح مراد الشريعة الربانية، وحاجة إنسانية، وموافق للفطرة السوية، وكل إنسان سوي يريد الإصلاح ويحب المصلحين، ويكره الإفساد، وينأى بنفسه عن المفسدين، واليقين الجازم أن الإصلاح الحقيقي الشامل لجميع الجوانب هو ما جاء به أنبياء الله، وتمام الإصلاح وكماله فيما جاء به محمد بن عبد الله ﷺ، والنظر في تاريخ الشرع قديماً وواقعهم المعاصر يدرك أن اجتهادات البشر في طلب الإصلاح إذا خلت من الانضباط بشرع الله - عز وجل - لا توافي الصلاح ولا تحقق الإصلاح من جميع جوانبه، وكم من مريد للخير لم يدركه، نعم قد تنجح في وجه وتخفق في وجوه. لأن نظر الإنسان مهما حسنت نيته وصفا ذهنه يظل قاصراً لا يحيط بالمسزكات فصلاً عن المعينات، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ما اعتقده العقل مصلحة وإن كان الشرع لم يرد به فاحذر الأمرين لارم له؛ بما أن الشرع دل عليه من حيث لم يعلم هذا الناظر، أو أنه ليس بمصلحة وإن اعتقده مصلحة؛ لأن المصلحة هي المنفعة الخالصة أو الغالبة، وكثيراً ما يتوهم الناس أن

(1) «مجموع الفتاوى» (11/ 344 - 345)

(2) «مجموع الفتاوى» (11/ 343 - 344)

والمال والعقل، وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة⁽⁵⁾؛ ثم قال: «المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجية والتحسينية، فلو فرض اختلال الضروري بإطلاق لاختلا باختلاله بإطلاق»⁽⁶⁾

وهذه الضروريات الخمس التي دل الاستقراء التام على حفظها أعلاها حفظ الدين، ثم حفظ النفس، ثم حفظ النسل على الصحيح، ثم حفظ العقل، ثم حفظ المال.

وعليه؛ فإن كل دعوة للإصلاح أو وسيلة للإصلاح تتضمن تضييع الضروريات أو تقديم المؤخر منها لا تكون في الميزان الصحيح إصلاحاً، بل هي إفساد يجب هدمه، ومنكر يجب إنكاره.

الثالث مقصود الشارع نحصيل

المصالح ودرء المفسدات

الشريعة مبنية على جلب المصالح ودرء المفسدات في الدين والدنيا والآخرة، فما أمر الله بشيء إلا وفيه من المصالح ما لا يحيط به الوصف، ولا نهى عن شيء إلا وفيه من المفسدات ما لا يحيط به الوصف⁽⁷⁾، يقول ابن الحاجب: «الأحكام شرعت لمصالح العباد بدليل إجماع الأمة»⁽⁸⁾، ويقول القرطبي: «لا خلاف بين العقلاء أن شرائع الأنبياء قصد بها مصالح الخلق الدنيوية والدنيوية»⁽⁹⁾، ويقول الامدي: «المقصود من شرع الحكم إنما هو تحصيل المصلحة أو دفع المضرة، فذلك إما أن يكون في الدنيا أو

(5) المصدر نفسه (20/2)

(6) المصدر نفسه (31/2)

(7) انظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية،

(512/10) و(233/32) و«إعلام المومنين،

(3/3) و«المواقيت» (9/2) و«تيسير الحراز،

(144/1) و«رسالة في لقواعد الفقهية،

لشعدي (15)

(8) «مستهل لسؤل والأم»، (184)

(9) «تفسير القرطبي» (64/2)

أمر المشرورين⁽¹⁰⁾ الذين يفسدون في الأرض ولا يصيبون⁽¹¹⁾ ﴿الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ بِإِسَاءٍ وَلَمْ يَأْكُلُوا لِقَافًا﴾⁽¹²⁾، والملائكة أنبرر يحشون وقوع الإفساد في الأرض قال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَنُسْهِكُ أَلْيَمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽¹³⁾ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ [سورة النكهة].

والإصلاح مراد أنبياء الله، قال تعالى عن شعيب عليه السلام: وهو حال جميع الأنبياء عليهم السلام: ﴿لَنْ أُرِيدَ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾⁽¹⁴⁾ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ [سورة النكهة].

وإذا كان ذلك فإنه يلزم من بروم الإصلاح أن يتمسك بشرع الله عز وجل. وأن يتبع منهج الأنبياء في الإصلاح، يقدم ما يقدمون، ويؤخر ما يؤخرون، إلا كان من المفسدين.

الثاني، مقصود الشارع من الخلق

أن يحفظ عليهم ضرورياتهم.

يقول الفزالي: «ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة»⁽³⁾ ويقول الشاطبي: «تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في خلق، وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها أن تكون ضرورية، والثاني أن تكون حاجية، والثالث أن تكون تحسينية»⁽⁴⁾؛ ثم قال: «ومجموع الضروريات خمسة وهي: حفظ الدين والنفس والنسل

(3) «المستقصى»، (482 481/2)

(4) «المواقيت» (17/2)



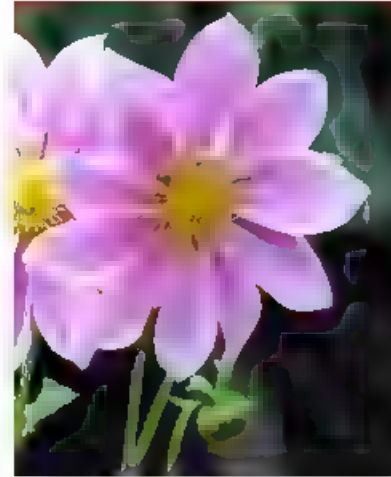
القسم الأول، مقاصد الشريعة الكلية التي تحكم الإصلاح

وهذه المقاصد تحكم الإصلاح وتحققه ويحكم بها على الإصلاح وهي:

الأول، الإصلاح من مقاصد الشرع

الكبرى

الإصلاح مراد الله عز وجل، يقول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَلْفًا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽⁵⁾ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ [سورة النكهة]. وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ وَيَقْلَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُؤْمَلُوا وَيُفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْغَيْرُورُونَ﴾⁽⁶⁾ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ [سورة النكهة]. وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ وَيَقْلَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُؤْمَلُوا وَيُفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْغَيْرُورُونَ﴾⁽⁷⁾ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ [سورة النكهة]. وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ وَيَقْلَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُؤْمَلُوا وَيُفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْغَيْرُورُونَ﴾⁽⁸⁾ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ [سورة النكهة]. وقال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ وَيَقْلَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُؤْمَلُوا وَيُفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْغَيْرُورُونَ﴾⁽⁹⁾ ﴿سُبْحَانَكَ﴾ [سورة النكهة].



في الاحرة⁽¹⁰⁾. ويقول: «المقصود من شرع الحكم إما جلب مصلحة أو دفع مصرة أو مجموع الأمرين»⁽¹¹⁾.

وهذا باب عظيم يجب ضبطه فكم من خائض في باب المصالح والمفاسد متحرر على دين الله غير متبع فيها ضابطاً شرعياً، وغير مُحَكَّم أصلاً مرعياً، وهناك قواعد عظيمة في باب المصالح والمفاسد يجب إعمالها، وهي⁽¹²⁾.

إذا تراخمت المصالح قَدَّم الأعلى منها⁽¹³⁾.

وإذا تراخمت المفاسد ارتكَب الأَحق منها⁽¹⁴⁾.

وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة قَدَّم أرجحهما⁽¹⁵⁾.

ودرء المفاسد مقدَّم على جلب

(10) الإحكام، (760/3)

(11) لمصدر نفسه (765/3)

(12) انظر تفصيل هذه القواعد في كتابي «قواعد بدارص المصالح والمفاسد»

(13) انظر «الدَّخِيرَةُ» (231/5) ومجموع فتاوى (48/20) وفتح لبيدي (259/1) وقواعد الأحكام، (53/1) و«القواعد» للمقري (608، 2)

(14) انظر «الدَّخِيرَةُ» (453/2) وقواعد الأحكام (63/1) و«كنز» (348/1) و«الأشبه» والفتاوى لسبكي (45/1) وقواعد المقري (456)

(15) انظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» (129/28) و«الدَّخِيرَةُ» (198/1) و«علام النبوة» (62/2)

المصالح⁽¹⁶⁾

والإصلاح هو طلب الصلاح وهو طلب المصالح والمنافع؛ فيجب أن يكون متقيداً بهذه القواعد العظيمة، وكل ما خالفها فهو إفساد وليس إصلاحاً ولا بد أن يكون في طلب الإصلاح والتغيير مصالح أعظم من المفاسد.

أما إن كانت مفاسده مساوية للمصالح أو أعظم منها فهذا إفساد وليس إصلاحاً. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الخروج على ذي السلطان: «وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير... وغاية هؤلاء إما أن يعلنوا وإما أن يعلنوا ثم يرول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة... فلا أقاموا ديناً ولا أبقوا دنياً، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين ومن أهل الحق»⁽¹⁷⁾.

ويقول الشيخ ابن باز رحمه الله: «الخروج على ولاة الأمور يسبب هساداً كبيراً، وشرّاً عظيماً، يخلت به الأمن، وتضيع الحقوق، ولا يتيسر ردُّ الظالم، ولا نصر المظلوم، وتختل السبل ولا تأمن، هيرتب على الخروج على ولاة الأمور هساداً عظيماً، وشرّاً كبيراً، إلا إذا رأى المسلمون كفرًا بواحاً عندهم من الله فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا، أو كان الخروج يسبب شرّاً أكثر فليس

(16) انظر «الأشهاد والفتاوى» لسبكي (105/1) و«شرح الكوكب المنير» (447/4) و«الأشبه» والفتاوى لابن تيمية (90) و«إصباح المسالك» (219)

(17) «منهاج السنة النبوية» (528/4)

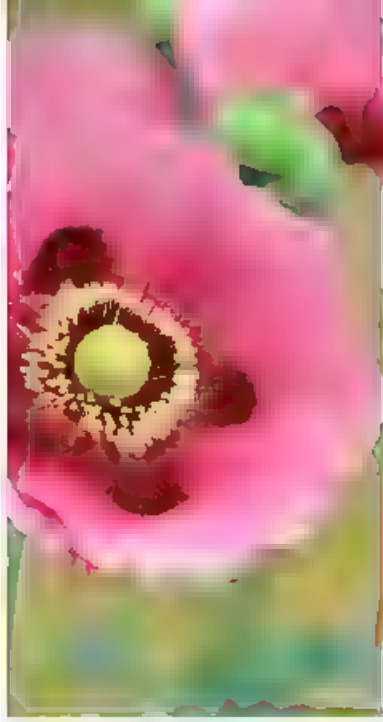
لهم الخروج، رعاية للمصالح العامة، والقاعدة الشرعية المجمع عليها: (أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشد منه، بل يجب درء الشر بما يزيله أو يخففه)، أما درء الشر بشر أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين، فإذا كانت هذه الطائفة التي تريد إزالة هذا السلطان الذي فعل كفرًا بواحاً عندها قدرة تزيله بها، وتضع إماماً صالحاً طيباً من دون أن يترتب على هذا هساد كبير على المسلمين، وشر أعظم من شر هذا السلطان فلا بأس، أما إذا كان الخروج يترتب عليه هساد كبير، واختلال الأمن، وظلم الناس، واغتيال من لا يستحق الاعتقال... إلى غير هذا من الفساد العظيم، فهذا لا يجوز، بل يجب الصبر، والسمع والطاعة في المعروف، ومناصحة ولاة الأمور، والدعوة لهم بالخير، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله وتكثير الخير، هذا هو الطريق السوي الذي يجب أن يسلك؛ لأن في ذلك مصالح للمسلمين عامة؛ ولأن في ذلك تقليل الشر وتكثير الخير؛ ولأن في ذلك حفظ الأمن وسلامة المسلمين من شر أكثر»⁽¹⁸⁾.

الرابع. مقصود الشارع حصول

الحماة واجتماع الكلمة.

من أعظم مقاصد الشريعة انتظام أمر الجماعة واتحاد الكلمة، والجماعة رأس الخير فلا دين إلا بجماعة ولا عز إلا باجتماع الكلمة. يقول الله - عز وجل - ﴿وَأَعِظُمُوا بِمِثْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِيَعْتَةً ۚ وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ

(18) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة» (203/8)



واجهه.

القسم الثاني :

عرض لأشهر وسيلتين بشريتين للإصلاح في وقتنا المعاصر في ضوء المقاصد

شَفِلَ النَّاسُ فِي الْاَوْنَةِ الْاَخِيرَةِ
بُوسِيلَتَيْنِ بَشَرِيَّتَيْنِ اتَّخَذَهُمَا بَعْضُ النَّاسِ
لِلتَّغْيِيرِ وَالْإِصْلَاحِ، وَهُمَا: الْمَظَاهِرَاتُ
وَالْإِضْرَابَاتُ.

ورأيت عرض هاتين الوسيطتين على
مقاصد الشريعة.

أما المظاهرات فهي تجمهر أخلاط
من الناس في الميادين والساحات العامة
للمطالبة بما يرونه.

وأما الإضرابات فهي الكف عن
العمل ونحوه مما هو مطلوب من الإنسان
لغيره للمطالبة بأمر أو للاعتراض على
أمر. وقد يكون معه اعتصام وهو لزوم
مكان معين للمطالبة بأمر أو للاعتراض
على أمر.

وقد أفتى أكثر أهل العلم الذين يحق
لهم الفتوى في أمور المسلمين العامة بما
يشبه الاتفاق بتحريم المظاهرات معللين
بعلل كثيرة معتبرة تعود إلى علل كلية

لِللَّهِ شُهَدَاءُ بِالْقِسْطِ وَلَا يَحْرِسَكُمُ
شَيْءٌ قَوْمٌ عَلَى الْأَعْدَاءِ أَعْدِلُوا هُوَ
أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ
بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ [سورة النحل: ٨٨].

ويقول سبحانه. ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ لَتَوَدَّوْا
الْأَمْنَتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ
أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نَبِئًا نَبِيًّا بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: ٨٨].

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرٍ
بِالسَّيِّئِ وَالْإِحْسَنِ لَذِي الْفُرْقَةِ
وَيَسْخَرُ عَنِ الْفَاسِقِ وَالْمُكَذِّبِ وَالْبَغِيِّ
يُعْطِيكَ لِمَتَّكَ تَذَكُّرُونَ ﴿٩٠﴾﴾ [سورة النحل: ٩٠].

[سورة النحل: ٩٠]. والعدل مفتاح القلوب، وباب
الخير، وعاقبته أصلح عاقبة، يقول شيخ
الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «عاقبة الظلم
وخيمة وعاقبة العدل كريمة؛ ولهذا
يُروى «اللَّهُ يَنْصُرُ الدُّوْلَةَ الْعَادِلَةَ وَإِنْ
كَانَتْ كَافِرَةً، وَلَا يَنْصُرُ الدُّوْلَةَ الظَّالِمَةَ
وَإِنْ كَانَتْ مُؤْمِنَةً» (23).

فالإصلاح لا بد أن يكون بالعدل، وكل
ما خرج عن العدل إلى الجور والظلم
فليس بإصلاح.

السادس. مقصود الشارع رد الأمر

إلى أهله:

كل أمر لا بد أن يرد إلى أهله
المُحْسِنِينَ لَهُ، وَيُعْظَمُ الْأَمْرُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ
بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ، يَقُولُ اللَّهُ. عَزَّ
وَجَلَّ فِي شَأْنِ الْمُنَافِقِينَ: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ
أَمْرٌ مِنَ الْأَمْرِ أَوْ الْخَوَافِ أَدَاؤُهُمْ بِهِ. وَلَوْ
رُدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَلِأُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ
لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ
اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا
قَلِيلًا ﴿٩٢﴾﴾ [سورة النحل: ٩٢]. وإذا أُسْتُد

الإصلاح إلى الشارع والشباب وغوغاء
الناس فلن يأتي تغيير في عاحل الأمر
(23) «مجموع الفتاوى» (63/28)

تَهْتَدُونَ ﴿٩٣﴾﴾ [سورة النحل: ٩٣]. ويقول النبي
ﷺ: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ
الْحَمَامَةَ فَمَاتَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ
فَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عَمِيَّةٍ يَغْضِبُ لِعَصْبَةٍ
أَوْ يَنْصُرُ لِعَصْبَةٍ وَيَنْصُرُ عَصْبَةً فَقَتَلَ
مَقْتَلَهُ جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي
يَنْصُرُ نَرَهَا وَفَاحِرَهَا وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ
مُؤْمِسِهَا، وَلَا يَفِي لِدِي عَهْدٍ عَهْدَةٍ فَلَيْسَ
بِمِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ» (94). ويقول عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه: «أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ
بِالطَّاعَةِ وَالْجَمَاعَةِ فَإِنَّهَا حَبْلُ اللَّهِ الَّذِي
أَمَرَ بِهِ، وَإِنْ مَا تَكْرَهُونَ فِي الْحَمَامَةِ خَيْرٌ
مِمَّا تَحِبُّونَ فِي الْفُرْقَةِ» (20).

والنصوص في هذا كثيرة جداً.
ولذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:
«وتبجعه الجماعة رحمه الله ورصونه
وصلوته وسعادته لدنيا والآخرة وبياض
الوحوه، ونتيجته لمُرقة عذاب الله
ولعنته وسواد الوحوه وبرءة لرسول
ﷺ منهم» (21). ويقول أيضاً: «ولهذا
كان من أصول أهل السنة والجماعة
لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة» (22).

والإصلاح هو الدعوة إلى الجماعة
واتحاد الكلمة على الحق، وكل دعوة
ينحزم بها أمر الجماعة وتفرق الكلمة
المتجمعة على الحق ليست إصلاحاً.

الخامس. مقصود الشارع العدل:

العدل واجب على كل مسلم، يقول
الله. عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا﴾ [سورة النحل: ١52]. ويقول سبحانه:
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ

(19) رواه مسلم (1848)

(20) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (37337)،
والتبراني في «الكبير» (198/9)، والحاكم
في «المستدرک» (555/4) وصححه ووافقه
الذهبي.

(21) «مجموع الفتاوى» (17/1)

(22) المصدر نفسه (128/28)

هي: التعليل بأنها بدعة محدثة، والتعليل بأنها من التشبيه بالكفار، والتعليل بأنها وسيلة لم يرد الشرع بنوعها ولا بحسنها، والتعليل بأنها من الخروج على ولي الأمر، والتعليل بأنها لا تخلو من أضرار كبيرة.

إن المظاهرات ليست من منهج الأنبياء، ولم يدع إليها أنبياء الله فليست من منهج المصلحين، وفيها مقاسد عظيمة لازمة غير منمكة؛ إذ المظاهرات بمختلف أنواعها قائمة على اجتماع أخلاط الناس بمختلف فئاتهم وثقافتهم، فيقع فيها من المفاصد ما الله به عليم

وغرضي من ذكرها في هذه المقالة عرضها على مقاصد الشريعة الكلية التي ذكرتها هنا فأقول:

إن المظاهرات ليست من منهج الأنبياء، ولم يدع إليها أنبياء الله فليست من منهج المصلحين، وفيها مقاسد عظيمة لازمة غير منمكة؛ إذ المظاهرات بمختلف أنواعها قائمة على اجتماع أخلاط الناس بمختلف فئاتهم وثقافتهم، فيقع فيها من المفاصد ما الله به عليم، إذ المظاهرات عند شدتها لا تحترم نفساً ولا عرضاً ولا مالاً، ولا يمكن ضبط النفوس فيها، فيقع فيها اختلال الأمن، وحرارة أهل الشر، واختلاط الرجال بالنساء في أقبح صوره، والتعرّش بالأعراض، وإتلاف

الأموال العامة والخاصة، وصعاب الجبهة الداخلية مما يسمح لأعداء الأمة بتعمير مخططاتهم وتحقيق أهدافهم، مع ما فيها من الحرص على رفع الشعارات التي تُرضي العامة والمجتمع الدولي، وهي في الغالب تخالف شرع الله حتى أنك تجد أن من كان يدعو قبل المظاهرات إلى أمور محمودة يسقط تلك الدعوات ويجعل محلها شعارات جاهلية، مع ما في المظاهرات من ظهور أنواع المسق من غناء ورقص وغيرها، وهذا إن لم يحصل من الكل فهو يحصل بحضور الكل، ومن أقيح ما تراه وجود رجال عليهم مظاهر الاستقامة وقد يسمّون شيوعاً يضحكون ويهزّون رؤوسهم وسط المنكرات، بل ويثبّون على أهل تلك المنكرات صمناً، ويصمونها بأنهم مجاهدون وفجر للامة، وفي غالب الأحوال يحصل فيها قتل وحروح لأنها حتكاك بين طرفين في مواجهة مباشرة فيصعب ضبطهما والسيطرة على أهل المظاهرة؛ ولأن التجمعات والشعارات تدفع المواطنين إلى الاشتغال، والنفوس إلى الانفعال وسرعة تصديق الشائعات، ولو نظرنا إلى فتنة قتل الخليفة الراشد العادل المبشر بالحنة عثمان بن عفان عليه السلام لوجدناها نتاج ما يشبه هذه المظاهرات، زد على ذلك أن فيها مفاصد الخروج على ولي الأمر التي نص عليها أهل السنة والجماعة، كما أن فيها مخالفة الواجب على المسلمين عند حوز الحاكم من الصبر، والدعاء له، ومناصحته، والواقع شاهد صدق لكل هذا، ففي المظاهرات تحصيل المفاصد وتعطيل المصالح، وذلك مضاد لمقاصد لشريعة، كما أن في المظاهرات ظلم

النفس وظلم العباد، وفيها تفريق الكلمة وهدم الجماعة ونقض البيعة، فهي مخالفة لمقاصد الشريعة الكلية.

والإصرارات تشترك مع المظاهرات في كثير مما ذكرناه، وهي شرارة المظاهرات، فمقاصد الشريعة تأبى أن تكون المظاهرات والإصرارات من وسائل الإصلاح.

وفي الختام أسأل الله أن يلهمنا رشدنا أجمعين، وأن يرزق بلاد المسلمين أجمعين الأمن والأمان واجتماع الكلمة على الحق والهدى، وأن يعيدنا والمسلمين من شر الفتن ما ظهر منها وما بطن. هذا ما تيسر إعداده وبيانه وإبراده وصلى الله وسلم على خير أنبيائه وعباده.



سيطدر قريبا عن دار الفخيلة



حي باحة (3)، رقم (28) الليدو، المحمدية، الجزائر
الهاتف والفاكس: 51 94 63 (021) / الجوال: 06 99 92 (0559)
التوزيع (جوال): 62 53 08 (0661)
البريد الإلكتروني: darelfadhula@hotmail.com
الموقع على الشبكة العنكبوتية: www.rayatalislah.com

مواقف وعبر

من قصة الصحابي جليبيب رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

ياسين صايبي
إمام لبحرنا العاصمة

هذه قصة حليلة، حوت مواقف نبيلة، قصة جاد بها مجتمع الطهر والنقاء، والحشمة والحياء، والفضيلة والوفاء، والإخلاص والصفاء، قصة لها جلالة ومهابة، وفيها كرامة ونحابة، وحق لها. والله. فهي من قصص الصحابة رضي الله عنهم.

إنها قصة بمثابة مرآة صافية، تتراءى فيها قلوب في مجتمعنا قاسية، وأنفس عن الخير لاهية، وألسن بالسوء جارية، وأخلاق وردائن بالشعوب هاوية، إلا من رحم ربك من بقية باقية.

فجاءت هذه القصة المهيبة، علها أن تعالج شيئاً من هذه الأمراض الكثيرة، وتصلح بعضاً من هذه المفاسد الرهيبة. وما ذكر الناس بالعبير إلا للاعتبار، وما قصت عليهم القصص إلا للاعتناظ، ومن جميل الكلام، ما قاله الإمام ابن القيم رحمه الله: «...فالتاريخ تفصيل لجرئيات ما عرفنا الله ورسوله به، من الأسباب الكلية للخير والشر»⁽¹⁾.

(1) «الذم والثناء» (ص36)

روى الإمام أحمد في «مسنده» (19784، 19810)، وابن حبان في

«صحيحه» (4035)، والسياق له، والبنوي في «شرح السنة» (3997)،

وعيرهم بسند صحيح من طريق حماد ابن سلمة عن ثابت البناني عن كنانة بن نعيم العدوي عن الصحابي الجليل أبي هريرة الأسلمي رضي الله عنه

«أن جليبيباً كان امرأة من الأنصار، وكان يدخل على النساء، ويتحدث إليهن، فقلت لامرأتي: لا يدخلن عليكم جليبيب».

فكان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله إذا كان لأحدهم أيم⁽²⁾ لم يزوها حتى يعلم الرسول صلى الله عليه وآله فيها حاجة أم لا.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لرجل من الأنصار: «يا فلان زوجني ابتلك» قال: نعم ونعمي عين، قال: «إني كنت تنفسي أريدتها» قال فلان: قال - لجليبيب - قال يا رسول الله حتى ستأمر أمها

(2) العرب رجل كان أو امرأة «نظره المصباح للنهر» (ص37)

فأتاها فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله يخطب منك، قالت: نعم ونعمي عين، قال: إنه ليست لنفسه يريدتها، قالت: فلمن يريدتها؟ قال: لجليبيب، قالت: خلق جليبيب؟ قالت: لا، لعمر الله لا زوج جليبيباً، فلما قام أبوها ليأتي النبي صلى الله عليه وآله قالت الفتاة من خدرها لأُمها: من خطبني إليك؟ قال: رسول الله صلى الله عليه وآله، قالت: أتردون على رسول الله صلى الله عليه وآله أمره؟ ادعوني إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فإنه لن يضيعني، فذهب أبوها إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: شاك بها، فروجها جليبيباً

قال حماد: قال إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة: هل تدري ما دعا لها به؟ قال: وما دعا لها به؟ قال: «للهم صت الخير عليهما صبا ولا تجعل عيشهما كذا» قال ثابت فروجها ياء، فبينا رسول الله صلى الله عليه وآله في عراة قال: «تصدقون من أحد؟» قالوا لا، قال: «لكني أقصد جليبيباً فاطلبوه في القتل» فوحدوه إلى حنث سبعة قد قتلهم ثم قتلوه، فقال

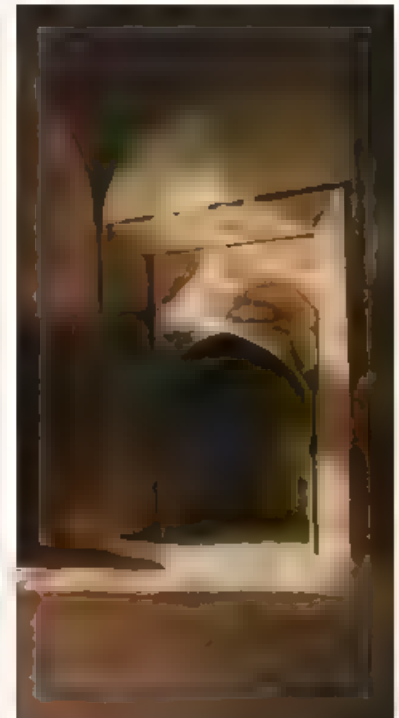
(3) من أسية لعرب فولهم عفرى حنث أي عقرها الله وحلقها، وهو ممأ يجري على المستهم، ولا ير دبه صاهره «نظره النهية» (428/1)

رسول الله ﷺ: «أَقْتُلْ سَبْعَةَ ثُمَّ قَتَلُوهُ؟ هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ» يقولها سبعا فوضعه رسول الله ﷺ على ساعديه ماله سرير إلا ساعدي رسول الله ﷺ حتى وضعه في قبره

قال ثابت: وما كان في الأنصار أيم أنفق منها.

قد يقول قائل: إن القصة لا تحتاج إلى وقفات، ولا تقتصر إلى كلمات، فهي آسرة بنمساها، ساحرة بكلماتها، ياهرة بمواقفها، تقول نعم، صدقت ولكن وقفاتنا تحتاج إليها احتياجا مؤثلا، وكلماتنا تقتصر إليها انتقارا مؤصلا.

وبضا، فما كان التأمل فيها معطلا، وما كان التدبر فيها مهملًا، بل أرس الفكر فيها إرسالا، قتال القلب منها منالا، ودبج اليراع فيها مقالا.



❖ وقفات:

الوقف الأولى: في قول أبي برزة رضي الله عنه: «أَنْ حَلِيْبًا كَانَ امْرَأًا مِنْ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَى النَّسَاءِ وَيَتَحَدَّثُ إِلَيْهِنَّ، فَقُلْتُ لَامْرَأَتِي لَا يَدْخُلَنَّ عَلَيْكُم حَلِيْبٌ»

حَلِيْبٌ بِصَمِّ الْحَيْمِ تصغير حَلِيْبٍ، مِنَ الصُّعَابَةِ الْكَرَامِ، وَمِنْ أَنْصَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمِنْ ضِعْفَاءِ الْمُسْلِمِينَ، الْفُقَرَاءُ الْمَسَاكِينِ، مِمَّنْ يُدْفَعُ بِالْأَنْوَابِ، وَلَا يُقْتَدِ إِذَا غَابَ، وَلَا يُزَوَّجُ إِذَا خُطِبَ، وَلَا يُجَابُ إِذَا طُلِبَ، وَكَانَ رضي الله عنه يعرف هذا من نفسه.

فقد روى أبو يعلى (3343)، سند صحيح عن ثابت عن أنس قال: كان رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له حليبي، في وجهه ذمامة، فمرص عليه رسول الله ﷺ لترويح، فقال: إذا تحدثي كاسدا قال «غير أنك عند الله لست بكاسد».

إنها كلمة تنزل على القلب يرثا وسلاما، وتنهار عندها موازين البشر انهداما، كلمة تفضح المظاهر الجوفاء، وتقذح في المقاييس العرجاء، مال وثرأ، شرف وأسماء، مدح وثناء، صيت ونبا، حاه وإغراء، مظاهر في الدنيا عذاب، وما هي إلا سراب في سراب، وفي الآخرة حساب، قد يعقبه عذاب.

قال الحافظ ابن رجب رحمته الله: «وَإِذَا كَانَ أَصْلُ التَّقْوَى فِي الْقُلُوبِ، فَلَا يَطْلُعُ أَحَدٌ عَلَى حَقِيقَتِهَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ»^(١) وحسبذ، فقد يكون كثير ممن له صورة حسنة، أو مال، أو حاه، و

(١) أخرجه مسلم (2564)

رياسة في الدنيا، قلبه خراب من التقوى، ويكون من ليس له شيء من ذلك قلبه مملوء من التقوى، فيكون أكرم عند الله تعالى، بل ذلك هو لأكثر وقوعا، كما في «الصحيحين»^(٥) عن حارثة بن وهب عن النبي ﷺ، قال «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْحَنَةِ: كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا يَبْرُهُ، أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ: كُلُّ عَتَلٍ جَوَاطٍ مُسْتَكْبِرٍ»^(٦).

وتأمل في قول رسول الله ﷺ: «رُبُّ أَشْعَثَ مَذْهُوعٍ بِالْأَنْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا مَرَّةً»^(٧).

فجليبي رضي الله عنه من هذا القبيل، والقصة من أولها إلى آخرها تنطق بهذا، وهنيئا له قول رسول الله ﷺ: «غَيْرَ أَنَّكَ عِنْدَ اللَّهِ لَسْتَ بِكَاسِدٍ» هذا هو والله. «الشرف الشامخ، والعز الباذخ، والكرم الصريح»^(٨)، والثناء الفسيح.

وكان جليبي رضي الله عنه نقي القلب، طاهر النفس، عفيفا متعففا، مأمون الجانب، محمود السيرة، حسن السريرة، فكان الصحابة رضي الله عنهم يحتملون له ما لا يحتملون لغيره، وأبو برزة رضي الله عنه ما قال لامراته ما قال، إلا لفرط غيخته، والناس في الغيرة ألوان وشعب، ولهم فيها طرائق ودروب، وقديما تعجب الناس من غيرة سعد ابن عباد رضي الله عنه فقال رسول الله ﷺ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغَيْرُ مِنِّي»^(٩).

الوقف الثانية: قال أبو برزة: «فكان أصحاب النبي ﷺ إذا كان لأحدهم أيم لم يروجها حتى يعلم الرسول ﷺ فيها

(٥) أخرجه البخاري (6071) ومسلم (2853)

(٦) جامع العلوم والحكم، (ص: 626 627)

(٧) مسنن (2622)

(٨) من كلام دمع بن حنظلة السديسي نسبة العرب رحمته الله

(٩) لبحاري (6846) ومسلم (1499)

حاجة أم لا؟ أعظم بهم من أحباب، وأكرم بهم من أصحاب، وهذه حقيقة عرفها الكافر بـله المؤمن، وشهداها لتخبر فضلاً عن الموقن، ألم تر إلى قول عروة ابن مسعود، في قصة الحديبية وكان كافراً: «أي قوم، والله لقد وفدت على الملوك، ووفدت على قيصر، وكسرى، والنجاشي، والله إن رأيت ملكاً قط يعظمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد ﷺ» (10)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وفي قصة عروة بن مسعود من الفوائد ما يدل على جودة عقله ويقظته وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم نبي ﷺ وتوقيره ومراعاة أموره» (11).

الوقف الثالث: قال أبو برزة رضي الله عنه: «فقال رسول الله ﷺ ذات يوم لرجل من أنصار: يا فلان زوجني ابنتك» قال نعم ونعمي عين قال: «إني لست لنفسي أريدُها» قال: فلمن؟ قال: «لحليبي» قال: يا رسول الله حتى أستمع أمها، فاتاها فقال: إن رسول الله ﷺ يخطب ابنتك قالت: نعم ونعمي عين، قال: إنه ليست لنفسه يريدُها، قالت: فلمن يريدُها؟ قال: لحليبي، قالت: خلقي لحليبي؟ قالت: لا، لعمر الله لا أزوج حليبياً».

روى البخاري في «الآداب المفردة» (258) سند صحيح عن الحسن قال: «والله ما استشار قوم قط، إلا هدوا لأفضل ما بحسرتهم» ثم تلا: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾، بل وقال الله عز وجل لنبيه ﷺ: ﴿فَمَا رَحِمْتَ مِنْ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ

10، من سياق قصة الحديبية التي رواها البخاري 2731، 2732.

(11)، «المتج»، (5/419).

﴿وَلَوْ كُنْتَ فَطًّ عَظِيماً لَأَنفَبْنَاكَ مِنَ حَوْلِكَ فَأَعْفَ عَنْهُمْ وَأَسْتَغْفِرَ لَهُمْ وَتَنصِرَهُمْ فِي الْأَمْرِ فَبَدَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (12) ولعرب أن هذه الآية، من الآيات التي برلت معالجة لما وقع في عزوة أحد، التي استشار فيها رسول الله ﷺ أصحابه، فكان رأيه أن لا يخرجوا من المدينة، وكان هو الرأي، وأشار عليه جماعة من الصحابة بالخروج، فخرجوا ووقع ما وقع من الهزيمة وتحلف النصر، فكان متوقفاً. والحالة هذه، أن ينزل لنهي عن استشارتهم، وأن لا يلتفت إلى رأيهم، فتزلت الآية بضد ذلك، والخطأ في المشورة لا يهدم أصل الشورى، والعلل في المثال لا يؤثر في القاعدة.

هذا ولقد قال الزهري: «وكان أبو هريرة يقول: ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ» رواه ابن حبان (4872) في ضمن حديث صلح الحديبية، ومن مشهور الأشعار، ما قاله بشار

إذا بلغ الرأي المشورة فاستعن
برأي نصيح أو تصيحة حازم

ولا تحمل الشورى عليك غضاضة
فإن الخواقي قوة للقوادم

فإنك أيها الزوج أن تستبد برأيك، أو تجد غضاضة في مشورة زوجتك، خاصة فيما هو بأمورها الصق، وباحتياجاتها أعلق.. بل هذا يدل على كرم فيك معرق، ويجعل حياتكما بالسُرور تعمق، ولقد روى أحمد (4905)، وأبو داود (2095)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرؤا لنساء في بنائهن» (12).

(12) حسن إسناده محقق والمصدر

الوقف الرابع: «فلما قام أبوها ليأتي النبي ﷺ قالت الفتاة من خدرها لأُمها: من خطبني إليكما؟ قالاً: رسول الله ﷺ، قالت: أتردوني على رسول الله ﷺ أمراً؟! ادعوني إلى رسول الله ﷺ فإنه لن يضيعني، فذهب أبوها إلى النبي ﷺ فقال: شاك بها، فروحها حليبياً».

فانظر يا رعاك الله. إلى هذا الموقف من هذه الصحابة الحيلة. كيف لم تقرأ المظاهر، ولم تخذعها الحواهر، كحال غالب بناتنا في الزمن الحاضر، ولقد قالت أمها كما في رواية أحمد (12393) من طريق ثابت عن أنس رضي الله عنه: «لأها الله إذا... ما أخذ رسول الله ﷺ الإجلبيين وقد منعها من فلان وفلان؟»، وقالت في رواية أحمد الأخرى (19784) من طريق ثابت عن كنانة عن أبي بررة: «أجلبيب إليه؟» «أجلبيب إليه؟» «أجلبيب إليه؟ لا، لعمر الله لا نزوجها».

ومع ذلك كله، أبت هذه الفتاة إلا أن تذكرنا بموقف جليل، لامرأة أجل منها، وهي أم إسماعيل، وزوج الحليل عليهما السلام، هاجر عليها السلام فلقد روى البخاري (3364) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «ول ما اتخذ النساء المطلق من قبل أم إسماعيل تحدثت منطقاً لتعمي أثرها على سارة ثم جاء بها إبراهيم وباتسها إسماعيل وهي ترصعه حتى وضعها عند لبنت عند ذوخة فوق رمزم في أعلى المسعد وليس

(13) مساماً لا والله لا يكون ذ، انظر «النهاية»، (5/237).

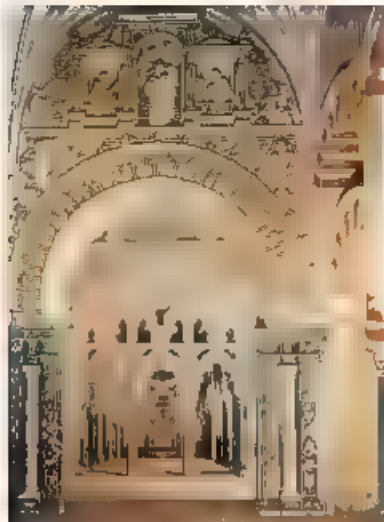
(14) به قال بن الأثير «قد اختلف في ضبط هذه اللفظة اختلافاً كبيراً... ومماها بها لفظة

استعملها العرب في الاتكان، انظر «النهاية»

المصطفى أيضا كما سمعتم به
في قصة القتلى كما قد أتى
النظرة الثانية: تأمل في قوله ﷺ
«أَقْتُلْ سَبْعَةً، ثُمَّ قَتَلُوهُ؟ هَذَا مِنِّي وَأَنَا
مِنْهُ» بقولها وحاء تكرير هذا الكلام في
رواية أحمد مرتين أو ثلاثا، ورواية السبع
فيها لطيفة، وهي أن حليبيًا رضي الله عنه قتل
سبعة من الكفار فتاسب المقام أن يتكرر
مدحه سبع مرات جزاء وفاقا، قصدا لا
اتفاقا، والله أعلم.

النظرة الثالثة: في قوله ﷺ: «هَذَا
مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ»: إنه الثناء الحميد، إنه
المجد السعيد، جاء وصيت لهذا المسكين
لعقيد، سريال صدق لا يزول ولا يبديد.
النظرة الرابعة: موضعه على
ساعديه ليس له ساعدا إلا النبي ﷺ
قال: حفز له ووضع في حمله..

في رواية أحمد قال: «ما له من سرير
إلا ساعدا رسول الله ﷺ...» ما أشرفه
من سرير، إنه ساعدا البشير النذير،
ويدا العراج المنير، فهنيئا له مسك
لحنام وإلى هنا ينتهي الكلام، والحمد
لله الملك العلام.



والمقصود أنها نالت هذا الدعاء
العظيم، ببركة طاعتها للرسول الكريم،
ولقد استجاب الله دعاء نبيه ﷺ فقال
أنس في حديثه: «فلقد رأيتها وإنها لمن
أنفق ثياب في المدينة» (15).

الوقف السادسة: قال أبو برزة
رضي الله عنه: «بينما رسول الله ﷺ في
غزاة قال: «تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟» قالوا:
لا. قال «لَكِنِّي أَفْقِدُ حَلِيبِيًّا فَاطْلُبُوهُ
فِي الْقَتْلَى» فوجدوه إلى جنب سبعة
قد قتلهم ثم قتلوه. فقال رسول الله
ﷺ: «أَقْتُلْ سَبْعَةً ثُمَّ قَتَلُوهُ؟ هَذَا مِنِّي
وَأَنَا مِنْهُ» يقولها سبعا، فوضعه رسول
الله ﷺ على ساعديه ما له سرير إلا
ساعدي رسول الله ﷺ حتى وضعه في
قبره..

ونقد روى هذا الطرف من القصة
الإمام مسلم في «الصحيح» برقم (2472)،
وفي هذه الوقفة السادسة نظرات:

النظرة الأولى: في قوله ﷺ «هل
تفقدون من أحد؟»، هذا من عظيم
خلق النبي ﷺ: «لأن التفقد من أخلاق
الكرام، وحسن العهد من شيم العظام،
قال بعضهم:

ما كان عيبا لو تفقدتني
وقلت هل أتهم أو أتجدا
فعادة السادة من قبلنا
تفقد الأتباع والأعبدا
هذا سليمان على ملكه
وهو بأخبار له يقتدى
تمتد الطير وأجناسها
فقال ما لي لا أرى الهدى هذا

(15) «أنفق ثياب لها معنيان الأول: من نفق لشيء
نمقا فهي كثيرة الصدقة والإنفاق. والثاني من
نفقت السلعة وأمره ساعدا كثر طلبها وحسابها
وبل تصحيح هو ليس لمبح

بمكة يؤمنذ أحد وليس بها ماء فوضعهما
هناك ووضع عندهما حرا فيه تمر
وسقاء فيه ماء ثم قمى بآرائهم مسطحا
فتبعته أم إسماعيل فقالت يا إبراهيم!
أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي
ليس فيه يس ولا شيء. فقالت له ذلك
مرازا وحفل لا يلتمس إليها فقالت له
الله الذي أمرك بهذا؟ قال نعم. قالت:
إذن لا يصيبنا» وبين قول الصحابة
الحليلة «اتردون على رسول الله ﷺ»
أمره، ادعوني إلى رسول الله ﷺ فإنه
لن يصيبني..

وهي الأولى: تسليم لأمر الله عز وجل،
وفي الثاني: تسليم لأمر رسول الله ﷺ.
في الأولى: مدح جبل اليقين، وفي
الثاني: حسن متابعة الصادق الأمين،
وفي كلا الأمرين: العقل المتين، والحلم
الرزين، والعزم المكين.

ومن فقه الحافظ ابن كثير رحمه الله، ذكر
قصة حليبي عند قول الله عز وجل ﴿وَمَا
كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا
أَنْ يَكُونُوا مِنْ خِيعَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ فَقَدْ وَصَلَ بِالصَّالِحِينَ﴾ (١٦).

الوقف الخامسة: قال حماد: «قال
إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة: هل
تدري ما دعا لها به؟ قال: وما دعا لها
به؟ قال: «اللَّهُمَّ صَبِّ الْخَيْرِ عَلَيْهِمَا
صَبًّا، وَلَا تَجْعَلْ عَيْشَهُمَا كَدًّا». قال
ثابت: فزوحها إياه، وروى هذا الدعاء
أحمد. أيضا. (19784) ولكن ذكره
بعد قصة الاستشهاد، فحاء الدعاء لها
بالأفراد فقال: وحدث إسحاق بن
عبد الله بن أبي طلحة ثابتًا قال: هل
تعلم ما دعا لها رسول الله ﷺ؟ قال:
«اللَّهُمَّ صَبِّ عَلَيْهَا الْخَيْرَ صَبًّا، وَلَا
تَجْعَلْ عَيْشَهَا كَدًّا كَدًّا»



• كيفية الاشتراك..

يرجى إرسال طلب يتضمن الأمور التالية:

- الاسم واللقب.
- العنوان.
- الهاتف.
- الوظيفة.
- وصل الحوالة البريدية.

ترسل الحوالة البريدية باسم توفيق عمروني على الحساب البريدي الجاري:

ccp 4142776 clé 96

•••

العنوان: دار الفضيحة للنشر والتوزيع

حي باحة (03)، رقم (28) الليدو، المحمدية، الجزائر

الأفراد: 900 دج - المؤسسات 1000 دج



الاصطلاح في أربعة مجلدات من العدد (1) إلى العدد (23)

يطلب من دار الفضيحة للنشر والتوزيع بسعر (2200 دج) شامل لمصاريف الشحن

تفاريح أقسام الصبر



حالد حمودة

وهذا القسم هو أفضل الأقسام وأرفعها؛ لأنه من قبيل فعل الأوامر، والآخران فمن باب ترك التواهي، وقد تقرر في القواعد أن ما كان من العبادات من باب الأوامر فهو أفضل مما كان من باب التروك وقد قرر هذه القاعدة ابن تيمية من أكثر من عشرين وجهاً⁽⁶⁾، وتصيل هذا النوع من الصبر أحد فروعها⁽⁷⁾.

ولما كان أفضلها كان القائم به هو الأفضل والأكمل، وهو صبر أولي العزم من الرسل، كما قال تعالى ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأنعام: 135]. كان صبرهم في تحمّل مشاق الدعوة ومعالجة الناس. وقد مثل النبي ﷺ هذا الأمر الكريم، فقال لما قسم قسماً وبلغه قول بعضهم: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله: «يَرْحِمُ اللَّهُ مُؤْمِنِي لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ»⁽⁸⁾.

(6) نظروا مجموع الفتاوى (85/20)،
(7) نظروا «طريق الهجرة» (233)،
(8) أخرجه ليحاري (3150، 3405 وغيرها)،
ومسلم (1063).

ترقّت إلى أكثر من ذلك، كتعب الأبدان في الحجّ والتعرّض للمكاره في الجهاد. وهي أمور متوقّفة على حبس النفس عليها.

فلذلك أثر عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الصبر نصف الإيمان»⁽³⁾، قال ابن رجب: «فلما كان الإيمان يشمل فعل الواجبات وترك المحرّمات ولا يزال ذلك كله إلا بالصبر، كان الصبر نصف الإيمان»⁽⁴⁾، وجعله علي رضي الله عنه بمنزلة الرأس من الجسد⁽⁵⁾، فهو حياة الإيمان ودوامه وسلامته، فلذلك كان أهل الجنة هم الصابرون، قال الله تعالى: ﴿سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [التوبة: 243]، وقال: ﴿وَرَبُّهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةٌ وَنَرَارٌ﴾ [التوبة: 243]، وقال: ﴿وَرَبُّهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةٌ وَنَرَارٌ﴾ [التوبة: 243].

(3) أخرجه الحاكم (484/2)، والطبراني في الكبير، (104/9) بإسناد صحيح كما في «الفتح» (48/1)، وروى مرفوعاً من وجه لا يثبت
(4) «جامع العلوم والحكم» (635/2)، ومعه في «عريب الحديث» للخطابي (456/1)، وقد حتج له ابن القيم في «طريق الهجرة» (225) من حسمه أوجه
(5) أخرجه ابن أبي شيبه (31079) والبيهقي في الشعب (9267).

إن الصبر في أصل اللغة هو الحبس، قال أبو طالب في «لاميته» المشهورة صبرت لهم نفسي بسمراء سمحة وأبصص عصب من تراث المقاول أي حبست لهم نفسي. ومنه حديث أنس بن مالك «سمعت النبي ﷺ ينهى عن قتل لصير»⁽¹⁾، وهو أن يحبس الرجل فيرمي حتى يهلك. وسمي شهر رمضان شهر الصبر، من هذا، روي عن مجاهد أنه فسّر قول الله تعالى ﴿وَأَسْبِغُوا بِالْمَاءِ الْوَضْوءَ﴾ [البقرة: 45] بذلك، أعني بالصوم⁽²⁾.

واستقرأ موارد النصوص أوقف العلماء على أن الصبر ثلاثة أقسام. صبر على الطاعة.

وصبر عن المعصية.

وصبر على الأقدار المؤلمة.

أما الصبر على الطاعة؛ فلما في كثير من التكاليف من مشاق تحوّل دون راحة الجسم وسكون الدعة، وربما

(1) أخرجه أحمد (23590) و أبو داود (2687)
(2) «شعب الإيمان» للبيهقي (172/12)

ثمَّ دونه في المرتبة الصَّبر عن المعصية، ثمَّ دونهما (9) الصَّبر على المصائب، وهو صبر أيُّوب عليه السلام، وكل صابر محقّق للثلاث، ولكنَّ الكلام في الاختصاص الرَّائد، والله أعلم بمراده وبعباده.

ومما يتعلّق بهذا القسم من تشريع أيضًا: الكلام في أيّ الرجلين فضل: الذي له من الطَّاعة داع من نفسه أو الذي يحمل نفسه على الطَّاعة ويصابرها، رجَّح قوم هذا الثاني؛ لما يحصل له مع ثواب أعمال الإيمان من ثواب المجاهدة والمصاهرة. وفي كلام الإمام أحمد ما يدلُّ على هذا القول (10)، ورجَّح قوم الأوّل وهو الأطهر؛ لأنَّه حال سيِّنا ﷺ بدليل قوله ﷺ «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»⁽¹¹⁾. ولأنَّ صاحب هذا الحال يكون في العادة أكثر عملًا وأحسن تحويلاً لما يعمل.

ومع ذلك فإنَّه محتاج إلى الصَّبر في حبس نفسه على المداومة على العمل، وهذا هو السرُّ في قول الله تعالى لنبيه ﷺ «وَأَصْبِرْ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَكَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْرِ وَالْغَيْبِ» [28] آل عمران.

ويتعلّق به أيضًا: تحرير مسألة عظم الأجر بعظم المشقَّة المقارنة للعبادة، فقد أطلق طائفة من العلماء أنَّ الأجر على قدر المشقَّة لما في «الصَّحِيحِينَ» أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لعائشة في العمرة: «وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ نَصَبِكَ أَوْ قَالَ: نَفَقَتِكَ»⁽¹²⁾، قالوا: وعلى هذا بنى الإمام مالك وغيره

(9) «نظر» جامع علوم و أحكام» (649/2)

(10) «فتح الباري» لابن رجب (59/1)

(11) أخرجه أحمد (14037) والترمذي (3940)

من حديث نس.

(12) ثبت في هذه التُّكَّة بن القيم في «طريق الهجرتين» (226)

(13) أخرجه البيهقي (1787) ومسلم (1211)

قولهم باستحياب الحج ماشيًا، منهم ابن بطلان والثَّووي (14)، لكن قال الثَّووي: «وليس ذلك بعطرد، فقد يكون بعض لعبادة أخفَّ من بعض، وهو أكثر فضلًا وثوابًا...»

والتحقيق أنَّه ليس في أدلَّة الشرع ما يشهد لإطلاق هذا على أنَّه قاعدة شرعية، بل فيها ما يدلُّ على النهي عن القصد إلى التَّعبد بالمشاق (15)، وما خيَّر النَّبِيُّ ﷺ بين أمرين إلاَّ اختار أيسرهما، إنَّما المظهر من قاعدة الشرع في تفاصيل الأعمال أنَّ الأحرار على قدر التَّنفُّع، كما حرَّر ذلك أبو العباس ابن تيمية في موضع من كتبه (16)

أمَّا الحديث المذكور؛ فهو في العبادة المعينة التي يلزم المكلف أدائها، فيصبر على فعلها، فإنَّ أجره على قدر نصِّبه، ولهذا كان الوضوء في الشتاء أكثر أجرًا من الوضوء في الصيف، لكن لا يشرع لمن قدر على فعل العبادة بمشقة أخفَّ أن يقصد إلى مصابرة المشقة الأعلى طلبًا لتكثير الأجر.

وأخر تقاريره: متى يلزم المكلف بالصَّبر على مشقَّة الطَّاعة، ومتى يسقط عنه ذلك؟

أو قل: ضابط المشاقِّ المستقطعة للتكليف؟

صيغتها بعضُ علماء بأنَّ مشقَّة نوعان نوع لا تنفك عنه العبادة كمشقة الوضوء والغسل في لبرد والمخاطرة

(14) ونحو «الآشياء ونظائرها، لسببها» (143)

(144) فقد ذكره بعض «ما كان كثير صلا» كان أكثر فضلًا، وذكر لها فروعًا، ثمَّ حكى عن الشيخ عر الدين إنكار اعتبار المشاق في بعض

(15) «نظر تقرير ذلك بدليله في «المواقفات» (93/2)

(94)

(16) انظر أدلَّة لقاعدة وفروعها من كلام الشيخ في كتاب «نصوص ونصوص» عند ابن تيمية في

كتابه «نصوص» (1/234-239)



بالنَّفس في الجهاد، ولذلك تجد الدَّوام على العمل مع وجودها لا يؤدي في الغالب إلى الانقطاع عنه ولا عن بعضه ولا إلى وقوع خلل في نفس العامل أو ماله أو حال من أحواله (17)، فهذا النوع لا أثر له في إسقاط التَّكليف وهو محل الصَّبر على الطَّاعة بإطلاق.

والنَّوع الثاني من المشاقِّ: ما تنفك عنه العبادة، فإذا قارن بها أدنى الدَّوام عليه إلى واحد من الأمور المذكورة سابقًا، فهذا يُنظر فيه إلى أدنى ما أسقط الشرع به التَّكاليف في جنسها فما كان مثله أو فوقه فهو محلَّ الرُّخص، ولا يجب الصَّبر عليه، وربما استحبَّ أو حرم بحسب الحال، وما كان دون ذلك وجب الصَّبر عليه لأداء حقِّ الله فيه (18).

وهذه حملة يرجع إليها من دقائق الفقه ما لا حصر له، ولكن هذا أساسه.

وأما الصَّبر عن المعصية؛ فقد علَّم بالمجاهدة وبحبر الصَّادق ﷺ أنَّ الجَنَّة حُقَّت بالمكاره، كما أنَّ النَّار حُقَّت بالشَّهوات (19)، وفي هذا تنبيه على

(17) انظر «المواقفات» (94/2)

(18) «نظر» القواعد الكبرى لابن عبد السلام (13/2)

(22) وه السروق، للقرني (283/1-284)

(19) «صحيح مسلم» (2822)

وهو: أي الرضا مستحبٌ على
الصحيح وليس بواجب؛ لأنَّ الله أثنى
على أهله بقوله: ﴿رَضُوا عَنْهُ﴾ [البقرة: ٢٦٤].
[8]. وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ قَوْمًا
تَلَاَهُمْ، فَمَنْ رَضِيَ قُلَّةَ الرُّضَى»²³.
ولم يأمر به، فدلَّ على أنَّه مستحبٌ
فقط، وهو قول أكثر العلماء، قاله بمعناه
ابن تيمية في «منهاج السُّنة» (2/40).

ولا تال في هذه المرتبة ما تقتضيه
النفس من الألم والحزن لفوات محبوبات
النفس؛ لما جاء من حزن النبي ﷺ على
إبراهيم وعلى ابن ابنته أم كلثوم.
والمعين على الرضى أن يتحقق المبطل
بأمرين

المعرفة التامة بالله تعالى، وأن
أفعاله كلها دائرة بين العدل والمصل.
والنظر في منافع المصائب التي
وعدها الله بها الصابرين، فالتفصيص
دالة على أن عظم الحرء مع عظم
ليلاءه، وأن الله إذ أحب قوماً ابتلاهم،
(23) أخرجه الترمذى (2396) وابن ماجه (4031)

يَا أَيُّهَا يَهْرَقَبَةُ ﴿١١﴾، [تفسيره في دعاء النبي ﷺ]، «ومن ليقين ما تُهَوِّ به علينا مُصِيبَاتِ الدُّنْيَا»²¹، فاليقين بقدر الله وتفوق عيشته في الخلق أقوى معين على التَّصَبُّر على مصائب الدُّنْيَا والآمِ الحَدَثَانِ، ومن هنا قال علقمة بن قيس النخعي في تفسير هذه الآية: «هو الرَّجُلُ تصيبه المصيبة، فيعلم أنَّها من عند الله! فيرضى ويسلم».

ومن تقاريع هذا القسم أنه عند نزول المصائب يترتب النّاس مراتب.

أَحْسُهَا وَنَزَلَهَا: الْمَضِيعُ لِحَظِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَهُوَ الْحَزَنُ الْمَتَسَخِّطُ، أَفْسَدَ لَذِيذَ عَيْشِهِ بِالْحَزَنِ، وَعَمَّرَ قَلْبَهُ بِهِمُ التَّسَخُّطِ، ثُمَّ رَادٌّ أَنْ أَثَمَ وَخَرَجَ عِنْدَ اللَّهِ.

وعوقه الصَّابِر، وهي درجة واجبة،
أمر الله بها، ونهى عما ينافيها: من خمُش
الوجوه وضرب الخدود وشقَّ الجيوب
والنَّياحة والتَّدبب والصلق (والحلق)،
وسائر ما هنالك مما يفعله الظَّهير
للجوع وعدم التَّصَبُّر.

ثُمَّ الرُّضَى، وَمَعْنَاهُ أَنْ لَا يَتَمَنَّى حَالًا
غَيْرَ الْحَالِ الَّتِي هُوَ فِيهَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه «لَأَنْ أُعْصَى عَلَى حِمْرَةٍ
حَسْبِي تَبَرُّدٌ أَوْ قِتَالٌ حَتَّى تَطْلُعَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ
أَنْ أَقُولَ لِأَمْرِ قِضَاءِ اللَّهِ لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ» (223) ،
قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «عَرِيفِ الْحَدِيثِ»
(223/2): «لَأَنَّهُ إِذَا تَمَنَّى أَنْ ذَلِكَ لَمْ
يَكُنْ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِقِضَاءِ اللَّهِ عَلَيْهِ،
وَلَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ آجِرُهُ قَدْ حِطَّ، وَلَكِنَّهُ
يَرْضَى وَيَسْلَمُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَقِضَائِهِ».

(21) حجر حقه المبرمدي (3502) وحقيقته

(22) = لتقصيا، والتدوير، {204}

لِزُومِ حَبْسِ النَّفْسِ عَنْ أَهْوَاهَا لِتَحْصِيلِ السَّعَادَةِ، وَلِهَذَا قَالَ الرَّبُّ تَبَارَكَ تَعَالَى ﴿وَأَمَّا مَنْ حَافٍ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ﴾ ﴿١﴾ ﴿إِنَّ لِحِمَّةَ هِيَ الْأَمْرَىٰ﴾ ﴿٢﴾ ﴿الْبَاقِي﴾ [١].

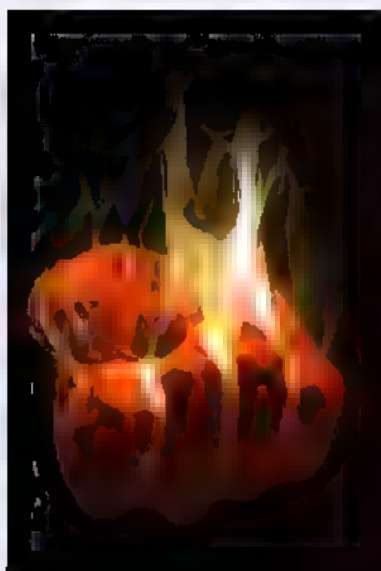
ويتعلق بهذا مسألة وهي: هل تشهي
المعصية مع الصبر عنها ينافي كمال
الإيمان الواجب، فقد يكون ظاهر قوله
تعالى ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِّ إِيكُمْ إِلَهُمْنَ
وَمَنْ فِي قُلُوبِهِ كُتُوبٌ أَلْطَمٌ الْأَكْمَرُ وَالْفُسُوفُ
وَالْعَصِيانَ﴾ [الحجرات: 17]، وقول النبي
ﷺ «ثَلَاثٌ مَنْ كُنْ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حِلَاوَةَ
الْإِيمَانِ»، وذكر منها «وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ
فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَدَفَ فِي النَّارِ»
أَنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا، وليس
كذلك، بل فقه هذه النصوص وما في
معناها أَنْ كراهة المعاصي درجاتان:

إحداهما: أَنْ يَتَبَاعَدَ مِنْهَا جَهْدَهُ
ويعزَمَ عَلَى الْإِيْلَاسِهَا، وَهَذِهِ دَرَجَةٌ
وَاحِدَةٌ، وَلَا يَضُرُّهُ إِنْ اشْتَهَا وَمَالَ إِلَيْهَا
بِطَبْعِهِ: لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَأَمَّا مَنْ حَادَّ
مَعًا رِيَّةً وَهُوَ الشَّقِيقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ ﴿١٠٠﴾ [الزَّكَاةِ]،
عَمِيهِ أَنْ الْهَوَى يَمِيلُ مَعَ عَصِ
الْمَحَالِفَاتِ فَيَتَقَوَّى عَلَيْهِ الْمُؤْمِنُ بِحُفُوهِ
مِنْ رِيَّةٍ.

والدرجة الثانية: أن يكرهها قلبه
كما يكره أن يقتل وأن يحرق، وهذه أكمل
من الأولى، وهي حال الكلمة من صالح
عباد الله (20).

وَأَمَّا الصَّيْرِ عَلَى الْمَصَائِبِ وَالْأَقْدَارِ
الْمُؤَلَّمَةِ، فَهُوَ جَائِزَةٌ الْمُؤْمِنِينَ وَثَوَابِ
الْمُؤَقَّتِينَ، قَالَ لِلَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ

20. مقتضای بنداریه لایم، وجوب (58/1).



صدر حديثاً...



وَأَنَّ الْعَبْدَ رُئِمَا كُتِبَ لَهُ الْمَنْزِلَةُ فِي الْجَنَّةِ لَا يَبْلَعُهَا عَمَلُهُ: فَيَبْتَلَى بِالْبَلَاءِ لِيَرْتَقِيَ إِلَيْهَا، مَعَ مَا فِيهَا مِنَ التَّكْوِينِ وَالتَّطَهُّيرِ وَالتَّقْيِيدِ، وَأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ وَرَاءَ هَذَا، لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا إِلَّا اللَّهُ، وَهَذَا كَتَبَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي هَذَا كِتَابِهِ: «عُدَّةُ الصَّابِرِينَ»، فَجَاءَ بِهِ بِالْفَنَاءِ وَالشَّفَاءِ.

ومن تقاريره: معرفة حدِّ المصيبة،
جاء ذلك عن أمير المؤمنين عمر بن
الخطَّاب، ففي «شعب الإيمان» للبيهقي
(9245) عن عبد الله بن خليفة قال:
«بينما عمر يمشي إذ انقطع شسع نعله:
فاسترجع، فقال له: يعني أصحابه: ما
لَكَ يا أمير المؤمنين؟ فقال: «انقطع شسع
نعلي فساءني، وكلُّ ما ساءك مصيبة».

وهي كفاراتٌ للذنوب، أحسب
لمصابٍ أو لم يحتسب، وبذلك فسّر
النبي ﷺ قول الله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ
سُوْءًا مِّثْرَ حَبْرَةٍ﴾ [النحل: 123] (74).

ثم مرتبة الشكر، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (260/11):
«وأعلى من ذلك: أي الرضا. أن يشكر الله على المصيبة لما يرى من إتمام الله عليه بها، وقد قال شريح: «إني لأصاب بالمصيبة فأحمد الله عليها أربع مرات: أحمد إذ لم تكن أعظم مما هي، وأحمد إذ رزقني الصبر عليها، وأحمد إذ وفقني للاسترجاع لما أرجو فيه من الثواب، وأحمد إذ لم يجعلها في ديني»⁽²⁵⁾، أخرجه البيهقي في الشعب» (9507).

(24) مصنف: مسلم، (2574).

(25) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (9507)

فتاوى شرعية

أ.د. محمد علي فركوس

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

في حكم صوم يوم السبت وإفراجه في غير الفرض

السؤال:

ما حكم صوم يوم السبت في غير الفرض وبخاصة إذا وافق يوماً مرغباً في صيامه مثل يوم عاشوراء أو عرفة، أو وافق عادة للصائم كصيام أيام البيض وصيام يوم بيوم؟ وما حكم إفراجه مثل ذلك اليوم بالصيام؟ بارك الله فيكم.

الاجابة:

الحمد لله رب العالمين، ولصلوة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، أما بعد:

فالمقام يقتضي النظر في المسألة المطروحة من جهتين.

الأولى: في حكم صوم يوم السبت في غير الفرض.

الثانية: في حكم صوم يوم السبت إذا وافق عادة مرغباً في صيامها.

فأما الجهة الأولى: فقد اتفق العلماء على جواز صوم يوم السبت في الفرض،

وهو خارج من صور الحالات المختلف فيها، ويشمل الفرض: صوم رمضان والقضاء والنذر ولكمالات بأنواعها.

ويختلفون فيما عدا صورة الفرض، فمذهب الحنفية والشافعية والحنابلة جواز صوم السبت مقترناً بيوم قبله أو يوم بعده أو مقترناً بهما جميعاً⁽¹⁾، وكرهوه منفرداً إلا مالكا فقد أجازهم

منفرداً من غير كراهة، فقال عن حديث عبد الله بن بسر عن أخيه الصماء رضي الله عنه **لَآتِي: «هَذَا كَذِبٌ»**⁽²⁾، وذكر الطحاوي أن الزهري أنكره ولم يعمده من حديث أهل العلم، وقال في صيام السبت: «لَا بَأْسَ بِهِ»⁽³⁾، وهو ما يفهم من كلام أحمد، واختاره ابن تيمية وابن القيم رحمهم لله بناءً على تضعيف الحديث وتقديم الأحاديث الصحاح الأخرى المبيحة

(1) انظر «تحفة الفقهاء» لشعيرقي (524/1)، «بدائع الصنائع» لكاساني (119/2) «المسند» لابن عسامة (116/3)، «السنن الكبرى» للهيتمي (70/2)

(2) انظر «مسند أبي داود» (807/2)

(3) انظر «شرح مناهج الآثار» (81/2)

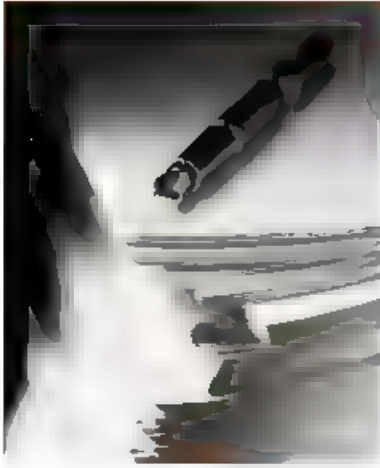
لصومه⁽⁴⁾، وهذا بخلاف من منع صوم يوم السبت مطلقاً، منفرداً كان أو مقترناً، باستثناء صورة الفرض المجمع عليها.

وغاية ما يستدل به المانعون من صوم يوم السبت مطلقاً حديث عبد الله ابن بسر رضي الله عنه عن أخيه الصماء رضي الله عنه **لَآتِي: «هَذَا كَذِبٌ»**⁽⁵⁾، مستدلين بأن

(4) انظر «اقضاء الصواب مستقيم» لابن تيمية (363/1)، ونهذيب السوء لابن القيم (69/7)

(5) أخرجه أحمد (27075)، وفي رواية (2421)، والترمذي (744)، والحديث قد روي بالاصطراب وقد بين الحافظ ابن حجر أنه لا يصح ولا يصحرا فقال كما في «تلخيص الحبير» (216/2) «لكن هذا التلويح في الحديث لو روي بالاصطراب الواحد مع اتحاد الحرج يوهن زويته ويبيح بطله صباطه إلا أن يكون من لحاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث، فلا يكون ذلك إلا على قلة صباطه»

وهذا الاصطراب غير قاطع بجي الحديث من طرق أخرى سائلة منه، قد بينها الشيخ الألباني رحمته الله في «إرواء الغليل» (118/4) (125) أنه بين لا يدع مجالاً للشك في صحته.



وعليه، فصورة الفرض خرجت بالمحصن المتصل المتمثل في حديث ابن بسر عن أخيه الصماء الموافق للأصل في التسوية بين السبت وسائر الأيام في الحكم.

أما صورة الإضافة أو الاقتران، فخرجت بالأدلة المنفصلة التي خصصت عموم النهي في حديث بسر المتقدم، فلم تبق فيه سوى صورة الأفراد.

غير أن هذا الجمع والتوفيق بين الأحاديث السابقة معترض عليه من جهتين، قال الألباني رحمه الله: «إن هذا الجمع جيد لولا أمران اثنان:

أولاً: مخالفته الصريحة للحديث على ما سبق نقله عن ابن القيم.

والآخر: أن هناك مجالاً آخر للتوفيق والجمع بينه وبين تلك الأحاديث إذا ما أردنا أن نلتزم القواعد العلمية المنصوص عليها في كتب الأصول ومنها:

أولاً: قولهم: «إذا تعارض حاكم ومهيى قدم الحاكم على المهيى».

ثانياً: «إذا تعارض القول مع العمل قدم القول على العمل».

ومن تأمل في تلك الأحاديث المخالفة لهذا وجدها على نوعين:

«إنهما يوماً عيد المشركين، فإنا أحب أن حالفهم»⁽⁹⁾.

كما يدل على حوار وصل لسبت بهما معاً كما تقدم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وما ثبت من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشهر ثلاثة أيام البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمسة عشرة»⁽¹⁰⁾. وحديث قتادة بن ملحان رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يأمر بصيام ليالي البيض: ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمسة عشرة». وقال: «هي كصوم الدهر»⁽¹¹⁾. وأيضاً: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة لصحى ونوم على وتر»⁽¹²⁾.

ولا شك في دخول السبت في هذه الأيام كدخوله في سائر الأيام، بل تجوز صورة الاجتماع جوازاً أولياً؛ لأنه إذا جاز صوم السبوت مقترناً بما قبله فقط أو بما بعده فحسب فيجوز باقترانه بهما معاً من باب أولى.

(9) أخرجه أحمد (26750) والحاكم (1593)، وابن حبان (3646)، وابن حريفة (2167)، والبيهقي (8497) قال بن يمينه في اقتضاء الصراط المستقيم، (509/1) «وصححه بعض الحفاظ». قلت: ومضى صحح الحديث لحاكم ووافقه الذهبي، وصححه ابن حبان وابن حريفة (انظر «نيل الأوطار» للشوكاني (339/5)). وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (4803).

(10) أخرجه النسائي (2422)، ولترمذي بسط هريب منه (761)، ولحديث صححه ابن الملق في «الهدى المير» (5/753)، وحسنه الألباني في «الإواء» (947).

(11) أخرجه أحمد (20316)، وحسنه محققو طبعة الرسالة «المسند» (33/428)، وخرج البخاري (3419) عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «قال لي رسول الله ﷺ: صم من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صوم الدهر أو كصوم شهر».

(12) أخرجه البخاري (1178)، ومسلم (721).

لحديث يمنع من صوم السبت في غير لمصر مصر، أو مصافاً لأن لاستثناء دليل لتناول، فهو يقتضي أن النبي عنه يتناول عموم صور صومه باستثناء صورة الفرض كما ذكره ابن القيم رحمه الله ثم قال: «ولو كان: إنما يتناول صورة الأفراد لقال: لا تصوموا يوم السبت إلا أن تصوموا يوماً قبله أو يوماً بعده» كما قال في الجمعة، فلما خص الصورة المأذون في صومها بالفرضية علم تناول النهي لما قالها»⁽⁶⁾.

هذا، وفي تقديري أن مذهب الجمهور أقوى دليلاً وأصح نظراً؛ لما ثبت من مشروعية صورة اقتران صوم السبت يوم قبله أولاً، كما في حديث جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة فقال: «أصمت أمس؟» قالت: «لا». قال: «تريدين أن تصومي غداً؟» قالت: «لا». قال: «فأعطري»⁽⁷⁾.

ولا يخفى أن اليوم، أي بعد الجمعة هو السبت، فدل ذلك على مشروعية صوم يوم السبت تطوعاً مقترناً باليوم الذي قبله. ولا يقال: إن حويرية رضي الله عنها وقعت في محذور، فجعل النبي ﷺ لها مخرجاً، فإن هذا التعليل لا يؤيده حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده»⁽⁸⁾.

كما صحت مشروعية وصل السبت باليوم الذي بعده ثانياً، ويدل عليه حديث أم سلمة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يصوم يوم السبت ويوم الأحد أكثر مما يصوم من الأيام، ويقول:

(6) «تهذيب المسند» لابن القيم (69/7).

(7) أخرجه البخاري (1986).

(8) أخرجه البخاري (1985) ومسلم (1144).



الأول من عمله ﷺ وصيامه.
الأخر من قوله ﷺ كحديث ابن
عمرو المتقدم.

ومن الظاهر البين أن كلا منهما مبيح،
وحيث أن الجمع بينهما وبين الحديث
يقتضي تقديم الحديث على هذا النوع؛
لأنه حاضر وهي مبيحة، وكذلك قوله
ﷺ «أتريدون أن تصومي
غداً» وما في معناه مبيح أيضاً، فيقدم
الحديث عليه» (13).

قلت: ما قرره الألباني رحمه الله فيه نظراً
من ناحيتين

الناحية الأولى: أن إبطاله الجمع بين
الأحاديث لصحبه المتقدمة لمخالفتها
الصريحة لحديث عبد الله بن سر في
النهى عن صيام يوم السبت بناءً على
أن الاستثناء دليل التناول وهو يقتضي
أن النهى عنه يتناول كل صور صومه إلا
الفرص، فإن هذا التعقيب غير مسلم
من راويين

الرؤية الأولى أن عموم النهى إذا
كان يتناول كل صور صومه باستثناء
الفرص فإن هذا العموم يبقى حجة
يتناول جميع جريئاته ما لم يرد دليل
يخصه على ما تمليه لقواعد

(13) فتاوى اللجنة الدائمة (407)

الأصولية، وقد وردت الأدلة من
الأحاديث المفصلة تدل على عدم إرادة
عمومه، فوجب المصير إلى العمل بدليل
لتخصيص جمعاً بين الأدلة وتوفيقاً بين
النصوص.

الرؤية الثانية: أن قصر عموم
النهى على بعض أفراد الدليل المتصل
الاستثنائي إنما هو تخصيص بأسلوب
حصري في جواز في الفرض دون التطوع
مطلقاً، ويتقيد هذا الحكم العام بما إذا
لم يرد دليل يصره عن هذا المعنى؛ إذ
الجاري في القواعد أن الاستدلال بمفهوم
الحصر مقيدة بحيث بما إذا لم يرد
من منطوق الأحاديث. ما يوسع دائرة
الحصر تقديمًا للمنطوق على المفهوم.

ويجدر التنبيه إلى أن القواعد
العامّة لا تلغي النصوص الشرعية،
وإنما تكملها إنما بتخصيص عمومها أو
بتوسيع مجرى حكمها، هذا إذا ما وقعت
المخالفة بينهما في وجه من الوجوه أو
فرد من الأفراد، ولا يسبأ بالقواعد إذا
ما عارضت النصوص الشرعية من كل
وجه، إذ معظم دلائل الفقه الإجمالية
متولدة من استقرار نصوص الكتاب
والسنة، فلا يعقل أن يخالف القرع
الأصل الذي تولد منه.

وأما إسناد مخالفة الجمع بين
الأحاديث إلى ابن القيم رحمه الله، فقد أجاب
هو نفسه عما قرره بما يبطل القول
بمنع صوم يوم السبت تطوعاً مطلقاً
ويقتضي قصر النهى في صورة الأفراد،
وهو ما يتوافق مع ما تقدم من الجمع بين
النصوص لحديثية السابقة ولا يلغيها،
قال رحمه الله: «وأما قولكم: «إن الاستثناء
دليس التناول» إلى آخره فلا ريب أن
الاستثناء أخرج صورة الفرض من عموم

النهى، فصورة الاقتران بما قبله أو بما
بعده أخرجت بالدليل الذي تقدم، فكلا
لصورتين مخرج، أما الفرض فبالمخرج
المتصل، وأما صومه مضافاً فبالمخرج
المتفصل، فثبت صورة الأفراد، واللفظ
متناول لها ولا مخرج لها من عمومها
فيتعين حملها عليها» (14).

وقال رحمه الله: أيضاً. في موضع آخر
«وقال جماعة من أهل العلم لا تعارض
بينه وبين حديث أم سلمة، فإن النهى
عن صومه إنما هو عن إفراده، وعلى
ذلك ترجم أبو داود فقال: «باب النهى
أن يخص يوم السبت بالصوم»، وحديث
صيامه إنما هو مع يوم الأحد. قالوا:
ونظير هذا أنه نهى عن إفراد يوم
الجمعة بالصوم إلا أن يصوم يوماً قبله
أو يوماً بعده، وبهذا يزول الإشكال الذي
ظنه من قال: إن صومه نوع تعظيم له،
فهو موافقة لأهل الكتاب في تعظيمه
وإن تصمّن مخالفتهم في صومه، فإن
التعظيم إنما يكون إذا أفرّد بالصوم،
ولا ريب أن الحديث لم يجز بإفراده،
وأما إذا صامه مع غيره لم يكن فيه
تعظيم» (15).

الناحية الثانية: وهي قول الألباني
رحمه الله: «إن هناك مجالاً آخر للتوفيق
والجمع بينه وبين تلك الأحاديث إذا
ما رُذنا أن نلتزم القواعد العلمية
المنصوص عليها في كتب الأصول، ثم
ذكر الجمع المتمثل في تقديم الحاضر
على المبيح والقول على العمل، ولا يحفى
أن هذا التقديم ليس بطريق الجمع
والتوفيق بين النصوص الحديثية الذي
سلكه، وإنما هو بيد للقوة الرائدة في

(14) تهذيب نسيم لابن القيم (70/7)

(15) «إزاد لمعاد» لابن القيم (79/2)

أحد الدليلين المتعارضين ليعمل به، وهذا البيان بالتقوية وتقديم أحد الدليلين إنما هو طريق الترجيح لما في أحد الدليلين من مزية معتبرة تجعل العمل به أولى من الآخر، والمعلوم أصولياً في طرق دفع التعارض عند الجمهور تقديم الجمع على الترجيح⁽¹⁶⁾؛ لأن الشارع نصب أدلة الأحكام قصد العمل والجمع والتوفيق بين الأدلة المتعارضة بإعمال الدليلين خير من إسقاط أحد الدليلين والعمل بالآخر، وهو أفضل ما ينزهاها عن النقص، بخلاف الترجيح فهو إعمال للرأح وإهدار للمرجوح، سواء في صورة تقديم الحاضر وإهدار المبيح، وتقديم القول وإهمال الفعل، فكان المصير إلى الجمع والتوفيق بين النصوص الحديثة المتقدمة المفترضة عليه بها أولى تقديماً من جمع صورته في الحقيقة، ترجيحاً، فالإعمال إذن أولى من الإهمال، والاسم لا يفني عن لسمي.

الجهة الثانية: في حكم صوم يوم السبت إذا وافق عادة مرغياً في صيامها
هفي هذه الجهة ينبغي التفريق بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا وافق صيام يوم السبت يوماً مرغياً في صيامه ولم تكن للصائم عادة سارية في الصوم، فإن

16، مسلك الأصحاب في دفع التعارض بين الأدلة بالنسخ أولاً فإن صدر فبالترجيح فإن صدر التسخ والتزجيج فالجمع، فإن تعذر جميع الطرق فالتساقط، قال ابن عبد الشكور تنبيه في «مستم الثبوت» مع شرحه «فوتج الرجموت» (189/2 - 192). وحكمه التسخ إن علم المتأخر، ولا فالترجيح إن لم يكن ولا فالجمع بقدر إمكان، وإن لم يمكن تساقطاً، فالمصير في لحدثة إلى ما دونهما رتبة إن وجد ولا فالعمل بالأصل.

كان صومه مقترناً بيوم قبله أو يوم بعده من غير إفراده بالصوم جازاً؛ للنصوص الحديثة المتقدمة، ما عدا يوم عرفة، فإنه يكفي بإضافة يوم قبله دون الذي بعده؛ لأنه يوم العيد المجمع على تحريم صومه⁽¹⁷⁾، فكانت صورة صوم العيد خارجة بعمية الإجماع، فلا يجوز صومه، سواء كان له صوم يعتاد أم ليس له ذلك؛ ذلك لأن الصائم في العيد معرض عن ضياعه الله، وهذا الإعراض لا يجوز، قال ابن حجر رحمه الله: «قال أبو جعفر الطبري يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده، بخلاف يوم الجمعة فالإجماع منعقد على حواز صومه لمن صام قبله أو بعده»⁽¹⁸⁾، وعليه يبقى صوم يوم السبت مقترناً بيوم قبله أو بعده على ما جرت عليه النصوص الحديثة السالفة البيان مشروفاً، ما لم يمنع دليل شرعي وجهاً من وجوه لأفعال

الحالة الثانية: إذا وافق السبت يوماً مرغياً اعتاد صيامه فإنه يجوز له وصله بغيره. كما سبق. ويجوز له إفراده، ويدل على جواز إفراد يوم السبت بالصوم ما ثبت عن عبد الله بن عمرو رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صم من الشهر ثلاثة أيام»، قال «أطبق أكثر من ذلك»، «ما رل حتى قال «صم يوماً وأقطر

(17) «نظر تقرير الإجماع على تحريم صوم يومي العيد والمطر والأصحب بكل حال، سواء من ددر أو كفارة أو تطوع أو قضاء أو تمتع وبحو ذلك في «المعني لأين قدامة (163/3)، وشرح مسلم للنووي (15/8)، وه الإجماع لأين هبرة (81) وفتح الباهي لأين حجر 239/4، (18) «فتح لبديي لأين حجر 234/4، وانظر «سبل السلام» للصنعاني (347/2).

يوماً»⁽¹⁹⁾، وعنه أيضاً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «صم صوم دود الله كان يصوم يوماً ويمطر يوماً، ولا يمر إذا لاقى»⁽²⁰⁾، ولا يخفى أن المقام مقام بيان، فلو كان غير جائز صوم السبت لبينه صلى الله عليه وسلم لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، بل جاء في أحاديث صحيحة ما يدل على أن من له عادة فله أن يستمر في صيامها ولو وافق يوماً منها عن إفراد صيامه، لتقى محافظته على تلك العبادة وتدوم ملازمته للخير حتى لا ينقطع، وقد ثبت صوم يوم الجمعة منفرداً إذا وافق عادة كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وَلَا تَحْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، لَا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»⁽²¹⁾، قال النووي رحمه الله: «يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق عادة له، فإن وصله بيوم قبله أو بعده أو وافق عادة له بأن نذر أن يصوم يوم شفاء مريضه أبداً فوافق يوم الجمعة لم يكره لهذه الأحاديث»⁽²²⁾، وكذلك ما ثبت من النهي عن تقدم رمضان بصوم يوم أو يومين، ومنه النهي عن صوم يوم الشك، وهذا النهي حص بالاستثناء الوارد فيمن وافق صوماً معتاداً⁽²³⁾ في قوله صلى الله عليه وسلم «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْماً قَلْبِيصَةً»⁽²⁴⁾.

19، أخرجه البخاري (1978)، ومسلم (1159).
20، أخرجه البخاري (1979)، ومسلم (1159).
21، أخرجه مسلم (1144).
22، «شرح مسلم للنووي (19/8).
23، انظر «المجموع للنووي (400/6).
24، أخرجه البخاري (1914) ومسلم (1082)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وتلفظ له

لا عادة له بالصيام، ويخرج من النهي بإضافة يوم قبله أو بعده على ما تقدم بيانه؛ ذلك لأن المعتمد أصولياً - جواز تخصيص عموم النص بالمخصص المتصل والمتصل، وهذه المخصصات للعموم هي جمع وتوفيق بين النصوص التي ظاهرها التعارض، وإعمال الجمع أولى من التسخيح الاحتمالي والترجيح. كما هي طريقة الجمهور، ويبقى العموم حجة بعد التخصيص في صورة واحدة وهي لمن لا عادة له في صيام اليوم المرغب في صومه، عملاً بجواز تخصيص العموم إلى أن يبقى فرداً واحداً على أصح أقوال الأصوليين.

والعلم عند الله تعالى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى اله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين وسلم تسليماً.



بمخالفة أهل الكتاب»⁽²⁶⁾، وهذا الانفراد في الصوم بينه الصنعاني رحمته الله بقوله: «وحديث الكتاب دال على استحباب صوم السبت والأحد مخالفة لأهل الكتاب، وظاهره صوم كل على الانفراد والاحتجاج»⁽²⁷⁾

فالحاصل إذن أنه يجوز صيام يوم السبت فرضاً بالدليل المخصص المتصل المتمثل في الاستثناء، وتطوعاً باقترانته بالجمعة أو الأحد بالدليل المخصص المتفصل ما لم يكن اليوم الذي يلي صيامه هو يوم العيد كما هو الشأن في صوم عرفة فيمنع صوم العيد بدليل الإجماع، ويجوز صوم السبت منفرداً إذا وافق عادة بدون كراهة، ويبقى عموم النهي عن صيام يوم السبت في حديث عبد الله بن مسر عن أخيه الصمَاء رحمته الله معصوماً في صورة واحدة وهي إيراد السبت بالصوم لمن

هذه الأحاديث تدل على استحباب صوم يوم منفرد ولو وافق يوماً منهيًا عنه، ولا يخرج منها يوم السبت. في حوار إفراده. عن هذا المعنى، ويؤكد ذلك حديث أم سلمة رحمته الله: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ يَوْمَ السَّبْتِ وَيَوْمَ الْأَحَدِ أَكْثَرَ مِمَّا يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ، وَيَقُولُ «إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدِ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَحَافِظَهُمَا»⁽²⁵⁾، قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «وأشار بقوله: «يَوْمَا عِيدٍ» إلى أن يوم السبت عيد عند اليهود والأحد عيد عند النصارى، وأيام العيد لا تصام مخالفتهم بصيامها، ويستفاد من هذا أن الذي قاله بعض الشافعية من كراهة إفراد السبت وكذا الأحد ليس حجة، بل الأولى في المحافظة على ذلك يوم الجمعة كما ورد الحديث الصحيح فيه، وأما السبت والأحد فالأولى أن يصاماً معاً وفرداً امتثالاً لعموم الأمر

(25) سبق تخريجه

(26) «فتح الباري» لابن حجر (362/10)

(27) «سبل السبل» للصنعاني (350/2)

ثلاثيات البخاري

لأبي الخير محمد بن أبي عمران موسى بن عبد الله الحرزي الصفار

ت 471هـ

اعتنى بها: د/رضا بوشامة

أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر



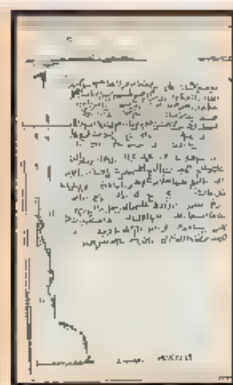
ففي مستند إمامنا الشافعي وغيره من حديثه منها جملة، وكذا الكثير في «مستند الإمام أحمد»، وما يتيف عن عشرين حديثاً في «صحيح البخاري»، وليس عند «مسلم» منها ما هو على شرطه، وحديث واحد في كل من «أبي داود» و«الترمذي»، وخمسة أحاديث في «ابن ماجه»، لكن من طريق بعض المتهمين، وفي «معاجم الطبراني» منها اليسير، والثلاثيات في «موطأ الإمام مالك»⁽²⁾.

وقال عليّ القاري: «كان يوجد في سند التابعين إسناد الأحاديث في مرتبة الاحاد كما في «ثلاثيات إمامنا الأعظم وهمامنا الأقدم»⁽³⁾، وفي سند أتباعهم. كالإمام مالك ونظرائه. الثلاثيات مروية عن الثقات، وفي سند من بعدهم حصل الرباعيات والخماسيات، وغير ذلك من الزيادات بحسب بُعد الرؤية في الروايات. كما وقع في أحاديث «الصحيحين» وسائر «السُنن» و«المستندات»

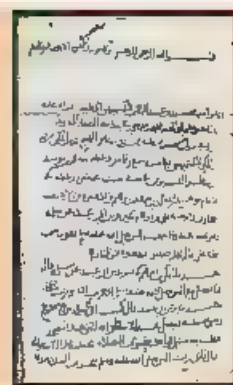
ولما وجد في بعض طرق إمام المحدثين المتأخرين، وهمام المحققين المعترين

(2) «فتح المغيث» (357/3)

(3) يقصد لإمام أبي حنيفة نفعه قال السخاوي «وأنخذ من حديث الإمام أبي حنيفة، لكن بسند غير مقبول، إذ المعتبر أنه لا رواية له عن حرم من نصحابه» «فتح المغيث» (357/3)



صورة الورقة الأخيرة من الجزء



صورة الورقة الثانية من الجزء

غير ضعيف، وهو من أجل أنواع العلو، وهو علو المطلق الذي قلت فيه الوسائط بين محدث وبين رسول الله ﷺ.

قال الإمام ابن الصلاح: «العلو يُبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، فحي قلتهم قلة جهات لخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات لخلل، وهذا جلي واضح»⁽¹⁾.

وأحاديث هذا الجزء فيها قرب الإمام البخاري ﷺ من النبي ﷺ بإسناد ثلاثية، أي، ليس بينه وبين النبي ﷺ إلا ثلاثة وسائط، وهذا يقع في بعض لكتب المصنفة في الحديث إلا أنه قليل، قال الإمام السخاوي: «وأما الثلاثيات

(1) «معرفه أنواع علوم الحديث» (364).

الحمد لله الذي أنزل أهل الحديث منازل الأبرار، وأعلى مكانتهم بين سائر الأمة لدفاعهم عن سنة سيد الأنام، وخصهم بالإسناد الذي لم يخص به أمة قبلهم، والصلاة والسلام على إمام المؤمنين، وقادة المسلمين، وبعد.

فإن طلب العلو في الحديث من سنن لسلف الماضين، وهويدل على علوهم في المحدث ونبل قدره وجزالة رأيه، من أجل ذلك سبب الرحلة في طلب العلم عموماً وطلب الحديث خصوصاً، فأقنى كثير من المحدثين أعمارهم في طلب العلو ولم يقتصروا على سماع الحديث في بلدانهم بنزول.

وهذا الجزء الذي بين أيدينا مثال من أمثلة أحد أقسام الحديث العالي، وهو القرب من رسول الله ﷺ بإسناد نظيف

محمد بن إسماعيل الثلاثيات، اعتنى بجمعها بعض العلماء من أهل الثقات، بناء على أن علو الإسناد يفيد الاعتماد والاعتبار...⁽⁴⁾

وقال الحافظ ابن حجر: «وليس فيه أي صحيح البخاري» أعلى من الثلاثيات. وقد أفردت فبلت أكثر من عشرين حديثاً⁽⁵⁾.

وميزة ثلاثيات البخاري على غيره أنها بإسناد صحيح نظيف غير ضعيف، وهذا ما يفرح به المحدث، وإذا كان في الإسناد كذا أبون ومتهمون فالنزول عندهم أولى وأحلى، والعلو والقرب مع الضعف لا اعتداد به ولا انصات إليه، خصوصاً إن اشتد⁽⁶⁾.

ولم تقتصر عناية العلماء على جمع هذه الثلاثيات وإفرادها بالذكر محسب، بل منهم من شرحها في كتاب مستقل، منهم

محمد بن إبراهيم الحضرمي (777هـ) سماه «الفوائد المرويات بشرح الثلاثيات»، ومحمد بن عبد الدائم النرماوي الشافعي (831هـ) نظمها في أبيات ثم شرحها، وشمس الحق العظيم آبادي (1329هـ) سماه «فضل الباري شرح ثلاثيات البخاري»، وأخرها طهور لعالم الطباعة حسب علمي «تعليقات القاري على ثلاثيات البخاري»، لعلي ابن سلطان القاري المكي (1014هـ)⁽⁷⁾.

وعدد الأحاديث الثلاثية في «صحيح البخاري» ثمان وعشرون (22) حديثاً، رواها عن خمسة من شيوخه، وهم:

- (4) «تعليقات القاري على ثلاثيات البخاري» (ص 170)
- (5) «فتح لباري» (243/1)
- (6) انظر «فتح المعيت» (353/3)
- (7) حققه محمد ناصر لعجمي، وذكر في مقدمته عشرة شروح لثلاثيات غير شرح لقاري،

1. المكي بن إبراهيم، وهو ابن شير ابن هرقد، التميمي لحنظلي النخعي. وُلد سنة (126هـ)، وتوفي سنة (214هـ)، ونقي جماعة من التابعين، وحج بيت الله الحرام عدة مرات، وجاور بمكة سنوات، وهو ثقة ثبت⁽⁸⁾. ويروي المكي هذه الأحاديث عن يزيد ابن أبي عبيد، مولى سلمة بن الأكوع، عن مولا سلمة بن الأكوع الصحابي الجليل، وعدتها إحدى عشر (11) حديثاً، وهي بالأرقام: (1، 2، 3، 4، 5، 7، 8، 10، 11، 17، 20) من هذا الجزء.

2. الضحاك بن مخلد بن الضحاك ابن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري.

مولده سنة (121هـ)، وتوفي سنة (214هـ)، وهو ثقة ثبت⁽⁹⁾. يروي أبو عاصم الأحاديث عن يزيد ابن أبي عبيد مولى سلمة، عن سلمة بن الأكوع، مثل رواية المكي سواء بسواء، وعدتها ستة (6) أحاديث، وهي برقم: (6، 9، 12، 13، 18، 19) من هذا الجزء.

3. محمد بن عبد الله بن المنثري بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو عبد الله البصري. مولده سنة (118هـ)، وتوفي سنة (215هـ)، وهو ثقة⁽¹⁰⁾.

يروى الأحاديث عن حميد ابن أبي حميد الطويل، عن أنس بن مالك الأنصاري رحمته، وعدتها ثلاثة (3) أحاديث، وهي برقم: (15، 16، 22).

4. عاصم بن خالد الحضرمي، أبو إسحاق الحمصي.

- (8) انظر «تهذيب الكمال» (476/28) «لتقريب».
- (9) انظر «تهذيب الكمال» (281/13) «لتقريب».
- (10) انظر «تهذيب الكمال» (539/25) «لتقريب».

توفي ما بين سنة (112هـ) و (215هـ) كما قال البخاري، وهو صدوق⁽¹¹⁾. يروي حديثاً واحداً عن عثمان ابن حريز، عن عبد الله بن بسر رحمته، وهو برقم: (14) من هذا الجزء.

5. خلاد بن يحيى بن صنوان السلمي، أبو محمد الكوفي نزيل مكة. توفي سنة (212)، وهو صدوق روي بالإرجاء⁽¹²⁾.

يروى حديثاً واحداً عن عيسى بن طهمان، عن أنس بن مالك رحمته، وهو برقم: (21) من هذا الجزء. والنظر في وفيات شيوخ البخاري في هذه الثلاثيات يجدها ما بين (211هـ) و (215هـ)، والبخاري وُلد سنة (194هـ)، وطلب الحديث وعمره عشر سنوات، ثم رحل مع أمه وأخيه للحج سنة (110هـ) وعمره خمس عشرة سنة وأريد بقليل فأدرك أمثال هؤلاء، وتعلمه لقيهم في مكة، لأن منهم من هو مكي مجاور، وقادم إلى مكة لأداء الحج، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر: «ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركه أقرانه من طبقة عالية ما أدركها، وإن كان أدرك ما قاربها، كيزيد بن هارون، وأبي داود الطيالسي، وقد أدرك عبد الرزاق، وأراد أن يرحل إليه، وكان يمكنه ذلك، فقليل له إنه مات، فتأخر عن التوجه إلى اليمن، ثم تبين أن عبد الرزاق كان حياً، فصار يروي عنه بواسطة»⁽¹³⁾.

❁ وأما جامع هذه الثلاثيات فهو راوي الصحيح:

- (11) انظر «تهذيب الكمال» (57/20) «لتقريب».
- (12) انظر «تهذيب الكمال» (359/8) «لتقريب».
- (13) «هدي الساري» (ص 1288).

الإمام أبو الخير محمد بن أبي
عمر بن موسى بن عبد الله المروزي
لصْفَار⁽¹⁴⁾، مولده في حدود سنة
(377هـ)، وتوفي سنة (471هـ).

أخر من روى صحيح البخاري عالياً في
زمانه، حدثه عن أبي الهيثم الكشميهني.
وروى عنه خلق آخرهم موتاً أبو الفتح
محمد بن عبد الرحمن المروزي الخطيب.
وتكلم بعضهم في سماعه منه، وقال
السمعاني: «كان شيعاً صالحاً سديد
السيرة، حدث به «الصحيح» وبيع
«جامع» أبي عيسى، تكلم بعضهم في
سماعه وليس شيء، أنا رأيت سماعه
في القدر الموجود من أصل أبي الهيثم،
وانتفى عليه والذي».

وقال الذهبي: «الشَّيْخُ الْمُعَمَّرُ الْمُؤَمَّنُ
مُسْنَدٌ»⁽¹⁵⁾.

قلت وفي سند النسخة ما يبين
صحة ما ذهب إليه السمعي، وأن
سماعه من أبي الهيثم الكشميهني راوي
«الصحيح» عن الفريزي ثابت بالسمع
وتحديد السنة، والله أعلم.

وصف النسخة المعتمدة:

سبعة ثلاثيات البخاري لأبي لحير
الصْفَار من محفوظات المكتبة الطاهرية
مكتبة الأسد، ضمن مجموع رقم 113،
وتقع في سبع 7 ورقات من لُق 104.98،
كتب في ورقة العنوان ثلاثيات البخاري
للصْفَار، وقف الحافظ ضياء الدين أبي
عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد
ابن عبد الرحمن المقدسي رحمه الله.

وفي آخر النسخة سماعات لمجموعة من
أهل الحديث، أثبت بعضها آخر الجزء.

(14) نسبة لم يبيع الأوثي الصُمرية
(15) انظر ترجمته في «التقييد» لأبي نقطة
(108/1)، «سير أعلام النبلاء» (382/18)،
«لسان الميراث» (401/5)



بسم الله الرحمن الرحيم

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

أنا أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن
الكشميهني الخطيب، قراءة عليه، قيل
له: أخبركم أبو الخير محمد ابن موسى
ابن عبد الله الصْفَار المعروف بأبي
أبي عمران، قراءة عليه بمرور، أبنا أبو
الهيثم محمد بن المكي بن محمد بن
المكي الكشميهني بها، سنة تسع وثمانين
وثلاثمائة، أبنا محمد بن يوسف بن
مطر المريزي في سنة ست عشرة
وثلاثمائة، ثنا الإمام أبو عبد الله محمد
بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن
أحنف البخاري رحمه الله

1 ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا يزيد
ابن أبي عبيد، عن سلمة بن
سمعت لثبي يقول «مَنْ يَقْرَأَ عَلَيَّ
مَا لَمْ أَقْلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»⁽¹⁶⁾.

2 حدثنا المكي بن إبراهيم، ثنا
يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة قال «كُنَّا
نُصَلِّي مَعَ ثَبِيِّ الْمَقْرَبِ إِذَا نَوَّزَتْ
بِالْحِجَابِ»⁽¹⁷⁾.

(16) «صحيح البخاري» كتاب الصوم باب إثم من
كذب على ثبي (109)،
(17) «صحيح البخاري» كتاب موهبت الصلاة
باب وقت المغرب (561)

3 حدثنا يزيد بن أبي عبيد⁽¹⁸⁾.
قال كُنْتُ أَتِي مَعَ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَيُصَلِّي عِنْدَ الْأَسْطُوْنَةِ الَّتِي
عِنْدَ الْمُصَحَّصِ، فَقُلْتُ: يَا أَيُّهَا مُسْلِمُ! أَرَأَيْتَ
تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْطُوْنَةِ.
قَالَ: «فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى
الصَّلَاةَ عِنْدَهَا»⁽¹⁹⁾.

4 حدثنا المكي بن إبراهيم، ثنا
يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة رضي الله عنه.
قال «كَانَ حَدَارُ الْمَسْجِدِ عِنْدَ الْمَنِيرِ، مَا
كَادَتْ لَشَاةٌ تَحُورُهَا»⁽²⁰⁾.

5 وبه حدثنا يزيد، عن سلمة بن
الأكوع رضي الله عنه قال «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَحْلاً
مَنْ سَمِعَ أَنْ أَذِنَ فِي النَّاسِ أَنْ مَنْ كَانَ
أَكَلَ فَلْيَصُمْ نَفْيَةً يَوْمَهُ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ
فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ»⁽²¹⁾.

6 حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن
أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع: «أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ نَعَتْ رَحْلاً يُنَادِي فِي النَّاسِ
يَوْمَ عَاشُورَاءَ أَنْ مَنْ كُلَ فَلْيَيْتُمْ أَوْ
فَلْيَصُمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَا يَأْكُلْ»⁽²²⁾.

7 حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا
يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة رضي الله عنه
قال «بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ عَدَلْتُ لِي
طُلُ الشَّجَرَةِ، فَلَمَّا حَفَّ النَّاسُ قَالَ
يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ! لَا تُبَايِعْ؟ قَالَ قُلْتُ
قَدْ بَايَعْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ وَأَيْضاً،
فَبَايَعْتُهُ الثَّانِيَةَ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَيُّهَا مُسْلِمُ!
عَلَى أَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَبَايَعُونَ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ

18، لقاتل هو مكي بن إبراهيم
(19) «صحيح البخاري» كتاب صلاة، باب
لصلاة بن لاسطونة (502)
20، «صحيح البخاري» كتاب صلاة، باب قدر
كم ينبغي أن يكون بين المصلي ولشجرة؟
(497)

(21) «صحيح البخاري» كتاب الصوم باب صيام
يوم عاشوراء (2007)

(22) «صحيح البخاري» كتاب الصوم، باب: إذ
نوى بالهجر صوماً (1924)

«إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَأَهُ».

قال أبو عبيد الله: زاد الفزاري: عن حميد، عن أنس: «هَوَضِي الْقَوْمَ وَقَبِلُوا لَأَرْبَى»⁽⁴³⁾.

17 حدثنا المكي بن إبراهيم، ثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «لَمَّا أَمْسَوْا يَوْمَ فَتَحُوا خَيْبَرَ أَوْقَدُوا النَّيْرَانَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَى مَا أَوْقَدْتُمْ هَذِهِ النَّيْرَانَ؟» قَالُوا: نَحْنُمْ لَحْمَرِ الْإِنْسِيَّةِ. قَالَ: «أَهْرِيقُوا مَا فِيهَا وَكَسِّرُوا قُدُورَهَا» فقام رجل من القوم فقال: «أَهْرِيقْ مَا فِيهَا وَتَفْسِلْهَا؟» فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ دَاك»⁽⁴⁴⁾.

18 حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: «مَنْ صَحَى مِنْكُمْ هَلَا يَصْبِحَنَّ نَعْدَ ثَالِثَةِ وَفِي بَيْتِهِ»⁽⁴⁵⁾ مِنْهُ شَيْءٌ». هَلَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَعْمَلْ كَمَا فَعَلْتَ عَامَ الْمَاصِي؟ قَالَ: «كُلُّوا وَأَطْعِمُوا وَادَّجِرُوا، فَإِنْ دَلَّتْ لَعْنَمُ كَانَ بِالنَّاسِ حَقْدٌ، فَارْدَدْتُ أَنْ تَعْمِتُوا فِيهَا»⁽⁴⁶⁾.

19 حدثنا أبو عاصم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة قال: «نَافَعْنَا النَّبِيُّ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَقَالَ لِي: «يَا سَلْمَةُ لَا تَبِيعْ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ نَافَعْتُ فِي الْأَوَّلَى»⁽⁴⁷⁾. قَالَ: «وَفِي لَثَانِي»⁽⁴⁸⁾،⁽⁴⁹⁾

(43) «صحيح البخاري» كتاب الصلح صلح في الدنيا (2703).

(44) «صحيح البخاري» كتاب الذبائح ولصيد، باب أمة نجوس والمينة (5497).

(45) «صحيح البخاري» «وفي بيتي».

(46) «صحيح البخاري» كتاب الأصاحي، باب: ما يؤكل من لحوم الأصاحي وما يترود منها (5569).

(47) «الصحيح» لأول.

(48) كتاب فقهه «حياة» أي نسخة في الثانية.

(49) «صحيح البخاري» كتاب الأحكام باب: من باع مرتين (7208).

20. حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا

يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة رضي الله عنه قال: «حَرَحْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: أَسْمَعُ يَا عَامِرُ مِنْ هُنَيَاتِكَ، فَحَدَّثَنَا بِهِمْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ السَّائِقُ؟» فَأَنُؤ. عَامِرُ. فَقَالَ: «رَحِمَهُ اللَّهُ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلَا مَتَعْنَا بِهِ؟ فَأَصِيبَ صَبِيحَةَ لَيْلَتِهِ»⁽⁵⁰⁾.
فَقَالَ الْقَوْمُ: حَبِطَ عَمَلُهُ، قَتَلَ نَفْسَهُ، فَلَمَّا رَحَعَتْ. وَهُمْ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ. فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَهَا، إِنْ لَهُ لِأَحْزَنِ اثْنَيْنِ، إِيَّاهُ لِأَحَدٍ مُجَاهِدٌ، وَنِيَّ قَتَلَ»⁽⁵¹⁾ يَرِيدُهُ عَلَيْهِ»⁽⁵²⁾.

21. حدثنا حلال بن يحيى، ثنا عيسى بن طهمان، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: «نَزَلَتْ آيَةُ لِحَابِ فِي رَيْبِ»⁽⁵³⁾ بَيْتِ جَعْفَرٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَهُدٍ خَبْرًا وَلَحْمًا، وَكَانَتْ تَفْعَرُ عَلَى زَوْجٍ»⁽⁵⁴⁾ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنْ لِلَّهِ تَعَالَى أَنْ كُنْخِي فِي السَّمَاءِ»⁽⁵⁵⁾.

22. حدثنا، لأصاري، حدثنا حميد أن أنسًا حدثهم عن النبي ﷺ قال: «كَتَبَ اللَّهُ لِقَاصَصُ»⁽⁵⁶⁾.

آخر الجزء والله الحمد والمنة، وصلى الله على محمد وآله وسلّم تسليمًا.

(50) في هامش الأصل: «ح لينة».

(51) في هامش الأصل: «ح قتل».

(52) «صحيح البخاري» كتاب الذب باب: قتل نفسه خطا فلا شيء له (6891).

(53) في الأصل: «في بيت ريب».

(54) «صحيح البخاري» كتاب الأصاحي، باب: «وَصَكَّ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» «وَهُوَ رَيْبُ».

(55) «صحيح البخاري» كتاب التوحيد، باب: «وَصَكَّ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» «وَهُوَ رَيْبُ».

(56) «صحيح البخاري» كتاب التفسير باب: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ».

(57) «صحيح البخاري» كتاب التفسير باب: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ».

(58) «صحيح البخاري» كتاب التفسير باب: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ».

(59) «صحيح البخاري» كتاب التفسير باب: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ».

سمع جميع الثلاثيات على الشيخ الإمام العالم الرأهد أبي علي الحسن ابن محمد المعروف بالرؤونا، بسماعه عن أبي الفتح الكشميهني سوى الأحاديث المعلوم عليها ⁽⁵⁷⁾ قرئت عليه بالإجارة عنه، عن أبي الخير الصفار، عن أبي الهيثم، عن القريبي: محمد بن عبد الله ⁽⁵⁸⁾ ويقراءه، والإمام العالم السيد السابة أبو طالب إسماعيل بن الحسين بن محمد بن الحسين الأطروشي، وأبو الفتح محمد بن الشيخ المسع، وذلك يوم الثلاثاء التاسع عشر من شهر ربيع الآخر سنة تسع وستمئة، وأحار لجميع أهل ⁽⁵⁹⁾ مسموعاته ومحازاته، والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وسلّم تسليمًا.

قرأت جميع الثلاثيات هذه على الشيخ فخر الدين أبي علي الحسن ابن محمد المعروف بالرؤونا، بسماعه عن أبي الفتح الكشميهني سوى الأحاديث الأربعة الأخيرة المعلوم عليها علامة ⁽⁶⁰⁾.
فإني قرأتها بإجازته إن لم يكن سمعًا، قال: وغائب ظني أنه سمع، فسمع ذلك، نور الدين أبو محمد عبد الله بن حماد المقرئ وآخرون، وذلك بالمسجد الذي يصلي فيه الشيخ من مرو. رعاها الله وسائر بلاد الإسلام وأهله، وكتب عبيد الله عثمان بن عبد الرحمن الشهروري عفا الله عنه وعن والديه وجمع شمله بهما وشيكًا أمين أمين، والحمد لله حق حمده، وصلى الله على محمد وآله أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل.





قصيدة نادرة

للمحدث المورخ أبي شامة المقدسي (ت655هـ)

في شيم ومحاسن زوجته الأندلسية أم أحمد ست العرب

تَزَوَّجْتُ مِنْ أَوْلَادِ دَنْوٍ عَقِيلَةٍ
مُكَمَّلَةٍ الْأَوْصَافِ حُلُقًا وَحَلَقَةٍ
وَلَوْدٍ وَدَوْدٍ حُرَّةٍ هُرْشِيَّةٍ
وَبَادِلَةٍ وَبَطِيْفَةٍ وَلَطِيْمَةٍ
صَبُورٍ شَكُورٍ حُنُوءَةٍ وَفَصِيحَةٍ
تَفَارُ مِنْ أَسْبَابِ النَّقَائِصِ كُلِّهَا
خَصَانٍ رَزَانٍ لَيْسَ فِيهَا تَكْبِيرٌ
مُطَاوَعَةٍ لِلْبَغْلِ يَقَطِي أَدِيَّةً
يُشِيرُنَ عَلَيْهَا بِالتَّمْرِجِ مَرَّةً
مُدَارِيَّةً لِلأَهْلِ إِنْ عُنِيَتْ وَإِنْ
رَهِيْقَةً قَلْبٍ مَعَ سَلَامَةِ دِيْنِهَا
خَدُومٍ بِقَلْبٍ فِي حَمِيْعِ أُمُورِهَا
مُلَازِمَةً لِلتُّغْلِ فِي الْبَيْتِ دَائِمًا
مُطَرَّرَةً خِيَاطَةً ذَهَبِيَّةً

بِهَا مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ مَا خَيْرُ الْعُقُلَا
فَأَهْلًا بِهَا أَهْلًا وَسَهْلًا بِهَا سَهْلًا
مُخَدَّرَةً مَعَ حُسْبِيَّهَا تُكْرِمُ الْبِعْلَا
مِنْ أَطْرَفِ إِسَابٍ وَأَحْسَنَهُمْ شَكْلًا
وَمُتَّقِنَةً لِي تَنْقُرُ الْقَوْلَ وَالْعُقُلَا
وَتَحْفَظُ مَالِ الرُّوحِ وَالنَّفْسِ وَالْأَمْلَا
قَنُوعٌ هَلَا شُرَبٌ يَدُومُ وَلَا أَكْلًا
مُؤَافِقَةً قَوْلًا وَفِعْلًا فَمَا أَعْلَى
هَتَأَى وَهَقَرُ الْبَيْتِ فِي عَيْنِهَا أُحْلَى
أَخْبِتْ هَلَا حَقْدٌ لَدَيْهَا وَلَا غِلًا
هَلَسَتْ تَرَى شَبِيْهَا لَهَا فِي النَّسَا أَضْلًا
مِبَاشِرَةً لِلْكَلِّ مَا دَقَّ أَوْ جَلًا
عَلَى صَبْرِ مَنْ سَنَهَا لَا تُبْنِي فِعْلًا
مُقْصِلَةً حَطَّاطَةً تُحْكَمُ الْعُرْلَا

□ عني بها وصطلها،
د. جمال عزون

الحمد لله ولي المتقين، والصلاة والسلام على رسول رب العالمين، وعلى آله وأصحابه وأرواحه العر الميامين، أما بعد، فهذه قصيدة نافعة جداً نظمها العالم المورخ أبو شامة المقدسي عام (655هـ) في زوجته الدنية الصالحة الأندلسية أم أحمد ست العرب ابنة شرف الدين محمد ابن علي بن دنو القرشي العبدري الأنديسي المُرسي، يعدد فيها المأظم أخلاقاً رفيعة، وصفات بديعة، وشيما رائعة، في زوجته المذكورة، ولا شك أن أنا شامة كان يهدف من خلال هذا النظم توجيه لمرأة المسلمة إلى مثل هذه الفضائل التي تتكوّن من خلالها أسرة مسلمة صالحة، تسودها طاعة الله والالتقياد لأوامره، كما أنها نموذج فريد للرواجه الصالحة التي تلعب الدور في طاعة الروح وخدمته، وجمعت إلى ذلك أخلاقاً شاد بها حقاً مؤرخنا الكبير، وقد ذكر هذه القصيدة الرائعة في كتابه الماتع: ديل الزوصتين، حوادث سنة (566هـ)، وقد بدلت جهدي في صبطها، سائلا المولى أن يمع بها القراء الكرام، وإلى القصيدة:

تَقُلُّ فِي الْأَشْفَالِ مَنْ ذَا وَذَا وَذَا
وما ذاك مِنْ عَدَمِ قَلَمٍ يَحُلُّ بَيْتَهَا
ولكنَّها اعتادتْ نِظَافَةَ شُغْلِهَا
حُضْبَةَ رُوحٍ مَعَ وَقَارِ دَكِيَّةٍ
وإنْ نَظَرْتَ مَا لَمْ تَعْرِفْهُ صَمِعْتَ
لَهَا هِمَّةً عَلِيًّا تُطَوِّلُ رُوحَهَا
مُرَبِّيَّةً حَنَانَةً دَاتُ رَحْمَةٍ
نُفُورٍ إِذَا ارْتَابَتْ الْوَفَى لِأَهْلِهَا
سَرِيعَةً دَمَعِ الْعَيْنِ مِنْ رِقَّةٍ بِهَا
عَدِيمَةٌ لَمَطٍ وَالتَّفَاتِ إِذَا مَشَتْ
ولم يَنْكَشِفْ مِنْهَا بَنَانٌ يَحَارُ مَنْ
يَعْرِى عَلَى مَنْ يُطَرِّقُ الْبَابَ لَمَطُهَا
يُطِيلُ وَقُوفًا لَا يُجَابُ مُحَرَّمٌ
تَمَيَّزُ حَتَّى فِي الْكَلَامِ هَلَا تَرَى
وَلَسْتَ تَرَى مِنْ لُتْعَةٍ فِي كَلَامِهَا
وَحَافِظَةٌ لِلْعَيْبِ صَالِحَةٌ أَتَتْ
وَقَانَتُهُ صَوَامَةً وَمُدَّةً
يُقَرُّ لَهَا بِالْفَضْلِ فِي الْعَقْلِ كُلُّ مَنْ
مِنَ الْمُحَصَّنَاتِ الْغَافِلَاتِ قَمَنْ رَمَى
تَجَمُّعَ فِيهَا عِفَّةً وَنَزَاهَةً
وَأَحْمَسُنْ مَنْ ذَا كُلُّهُ أَنَّ هَذِهِ
وَأَوْصَافُهَا فِي كُلِّ عَامٍ تَزَايَدَتْ
وَحُسْبُكَ عَشْرٌ مِنْ سَنِينَ لَهَا انْقَضَتْ
لَقَدْ حَمَلَتْ لَا عَيَّرَ اللَّهُ مَا بِهَا
فَلِلَّهِ حَمْدٌ دَائِمٌ وَسَائِلُهُ
ولكنَّ عِيَا نُفْرَةً وَنُعِيظًا
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَذَالِكَ مُسْقِطٌ

وَتَفْعُلُ حَتَّى الْكُتُسِ وَالطَّبَخِ وَالْفَسَلِ
مِنْ امْرَأَةٍ تَكْفِي إِذَا شَاءَتْ الْفَعْلَ
فَعَاثَتْ فِعَالُ الْكُلِّ وَاحْتَمَلَتْ فَعْلًا
فَتَفْهَمُ مَا يَلْقَى لَدَيْهَا وَمَا يَتَلَى
عَلَيْهِ إِلَى أَنْ تَحْتَوِيهِ وَمَا اخْتَلَا
عَلَى صَعَبِ الْأَشْفَالِ تَتْرُكُهُ سَهْلًا
هَكَلُ يَتِيمٍ وَاحِدٍ عِنْدَهَا فَضْلًا
مَمْهَلًا إِذَا قَيْسَ النِّسَاءِ بِهَا أَهْلًا
فِيَا بَعْدَ أَنْ تَلْقَى لَهَا فِي النِّسَاءِ مَثَلًا
صَمُوتٌ هَلَا قَطْعًا تَرُدُّ وَلَا وَضْلًا
مَشَى مَعَهَا فِي حَفِظِهَا يَدَهَا قَبْلًا
حَوَابًا فَلَا عَقْدَ تَرَاهُ وَلَا خَلًّا
عَلَيْهَا كَلَامُ الْأَجَنَّبِيِّ وَإِنْ قَلَّا
لَهَا لَمِظَةٌ وَلَا وَقْدٌ وَقَعَتْ فَضْلًا
فَالْمَاطُهَا رُرٌ يَنْضُدُّ أَوْ أَغَى
لَحَقُّ إِذَا كَانَتْ مَنَاقِبُهَا تَتَلَى
بِعَقْلِ وَتَذْبِيرِ تَرَاهُ الْعِدَا يُخَلَّا
يَرَاهَا مِنَ النَّسَوْنَ مَا تَعْرِفُ الْهَزْلًا
خَصَانَتُهَا يُلْعَنُ وَدَاكِ بِهِ أَوْلَى
وَعِزَّةُ نَفْسٍ فَهَيَّ تَكَلَّا وَلَا تَقَلَّا
الْخَصَائِلَ طَبَعَ لَمْ تَكَلَّفْ لَهَا جَمَلًا
ولم تَتَغَيَّرْ قَطُّ سِيرَتُهَا الْأَوْلَى
مَعِيَ لَمْ أَقْلُ أَفْ لَدَيْهَا وَلَا كَلَّا
عَشِيرَتُهَا وَالْأَمْرُ مِنْ بَعْدِ ذَا أَعْلَى
مَزِيدَ الَّذِي سَدَى وَتَجْمِيمَ مَا أَوْلَى
وَسُرْعَةَ غَيْطٍ عِنْدَ لَمَطٍ لَهَا يَمَلَّا
مَنَاقِبُهَا عِنْدَ الْجُحُودِ لَهَا أَمَلًا.

كلًا يا أبا شامة! فمثل هذه المناقب لا يمكن إسقاطها بسبب غصب من روجة تحلت بكل هذه الكارم. ولا عليك فهي أندلسية، وأهل الأندلس والمغرب فيهم شيء من غضب مغمور. إن شاء الله في بحر فضائلهم!

مشكلات الحياة الزوجية

علل وعلاج

د وسيله حماموش
مدينة



الذي حمل منهجه الإسلام قولاً وعملاً.
قال الشيخ ناصر السعدي في تفسير
قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي
خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ مِنْهَا رُوحَهَا وَسُ
مَهَا رَجُلًا كَثِيرًا وَنَسَاءً وَأَتَّبَعُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ
بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١٠﴾﴾
[سورة النسا: ١٠].

«افتتح تعالى هذه السورة بالأمر
بتقواه، والحث على عبادته، والأمر
بصلة الأرحام، والحث على ذلك.
وبين السبب الداعي الموجب لكل من
ذلك، وأن الموجب لتقواه أنه ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي
خَلَقَكُمْ﴾ ورزقكم، ورباكم بنعمه العظيمة،
التي من جملتها ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ مِنْهَا
رُوحَهَا﴾ ليناسها، فيسكن إليها، وتتم
بذلك النعمة، ويحصل له الشُّرُور» اهـ.

إن صفات البيت المؤمن تختلف
كثيراً عن صفات البيوت الأخرى،
فالبيوت المؤمنة هي التي تتخذ من
تعاليم الإسلام ومن شريعة الله دليلاً
وهادياً، وهي التي تتحقق فيها معاني
لعبودية الخالصة والكاملة لله تعالى،
وهي التي تجعل من تقوى الله شعارها،
ومن الإخلاص دثارها.

ولكي يتحقق هذا الهدف، وتُثال
تلك الغاية، لابد من فقه الإيمان ولزوم



إذا كان الإيمان ضعيفاً عند
لزوحين كثرت الأخطاء وتوالت، فتكون
بذلك مدخلاً للمشكلات ودافعة إليها،
فضعف الإيمان يؤدي إلى الغفلة وعدم
لتأثر نيات القرآن، وإضاعة العبادات،
فيمتد الزوجان بسبب هذه الإضاعات
لأنس بالله، كما يفقدان - أيضاً - لذة
لعبادات، وتنقص أثارها الحميدة من
نفسيهما، ويبتعدان عن الله، ولا يقفان
عند حدوده، وينجم عن كل ذلك ضيق
لصدر وسرعة التضجر والتأفف من
أدنى شيء، وتخلو وقتلذ. الحياة الزوجية
من السَّامحة والألفة، وقد وصف النبي
﴿الإيمان بقوله: «الإيمان: الصبرُ
وَالسَّامَحَةُ»^(١)، ووصف المؤمن بأنه -
«يَأْلَفُ وَيُؤْلَفُ، وَلَا خَيْرَ هِمَمٍ لَا يَأْلَفُ وَلَا
يُؤْلَفُ»^(٢).

العلاج:

ويكون بتقوية الإيمان ولزوم التقوى؛
لأن البيت أمانة يحملها الزوجان، ولا
بد أن يقيما أسسه على تقوى من الله
وإيمان، والبيت المؤمن السعيد هو البيت

(١) السلسلة لصحيفة، (٥٥٤)

(٢) السلسلة لصحيفة (٤٢٧)

يقول الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ
لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا
وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ
لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾ [سورة الزُّرَّار: ١].

إن هذه الآية تدلنا على أسس قيام
الأسرة وما تنسي عليه، وكيفية تكون هادئة
مطمئنة لا بد أن تملأها المودة والرحمة،
ولا شك أن نواتها الأولى هما الزوجان،
فمنهما المنطلق لتلك الأسس، وعليها
تنشأ وتتمو. وهذا هو التصور السليم
لدى كل بيت يؤمن أهله بالله ورسوله
ويسلك درب السلف الصالحين، فقهمة
صحيح سليم، ينبع من كتاب الله وسنة
نبيه ﷺ، وهمة عالية لينشئ أسرة
على تقوى من الله، شأنه وغايته بناء
صرح أمة يمتد في خيريه وعطائه إلى
الصرح الأول والجيل الصالح النقي؛
جيل النبي ﷺ وصحبه.

وأمام القارئ هذا الموضوع البالغ
الأهمية أطرح فيه جملة من الأسباب
التي أدت إلى تفاقم مشكلات الحياة
الزوجية مقترنة ببيان العلاج والمخرج
من هذه الأسباب الموهنة والمعكرة
لصفاء الحياة الزوجية

فإلى بيان هذه الأسباب

لَتَقْوَى وَالتَّسْلُكُ بِهَا، رَوَى الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مَعْجَمِهِ» عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْإِيمَانَ لَيَخْلُقُ فِي حَوْفِ حَدِّكُمْ كَمَا يَخْلُقُ لُتُوبٌ، فَاسْأَلُوا اللَّهَ أَنْ يُحَدِّدَ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِكُمْ»⁽³⁾.
يعني بذلك أن الإيمان يبلى في القلب كما يبلى لُتُوبٌ إذا اهترأ وأصبح قديماً، ويقوى هذا الإيمان بالاحتشاد في الطاعة، والعبادة، والحرص عليها، والتواصي بها بين الزوجين، تأملوا قوله ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ رَحْلاً قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى وَأَيَّظَ مَرَاتَهُ فَصَلَّتْ، فَإِنْ أَنْتَ نَصَحَ فِي وَجْهِهَا مَاءً. يعني رشَّ عليها الماء رشاً رقيقاً وَرَحِمَ اللَّهُ مَرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ وَأَيَّظَتْ زَوْجَهَا فَصَلَّى، فَإِنْ أَنْتَ نَضَعْتَ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ»⁽⁴⁾.

هفي هذا الحديث إرشاد إلى التعاون على طاعة الله من الزوجين، وترغيب من تشارع على ذلك رجاء نيل رحمة الله.



إن أفة لمعاصي في الأصل هي نتيجة لضعف لإيمان وقلة التقوى، لكن ذكرها ممردة ينبئ عن خطورتها، فهي معول تهدم وأصل الهلاك، ومن لم يدرك خطورتها وثارها تهاون في علاجها، وربما ألمها أحد الزوجين أو كلاهما فكانت عشا للمشاكل، تصرخ كل حين لشجار والتأبير وسوء الخلق فتتسو لقلوب سببها ويحل الحفاء بينهما، ويحدث التناحر وتتعكر الحياة ويزول صفاؤها، قال الله ﷻ: ﴿وَمَا أَصْبَحْكُمْ

(3) «السلسلة الصحيحة» (1585)

(4) «صحيح لجامع» (3494)

مِنْ مُصِيبَةٍ قِيمًا كَسَبَتْ أَلْوِيكَرَ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ ﴿٢٠﴾ [التوبة: ٢٠]، فهذه الآية رادعة تبين مآل المعصية.

ولقد أحسن القائل:

إذا كنت في نعمة فازعها

فإن المعاصي تزيل النعم وحطها بطاعة رب العباد

عرب العباد سريع النقم»⁽⁵⁾
وإن من عقوبات الذنوب أنها تزيل النعم، وتحل النقم، فما زالت عن العبد نعمة إلا يذنب، ولا حلت به نعمة إلا يذنب، ومن عقوبات المعاصي سقوط الجاه والمنزلة والكرامة عند الله وعند خلقه، فإن أكرم الخلق عند الله أتقاهم، وأقربهم منه منزلة أطوعهم له، وعلى قدر طاعة العبد له تكون منزلته عنده، فإذا عصاه وخالف أمره سقط من عيته، فاستقطه من قلوب عباده، فعاش بينهم أسوأ عيش خامل الذكّر، ساقط القدر، ردي الحال، لا حرمة له ولا قرح له ولا سرور، فهذه أخطارها وأثارها فتتسر الأمور، ويزرع بعضها بعضاً، وتتفصّر الحياة: خاصة وإن مداخل لمعاصي كثيرة⁽⁶⁾.

● العلاج:

على الزوجين الحرص على جتناب المعاصي بكل أنواعها، وعدم الوقوع فيها، والمصارعة للعلاج بالتوبة النصوح، والاستغفار من جميع الذنوب كبيرها وصغيرها، قال الله ﷻ: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [31]، وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ

(5) ابن القيم «الحواب الكدية» (ص142)

(6) ابن القيم «لجواب لكالي» (ص180-189)،

ومن رام مزيد يبين عن آفات المعاصي وأضرارها

فعله بما حرره بن لقيم في كتابه هد

قُرْبَةً نَصُومًا﴾ [8]، وقد مدح الله المسارعين إلى التوبة فقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِيْشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا الذُّنُوبَ وَمِنْ يُغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُعْرِضُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: 135]، وقال الله ﷻ: ﴿وَإِنْ لَمَعَارِيسُ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [82] ﴿لَعَلَّ﴾



وذلك بعدم الالتزام بهدي النبي ﷺ في أخلاقه، فالزوحان أو أحدهما تحد فيه تمعراً في الوجه، وسوء كلام، وبذاءة في اللسان، وتصيداً للزلات وسوء ظن، وقلة الاحترام، وتضييع واجبات وحقوق، وكل هذا من سوء الخلق، والمظاظة في التعامل الذي غالباً ما يؤدي إلى تنكّر أحد الزوجين الآخر: فتتبع لمشكلات، وتتوسع هوة النزاعات التي تعصف في نهاية المطاف بالحياة الأسرية، وهي أشبه بالنار الملتهمّة الأخضر واليابس.

عباد خلعت الحياة الزوجية من الصبر والحلم والعفو والتسامح وكل ما هو من فضائل الأخلاق، يصير البيت جحيماً لا يطاق، والنار تضرم فيه لآتمه الأسباب، وتآكل حسناهما كما تآكل النار الهشيم، في حين أن شعار حياتهما يقوم على الالتزام بشرع الله وتحقيق العبودية له جل وعلا.

● العلاج:

قال النبي ﷺ: «يَا أَيُّهَا الْعَالَمُ اتْلَعُوا، وَأَيُّهَا الْحَلَمُ اتْلَعُوا، وَمَنْ يَنْحَرْ الْحَبْرُ يُعْطَلْ، وَمَنْ يَتَوَقَّ الشَّرَّ يُؤَفَّ»⁽⁷⁾، هي هذا

(7) «السلسلة الصحيحة» (342)

حَقًّا⁽¹¹⁾، وهذه الحقوق هي: حقوق الزوجة على زوجها: حقوق مالية (وهي: المهر والنفقة والسكنى)، وحقوق غير مالية (وهي: العدل في القسم بين الزوجات والمشاركة بالمعروف وعدم الإضرار بالزوجة، وتعليمها دينها، والغيرة عليها... إلى آخره).

وأما حقوق الزوج على زوجته فهي: خدمة الزوجة لزوجها، التأديب، عدم الخروج من البيت إلا بإذن الزوج، عدم الإذن لمن يكره الزوج دخوله، تمكن الزوج من الاستمتاع، وجوب الطاعة، معايشة الزوجة لزوجها بالمعروف...).

وهناك الحقوق المشتركة بين الزوجين ك: (حق الاستمتاع. عدم هشاء السر المعاشرة بالمعروف. تزيين أحدهما للآخر. التعاون والتناصح. التشاور فيما بينهما. المشاركة في الفرح والترح. مراعاة الأهل والقرابة. المقابلة باللباشاة والطلاقة...).

فلكل واحد من الزوجين على الآخر حقوق، فليؤد كل منهما حق الآخر؛ فإن احترام هذه الحقوق والواجبات المفروضة يوجب المودة ويديم حسن العشرة بين الزوجين، كما أن إهمالها بالكلفة أو التقصير في بعضها ينجم عنه الشقاق والجفاء والتبغض الموصول إلى الطلاق.

● العلاج:

إذا علم الزوج والزوجة ما لهما وما عليهما، فقد ملكا مفتاح الطمأنينة والسكينة لحياتهما، وتلك الحقوق تنظم الحياة الزوجية، وتؤكد حسن العشرة بين الزوجين، ويحسن بكل واحد منهما

(11) «صحيح الترمذي» (1163).

في حق المرأة، فليلتزم الزوجان هذا الهدى، قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَذِكْرًا﴾ [الاحزاب: 21].

إن للأخلاق أهمية بالغة، لما لها من تأثير كبير في سلوك الزوجين وما يصدر عنهما؛ فحري بهما أن يلتزما هذا الباب العظيم من أبواب الإسلام.



تقوم لحياة الزوجية على أساس احترام الحقوق التي بيئها الشارع وأمر بالقيام بها؛ فهي تمرر المحبة والمودة، وتقوي العلاقات الزوجية، لكن عندما تقصر المرأة في الحقوق الواجبة عليها تجاه زوجها، أو يقصر الرجل في القيام بالحقوق الواجبة عليه تجاه زوجته، يحصل الخلل، وتتفاقم المشكلات، وتكثر ردود الأفعال، ويقصر حيل المودة أو ينقطع، وتحل مكانه البغضاء، وتتولد كراهية، مما يؤدي إلى تدمير الأسرة بسبب إهمال هذه الحقوق التي يجب على كل من الزوج والزوجة القيام بها.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أمر مهم يقل عنه الكثير، وهو أن عدم رعاية الزوجين لحقوق كل منهما هو محالمة صريحة لأمر الله وأمر رسوله ﷺ. قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتْلُ الْآيَاتِ عَنَيْنَ بِالْمُزْمِرِ وَلِلرَّجَالِ عَلَيْنَ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [النجم: 1]. وتقول: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ على سائكم حقا، ولنسائكم عنكم

الحديث دليل على أن الأخلاق قابلة للتغيير، وقد رغب الإسلام في اكتساب الأخلاق الحسنة.

إن تحقيق السعادة الزوجية يتطلب مراعاة الاحترام المتبادل، قال رسول الله ﷺ: «كَمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُفَاءً».

وقال ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»⁽⁸⁾، ولهذا كان ﷺ على الغاية التقصوى من حسن الخلق معهم، وكان يدايعهن ويباسطهن... «وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» أي: مر وبمعاليهم، ديناً ودنيا، أي: فتابعوني ما مكرم بشيء إلا وأنا أفعله»⁽⁹⁾ اهـ.

وقال الإمام لشوكاني في شرح هذا الحديث وحديث «خياركم خيركم» لتسائهم... «في ذلك تنبيه على أعلى الناس رتبة في الخير، وأحقهم بالانصاف به هو من كان خير الناس لأهله فإن الأهل هم الأحق باليشر وحسن الخلق والإحسان وجلب النفع ودفع الضرر، فإذا كان الرجل كذلك فهو خير الناس، وإن كان على العكس من ذلك فهو في الجانب الآخر من الشر، وكثيراً ما يقع الناس في هذه الورطة، فترى الرجل إذا لقي أهله كان أسوأ الناس أخلاقاً، وأشجعهم نفساً، وأقلهم خيراً، وإذا لقي غير الأهل من الأحانب لانت عريكته، وانبسطت أخلاقه، وجادت نفسه وكثر خيره، ولا شك أن من كان كذلك، فهو محروم التوفيق، رافع عن سواء الطريق، نسأل الله السلامة»⁽¹⁰⁾.

ولا ريب أن ما يقال في حق الرجل يقال

(8) «صحيح الترمذي» (3895) وه السلسلة الصحيحة (285،

9، «فيض البير» لمباوي (3/496)

10، «بيل الأوطار» لشوكاني (4/545)

أن يعطي قبل أن يأخذ، ويمشي بحقوق شريكه وأن يقابل الإحسان بإحسان، فصل منه، فذلك سبب الود وحلول لرحة ولطمأنينة.

قال الشيخ ناصر السعدي في تفسير سورة النساء ﴿وَحَقَّ مِثْرُهَا﴾ تنبيه على مراعاة حق الأزواج والزوجات والقيام به، لكون الزوجات مخلوقات من الأزواج، فينبغي وبينهن أقرب نسب وأشد اتصال، وأوثق علاقة اهـ.

وإن من تمام أداء الحقوق أن ترضى لزوجته بما فطر الله عليه الزوج من القوام، والمرأة من الضعف، ﴿الرَّحَالُ قَوْمٌ عَلَى الْإِسَاءِ يَمَّا فَصَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَمَّا اتَّفَقُوا يَنْ أَمْرِهِمْ﴾ [النساء: 34].

يقول الطبري رحمه الله: «يعني بقوله حل ثناؤه ﴿الرَّحَالُ قَوْمٌ عَلَى الْإِسَاءِ﴾ الرجال أهل قيام على نساءهم، في تأديبهن، والأخذ على أيديهن فيما يحب عليهم لله ولأنفسهم ﴿يَمَّا فَصَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ يعني: بما فصل الله به الرجال على أرواحهم: من سوقهم إليهن مهورهن، وإنفاقهم عليهن أموالهم، وكفايتهم إياهن مؤنهن، وذلك تفضيل لله تبارك وتعالى إياهم عليهن، ولذلك صاروا قواماً عليهن، ناهذي الأمر عليهن فيما جعل الله إليهم من أمورهن» (12).

وهذه القوام تقتضي النصح والتوجيه والرعاية والحماية، قال الله تعالى ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهَا دَرَجَةٌ﴾ [النساء: 228] قال القرطبي رحمه الله: «ولا يخفى على لبيب فضل الرجال على النساء، ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو ضلها، وله أن يمعها من التصرف إلا»

(12) تفسير الطبري (290/8)

بإذنه، فلا تصوم إلا بإذنه، ولا تحج إلا معه... وعلى الحملة ف (درجة) تقتضي التفضيل، وتشعر بأن حق الزوج عليها أوجب من حقها عليه، ولهذا قال عليه السلام: «لَوْ مَرَّتْ أَحَدًا نَالِسُحُودٍ لَعَبَّرَ اللَّهُ لَأَمَرْتُ الْمَرْءَ أَنْ تَسُجِدَ لِرَوْحِهَا»، وقال ابن عباس رحمه الله: «الدرجة إشارة إلى حض الرجال على حسن العشرة، والتوسع للنساء في المال والخلق»، أي: أن الأفضل ينبغي أن يتعامل على نفسه...

قال الماوردي: «يُحْتَمَلُ أَنَّهَا فِي حَقِّ النِّكَاحِ، لَهُ رَفْعُ الْعَقْدِ دُونَهَا، وَيَلْزَمُهَا بِحَابَتِهِ إِلَى الْفِرَاشِ، وَلَا يَلْزِمُهُ بِحَابَتِهَا». قلت ومن هه قوله عليه السلام: «أَيَّمَا امْرَأَةٍ دَعَاها زَوْجُهَا إِلَى فِرَاشِهِ فَأَتَتْ عَلَيْهِ، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» (13).

والروحة مطالبة بأن تحسن عشرة زوجها، والزوج مطالب بالمعاشرة بالمعروف، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19].

قال ابن كثير: «أي: طيبوا أقوالكم لهن، وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قدرتكم، كما تحب ذلك منها، فافعلت بها مثله، كما قال تعالى ﴿وَكُنْزٌ مِثْلُ الْكَلْبِ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 228]، وقال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي» وكان من أخلاقه ﷺ أنه جميل لعشرة دائم البشر، يُدَاعِبُ أَهْلَهُ، وَيَتَلَطَّفُ بِهِمْ، وَيُسَمِّعُهُمْ نَفَقَتَهُ، وَيُصَاحِكُ بَسَاءَهُ... وقد قال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21] اهـ (14).

فمن حسن العشرة أن يداري زوجته ويستميل قلبها، وأن يصبر على ما يبدر

(13) الجامع لاحكام القرآن، (124/3)

(14) تفسير القرآن العظيم (242/2)

منها. ما لم يكن فيه تضيق لحق الله أو حقه.. والزوجة مطالبة بحسن التبعل والطاعة في غير معصية الله، وبهذا وذاك تستقيم الحياة الزوجية، ويسعد الزوجان.



مادة ما تشبب الخصائص بين الزوجين بسبب الخلاف حول من يتولى مسؤولية تربية الأولاد، خاصة أمام التيارات العاصمة والمتن الهائجة، كالمناهج التربوية في المدرسة التي أهملت التوجيه السديد القائم على الهدي الإسلامي النقي الذي يستمد أصوله من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فأمام هذه المعطيات وجد الزوجان نفسيهما أبوين مسؤولين يتجاذبان المسؤولية ويشتركان في أداء ما يجب عليهما نحو فلتات الأكباد، ويشعران بثقل الواجب ويتفقان إلى حد كبير في أصول هذه التربية التي ينشأ عليها الأولاد، لكن قد يتصلان أو يتصل أحدهما عن بعض هذا الواجب كالحرص على مراقبتهم فيما يكونون عليه من إيمان وأخلاق وصلاة وحفظ قرآن، ومتابعتهم في دراستهم، والحق أن المسؤولية مشتركة بين الزوجين، فلا يجوز للزوج أن يقصر في واجبه تجاه أبنائه بسبب أعماله خارج البيت، كما لا يحق للزوجة أن تقصر بدورها في تربية أولادها بسبب ما تلقاه من المتاعب داخل البيت، أو بسبب الصوارف والشواغل



الحياة الزوجية حياة لها طبيعتها الخاصة، ولها أسرارها التي لا ينبغي لأحد أن يعرفها، قال الله تعالى: ﴿مَنْ لَيْسَ لَكُمْ وَأَسْمَىٰ لَكُمْ لَهَنَ﴾ [البقرة: 187]. والملاحظ أن كثيراً من الخلاف والشقاق الذي قد يحدث بين بعض الأزواج اليوم قد يكون سببه التدخلات الخارجية التي لا تفرض حلاً ولا ترفع خلافاً، وقد يكون ذلك من أقرب الناس إلى الزوجين، فقد يتدخل أحد الوالدين في تلك العلاقة فيفسدها بقصد أو بغير قصد، وهنا أشير إلى أمر مهم وهو أنه كلما كانت المودة والرحمة بين الزوجين قوية يسودها تقوى الله وغايتها العبودية لله، واشتغلا بأمر الآخرة سدّاً الفراغ وفكراً بعقل ومنعاً بتمامهما أي طرف يكون سبباً في نشوب مشاكلهما في غنى عنها.

هذه مسؤولية الآباء والأمهات نحو أبنائهم والتي لا يمكن أن تعوض بغيرهم، وأمام هذه النصوص الشرعية على الوالدين عقد جلسات حوار لتقاسم مسؤولية الأولاد ولتعملا على أن يكونا قدوة وأسوة لأولادهما، ويوفّران جو العلم والإيمان لهم، وكل هذا يحتاج إلى جد واجتهاد ودعاء وإخلاص واحتساب..

قال ابن القيم:

«مَا أَضَدَّ الْأَنْبَاءَ مِثْلُ غَفْلَةِ الْإِنَاءِ وَاهْمَالِهِمْ وَاسْتِسْهَالِهِمْ شَرُّ النَّارِ بَيْنَ الثَّيَابِ! مَا كَثَرَ الْإِبَاءُ يَعْتَمِدُونَ مَعَ أَوْلَادِهِمْ أَعْظَمَ مَا يَعْتَمِدُ الْعَدُوُّ الشَّدِيدُ الْعَدَاوَةَ مَعَ عَدُوِّهِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ! هَكَذَا مِنْ وَالِدٍ حَرَمَ وَلَدَهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَعَرَضَهُ لِهَلَاكِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَكُلُّ هَذَا عَوَاقِبُ تَفْرِيطِ الْإِبَاءِ فِي حَقِّهِمْ اللَّهُ وَإِضَاعَتِهِمْ لَهَا، وَإِعْرَاصُهُمْ عَمَّا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، حَرَمَهُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِأَوْلَادِهِمْ وَحَرَمَ الْأَوْلَادُ خَيْرَهُمْ وَنَفَعَهُمْ لِهِمْ هُوَ مِنْ عَقُوبَةِ الْإِبَاءِ» (١٦).

فهل من متنبه أيها الزوجان؟

إن العناية بشأن الأولاد من توفيق الله، وإذا قام به الزوج تقريباً إلى الله تعالى أعانه الله جل وعلا على جميع شؤونه وعلى جميع حوائجه، أما إهمال البيوت وتضييع الأولاد بدعوى التفرغ للعمل أو العلم فهذا الزوج وهو قوام البيت يذنب بحق أهله ويضيع الأمانة، ولنا أسوة في رسولنا الكريم حيث نجده مع زوجته؛ وفي رعاية بناته رغم تشغالاته الدائمة.

(17) تحفة المويود بأحكام المولود (ص 147)

التي تضر ولا تنفع وتحول دون قيامها بواجب التربية.

● العلاج:

يقول الله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [الشورى: 19].

قال العلامة ناصر السعدي رحمه الله في

تفسير هذه الآية

«يَا مَنْ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِم بِالْإِيمَانِ، قَوْمُوا بِلِوَالِدِهِمْ وَشُرُوطِهِ، قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا» موصوفة بهذه الأوصاف المظلمة، ووقاية الأنفس بالزمامها أمر الله، والقيام بأمره امتثالاً، ونهيه اجتناباً، والتوبة عما يسخط الله ويوجب العذاب، ووقاية الأهل والأولاد، بتأديبهم وتعليمهم، وإجبارهم على أمر الله، فلا يسلم العبد إلا إذا قام بما أمر الله به في نفسه، وفيما يدخل تحت ولايته من الزوجات والأولاد، وغيرهم ممن هو تحت ولايته وتصرفه» اهـ (١٥).

وجاء في السنة أن الرجل والمرأة في الأسرة مسؤولان عن تعة التربية والتنشئة للأولاد، فعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ: فَالْأَمِيرُ رَاعٍ عَلَى النَّاسِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ، وَالتَّعَبُّدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» (١٦).

(15) «تفسير السعدي» (ص 874)

(16) رواه البخاري ومسلم

● العلاج:

على الزوجين أن يجعلوا لحياتهما الزوجية خصوصيةً ويحيطانها بسياجٍ منيعٍ ويعمرانها بالعلم والعمل الصالح ما استطاعا إلى ذلك سبيلاً.

وإذا قُدر وقوع خلافٍ بينهما حاولا حله داخل البيت دون حُكم أو وسيط؛ لأنَّ اعتماد الزوجين على نفسيهما في حلِّ مشاكلهما هو أفضل سبيل لسعادتهما، ولا يعرضان مشاكلهما لأحدٍ من قريب أو بعيد، إلا إذا استعصى عليهما الاهتمام إلى الحلِّ الناجح الذي يقضي على الخلاف ويعيد الوثام وطمأنينة إلى بيتهما، فعينئذ لا بأس بتدخل من غرضه الإصلاح لا سيما إن كان من أهل الإصلاح والحكمة والتعقل، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْتِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِمْ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلَيْهَا إِنْ يَرَبِأَ إِصْنَحًا يَوْفِي اللَّهَ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: 35].

وقد أصلح النبي ﷺ خلافاً نشب بين عليٍّ وابنته فاطمة عليها السلام، فقد روي عن سهل بن سعد قال جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد علياً في البيت فقال: «يَنْ أَبْنَ عَمَلٍ؟» قالت: كان بيني وبينه شيء، ففاضبي فخرج فلم يقل عني، فقال رسول الله ﷺ لإنسان: «انْظُرْ أَيْنَ هُوَ؟» فجاء فقال: يا رسول الله هو في المسجد راقداً، فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه ويقول: «قُمْ يَا تَرَابُ قُمْ يَا تَرَابُ».

فعلى الزوجين أن لا يدخل بينهما إلا صاحب الدين والعلم إن احتاجا إلى ذلك، والضرورة تقدر بقدرها.

18، البخاري ومسلم.



ويعتبر هذا من أكبر الثغرات الموجودة في البيوت، ولا شك أن هذا الأمر له الأثر البالغ في الحياة الزوجية. فالرجل إذا لم يهتم بتعليم زوجته وأولاده أمور دينهم، يجني شؤز زوجته وعقوق أولاده، فالمرأة الجاهلة بأمور دينها لن تعرف حق زوجها، ولن تستطيع أن ترمي منزلها كما ينبغي، وتتهاور في قيام بعبادة ربها على الوجه الذي يرضي الله عز وجل، فتقل البركة ويجد الشيطان المجال الواسع لإفساد العلاقة بين الزوجين فتتشبب الخلافات وتحل لويلات، وما يقال في حق المرأة يقال في حق الرجل أيضاً.

● العلاج:

الواجب على الزوج أن يعلم زوجته أمور دينها؛ فيعلمها أصول الدين، ويرسج في قلبها حب الله وحب رسوله ﷺ وصدق الانتماء لهذا الدين، ويعلمها أحكام الطهارة وأحكام العبادات، ويعلمها نوافل العبادات، ويعلمها حقوق الزوجية ومكارم الأخلاق، ويحذرها من مساوئ الأخلاق.

وكذلك يرقب قيامها بالعبادات من صلاة، وصيام، وأذكار، وغيرها. ويحسن به أن يتعاهدها بالموعظة والتذكير، فيوصيها بتقوى الله تعالى ويذكرها بالموت والقبر والآخرة، ويرغبها في الجنة والأعمال الموصلة إليها، كما ينبغي له أن يبعدها عن كل ما يسبب انحرافها يبعدها عن ربها أو ضاها أخلاقها.

ولا يليق بالزوج أن يكون همه توعير قوت الأبدان وهو في غفلة عن قوت الأرواح ظاناً أنه يحسن صنعا، بل عليه أن يخصص وقتاً لطلب العلم الشرعي وتعليم أهله.

وكذلك المرأة إذا كانت ذات حظ من العلم وقدر من الديانة أن تسعى في نصح زوجها وإعانتته على القيام بأمور دينه.

ما أسعدها من لحظات! عندما تحب الزوجة زوجها يحثها على العبادة، ويعينها عليها، وما أبركها من أوقات! حين يجد الزوج عوناً من زوجته وتشجيعاً منها له على خوص غمار الحياة.

وحتام القول، فإن الحياة الزوجية لا بد أن تنبني على أصول قوية، سندها كتاب الله وسنة نبيه ﷺ لتمتلي بالمودة والرحمة، لا محال فيها لرسوخ خلاصات الإعلى سبيل العبور حتى لا تتحول إلى شقاق ونزاع، والمواحب على الزوجين معالجة كل مشكل يطرأ على حياتهما بالتماس المعاذير ومراعاة طبائع النفوس. لأن الأسرة مهما وُحد الاسجام بين أفرادها فلا بد أن تتعرض يوماً لهراتٍ بحدوث خلاصات بين الزوجين، ووقوع تقصيرات من أحد الحائسين. ولا عيب في هذا ولا عيب، إنما العيب في تطوّر الخلاف، وتعد الشقاق. والتماذي في الخطأ دون محاسبة النفس ومراجعتها وإخضاعها لأمر ربها وهدي نبيا ﷺ.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد.



ضوابط اجتهاد عامي في تنزيل الأحكام

حمد معمر
تيارت

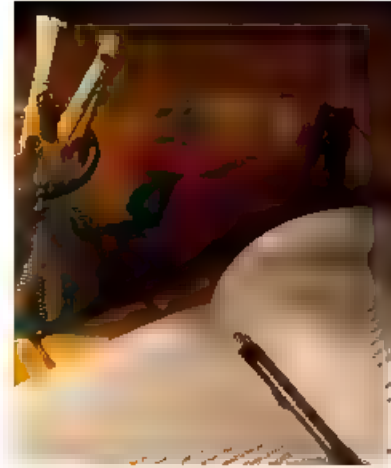
تفويض تحقيقها وإحرائها على وجهها إلى المكلفين، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَضْطَرَّ عَيْرَ كَنْعٍ وَلَا عَارٍ﴾ [البقرة: 173]، فإن مرتبة الاضطرار مردّ تقديرها إلى إدراك المكلف، ومثله قوله تعالى: ﴿مَنْ أَضْطَرَّ فِي مَحَمَّةٍ عَيْرَ مُتَجَانِبٍ لِأَثَرٍ﴾ [البقرة: 173]، فحصول المحمصة يعرفها المكلف من نفسه، وما يكون مخمصة لأحد، قد لا يكون كذلك لآخر عنده قوة على التحمل، وكما في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: 196]، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَقْتِرِ قَدْرُهُ﴾ [البقرة: 236]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ [البقرة: 250]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جُمِعْتَ إِلَّا نَبَرُوا فَوَيْدَةً﴾ [البقرة: 3]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً﴾ [البقرة: 43]، وغيرها من الآيات التي تُسند تحقيق متعلقات الأحكام إلى اجتهادات المكلفين حسب مدركاتهم، ومقدار وسعهم

أما في الهدي النبوي، فقد أحال النبي ﷺ إلى المصلي تحري الصواب حال شكّه في الاتيان ببعض أجزاء الصلاة، أو التردد في عدد ركعاتها، فقال ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ

يحتاج كل مكلف للقيام بما أمره الله به من أحكام شرعية، إلى بذل وسعه للأطلاع عليها في مظانها، حتى يتبصر مُراد الله منه في عباداته ومعاملاته، وإن كثيرا من تلك الأحكام يتوقف إيقاعه على شيء من الاجتهاد في تحديده، وتنزيله على محله، وهذا الاجتهاد لا يمكن حصول التكليف إلا به⁽¹⁾، بدء من بحث المكلف عن عالم وير يستفتيه إلى فتاوي الأحكام الشرعية التي يتوقف العمل بها على نظر المكلف في مدى مطابقتها مع حاله، فإن كل مكلف بصير بخاصة نفسه وحاله، وإليه وحده يعود تحقيق مناسبات الأحكام الشرعية في شخصه بتربيل كيميائياتها ومقاديرها العامة على حاله بصفة خاصة، حتى يتمكن من العمل باللائق به منها في مقام عبوديته لربه، وقد دلّ على اعتبار هذا الاجتهاد جملة من الأدلة انتظمت مسائل شرعية متنوعة، جاء فيها

1، الموهبات، 364/4.





فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتَمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لَيْسَ
ثُمَّ يَسْخَرُ سَخِرَتَيْنِ⁽²⁾، وكما في قوله
﴿اسْتَمْتِ قَلْبِكَ﴾، وقوله ﴿سَدِّدُوا وَقَارِبُوا﴾، وقوله ﴿حَدِّ
مَا يَكْمِكِ وَوَلِّدْكَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وقوله
﴿اَكْفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ﴾،
وقوله ﴿صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ
فَقَاعِدًا﴾، وقوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ
فِيْلِسَانَهُ﴾، وقوله ﴿لَا صَلَاةَ بَحْضَرَةٍ
لُطْعَامٍ وَلَا وَهُوَ يَدَاهُ الْاَحْبَانِ﴾.

هذه الأحاديث كلها تتضافر دلالتها
على أنَّ هناك جملة من الأحكام
الشَّرعية يتوقَّف تحديد محلِّها والعمل
بها على تأكُّد المكلف من تحقُّق المطابقة
بين الحكم الشرعي المجرَّد، ومساكنته
وحالته التي يحقُّها عامل الزَّمان والمكان،
وهذا ما يُسمَّى: «تحقيق المناط»⁽³⁾، أي
نَّ المكلف بعدما يتعرَّف على الحكم
لشرعي. بسؤال أهل الذِّكر. يتقدَّد حاله
ورمائه ومكانه، ويحقِّق في نفسه العمل

(2) رواه البخاري (401) ومسلم (572)

(3) قال الشَّاطِبي في «الإحصاء» (572/2)، «وَمَنْ
لِنَظَرٍ فِي مَنَاطٍ لِحُكْمٍ، فَإِنَّ لِنَاطٍ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ
يَكُونَ ثَابِتًا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ فَقَطْ، بَلْ قَدْ يَثْبُتُ بِدَلِيلٍ
غَيْرِ شَرْعِيٍّ أَوْ بِغَيْرِ دَلِيلٍ فَلَا يَشْرَطُ فِي تَحْقِيقِهِ
بُلُوغُ دَرَجَةِ الاجْتِهَادِ، بَلْ لَا يَشْرَطُ فِيهِ الْعَمَلُ فَصَلًا
عَنْ دَرَجَةِ الاجْتِهَادِ»

بما يثاسبه شرعًا من الأحكام، فلو علم
مثلاً أنَّ الشرع أنَّاطَ (علَّق) جواز التَّيَمُّمِ
بدل الاغتسال - على حصول العجز أو
لُحُوق الضَّرر به، نَظَرَ في نفسه هل فيه
قُوَّة على تحمُّل الاغتسال أو لا؟ وفي زمانه
هل هو زمانٌ برَّدَه شديد، يُؤثِّر على
صحتِّه، أم جَوْه حارٌّ لا يُوَثِّر؟ وفي مكانه،
هل يتاح له أن يجد فيه محلًّا للاغتسال
بالماء السَّاخِن، أم يتعذَّر عليه ذلك؟
وناءً على تحقيق المناط في نفسه يكون
العمل بالحكم الشرعي بعد، وقد يجوز
لمكلف ما لا يحور لغيره، لاحتلافهما في
«تحقيق المناط»، ولو اتَّحدت مسألتُهما.

اجتهاد المكلف في تقدير المشقة الواقعة والعمل بالرُّخص؛

سَبَقَتْ معنا نصوص شرعية، تُحيل
النَّظَر إلى المكلف في تقدير العمل
ببعض الأحكام التَّكليفية، وكان منها
جملة تتعلَّق بالتَّخفيف والرُّخص، شرع
للمكلف التَّرخُّص بها، إذا طرأت عليه
ضرورة أو حاجة ألجأته إلى الحرج أو
الضَّيق، وحتى يهتدي المكلف إلى تقدير
المشقة الموحية للأخذ بالرُّخصة، لا
بدُّ له من الرُّكُون إلى بعض الصُّوَابِ
والأحكام، التي قرَّرها العلماء لترشيد
مكلفين، في التَّعامل مع أحكام الرُّخص
لشرعية، منها.

على المكلف أن لا يُقدِّم على شيء
لم يَسْتَم في أهل العلم، فإنَّ تعيين
لمشقة على مستوى الأحكام وصِيبِ
لأوصاف، من شأن أهل العلم، أمَّا
تتريل المشقة، المعبرة على محلِّها في
المستوى التَّطبيقي، فإنَّ المكلف أدري

بها، إذا ألَمَّت به.

الأصل في المشقة المقترنة بالتكاليف
الشَّرعية، أنَّها في محلِّ قدرة المكلف،
وما زاد من المشاق على المعتاد إلى
درجة الحرج والضَّيق، بحيث يُشوِّش
على النُّموس ويقلِّقها العمل مع وجود
تلك المشقة⁽⁴⁾. فذلك مناط التَّرخُّص،
وصَابِطُهُ: أن يلحق المكلف نوعٌ مشقة
تَقْطَعُه عن عَمَلِه، أو تُحْدِثُ خِلَالًا في
حال من أحواله، يتسبَّب في هلاكه، أو
تلف عُضْوٍ من أعضائه، أو مَرَضُه، أو
تأخير بُرْئِه، أو ذهاب شيء من ماله
يُضُرُّ به.

دليل المكلف إلى معرفة حصول
المشقة المعبرة من عدمه، هو العُرف
والعادة، أو الاستعانة بأهل الاختصاص
كطبيب ثقة، أو عالم خبير، أو عارف
بمجاري العادات، حتى ينكشف له ما
يلحقه فيه الضَّرر، فيتَّرخَّص عنده،
وما لا فلا، وهنا يقوم المكلف بتقدير
حجم هذه المشقة الواقعة عليه، ومدى
إضرارها به، فكلُّ مكلف فقيه نفسه،
في تنزيل فتوى العالم، وتحت ظلِّ تقوُّه
لرَبِّه، ويصره بخاصة نفسه، له أن
يأخذ بالرُّخصة، ويسقط عنه ما لا
طاقة له به.

ليس للمكلف التَّرخُّص إلاَّ حال
علمه بحصول المشقة، أو غلبة ظنِّه
بذلك، ولا عبرة بالأوهام والظُّنون
المرجوحة، فإذا غلب على ظنِّه لُحُوق
المشقة به - بعد سؤال أو تجربة جارٍ
له التَّرخُّص، ولو بان خطأ ظنِّه بعد
ذلك، فهو معدوم، فإنَّ الاعتماد على
غلبة الظنِّ عند تعدُّر العلم حائر، ومن

(4) راجع «المواقفات» (207/2) للإمام شاطِبي



تحقيق مناطه نأى بنفسه عن التُّبُّس به! لقوله ﷺ: «دَخَ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»⁽⁸⁾.

محل العمل بهذا الحديث في المشتبهات ومواطن الشك، أما ما بَانَ دليلاً وظهّرت حجّته، فلا عبرة فيه بسكون النفس وانسراح القلب، وليس للمؤمن فيه إلا طاعة الله ورسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الاحزاب: 36].

ليس كل قلب يستفتيه صاحبه، ولكنّه القلب الذي تطهر بالإخلاص وعمر بالإيمان، وتزّين بالتقوى، واستضاء بخشية الله رب العالمين. ونهذه «لا يعمل على كل قلب، فربّ مؤسوس يفقر عن كل شيء، وربّ شره متساهل يطمئن إلى كل شيء، ولا اعتبار بهذين القلبين، وإنما الاعتبار بقلب العالم الموفق المراقب لذقائق الأحوال، وهو المحك الذي يمتحن به خفايا الأمور، وما أعز هذا القلب في القلوب»⁽¹⁰⁾.

«وليس المراد بقوله: «وَأَنْ أَفْتَوَكَ»: أي: إن نقلوا إليك الحكم الشرعي فاتركه وانظر ما يفتيك به قلبك، فإن هذا ياتل وتقول على التشريع الحق، وإنما المراد ما يرجع إلى تحقيق المفاط»⁽¹¹⁾.

نسأل الله أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً، آمين.



(8) «صحيح سنن الترمذي» (2518)، راجع «الإرشاد» للفقهاء الأصوليين محمد علي فركوس (ص114) وما بعدها.

(9) راجع «جامع العلوم والحكم» (254) لابن رجب الحنبلي، والبحر المحيط (402/4) للزركشي.

(10) «إحياء علوم الدين» (118/2) لأبي حامد الغزالي.

(11) «الاعتصام» (574/2) للإمام الشاطبي.

قواعد الفقه: أن «الغالب كالمحقق»، و«ما قرب من الشيء يعطى حكمه».

ومما يجدر التنبيه إليه في هذا الموطن، هو أن رقابة التقوى، كما توجب من صاحبها التحرز من الأخذ بالرخص، من غير موجباتها، فكذلك تمنع صاحبها من إلحاق الضرر بنفسه وإيقاعها في الحرج، استسلاماً للوساوس، فإن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه، كما يحب أن تؤتى عزائمه⁽⁵⁾، كما قال ﷺ.

حديث «استفت قلبك...»

وإن أفتاك الناس وأفتوك»⁽⁶⁾.

تباينت آراء العلماء في شرح هذا الحديث، ولعلنا نجمل فصول بحوثهم⁽⁷⁾ فيما يلي:

كل حكم شرعي مبني على أمرين: التعرف على دليل الحكم، والتعرف على محل تطبيق الحكم. أما الأول فمردّه إلى مصادر الاستدلال من الكتاب والسنة والإجماع، وما بني عليها، ولا موقف للقلب منها إلا الإذعان والتسليم، ثم لا يحذر في أنفسهم حرصاً مما قضيت ويسلموا سليماً⁽⁸⁾، [طه: 16]، وأما تنزيل الحكم على محله الملائم له، بعد سؤال أهل الذكر وفهم مرادهم، فالإنسان على نفسه بصيرة، وعند الاشتباه والريب هو مطالب بالتزام الحكم المناسب لحاله، فلا يقدم على شيء خائف في صدره، أو لمحت نفسه فيه مظاهر الحرمة، وما أشكل عليه

(5) رواد ابن حبان في «صحيحه» (354)، وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» (11/3).

(6) الحديث صحيحه الألباني في «صحيح الترغيب» (1734).

(7) جملة ما لخصته تجده مع تأصيل وتفصيل في كتاب «الاعتصام» للإمام الشاطبي (574/2).



السُّنة والزَّنادقة

□ قال محمد الخضر حسين رحمه الله:

«لا يزال السلف الصالح من الصحابة والتابعين يعملون الأحاديث أصلاً من أصول الدين، يقضون عندها إذا وجدوها ولا يتجاوزونها، حتى أخذت الزنادقة تعبت من وراء ستار، فكان من مكايدها أن أجرت على السنة شياطينها: أن مأخذ الدين هو القرآن وحده، وأن السنة لا تستقل بإنشاء الأحكام، يقولون هذا؛ ليسقطوا جانباً كبيراً من أحكام الدين».

[الأعمال الكاملة، (5/1994)]

العلم من الجهاد في سبيل الله

□ قال العلامة عبد الرحمن السعدي رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ

لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة النحل: 40]:

«فإن طلب العلم الشرعي من الجهاد في سبيل الله، بل هو أحد نوعي الجهاد الذي لا يقوم به إلا خواص الخلق، وهو الجهاد بالقول واللسان للكفار والمنافقين، والجهاد على تعليم أمور الدين، وعلى رد نزاع المخالفين للحق، ولو كانوا من المسلمين».

[تفسير الكريم الرحمن، (ص635)]

الاشتغال بذكر الله

□ قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

«مَنْ كَانَ مشغولاً بالله، ويذكره ومحبه في حال حياته، وجد ذلك أحوج ما هو إليه عند خروج روحه إلى الله، ومن كان مشغولاً بغيره في حال حياته وصحته، فيعسر عليه اشتغاله بالله وحضوره معه عند الموت، ما لم تدركه عناية من ربه، ولأجل هذا كان جديراً بالعقل أن يكرّم قلبه ولسانه ذكر الله حيثما كان لأجل تلك اللحظة التي إن فاتته شقي شقاوة الأبد؛ فتسأل الله أن يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته».

[طريق الهجرتين، (2/699-670)]

الإصلاح الديني

□ قال مبارك الميلي رحمه الله:

«الإصلاح الديني ضرب من ضروب الإصلاح الاجتماعي، ولكن له المقدمة عليها؛ لكونه سبباً للسعادتين بخلاف بقية الضروب، فإنها قاصرة على السعادة الدنيوية، ولعلّ أحداً لا ينكر حاجتنا إليه فيدعي أن عقائدنا سالمة وعبادتنا صحيحة. وإن عوامنا لا يجهلون دينهم ولا يشبهه عليهم ما هو منه بما هو ملصق به، وأن الخاصة منا وقدوة العامة من علماء وشيوخ زوايا بنجوة من البدع، غير مقصّرين في إرشاد العامة».

[آثار الشيخ مبارك الميلي، (1/264)]

دور من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ

«وباب الفساد الذي وقع في هذه الأمة بل وفي غيرها: هو التفريق والاختلاف، فإنه وقع بين أُمَرائها وعلمائها من ملوكها ومشايخها وغيرهم من ذلك ما الله به عليم؛ وإن كان بعض ذلك مَفْهُومًا لصاحبه لاجتهاده الذي يُغْفَرُ فيه خطؤه أو لحسناته الماحية أو تويته أو لغير ذلك؛ لكن يعلم أن رعايته من أعظم أصول الإسلام؛ ولهذا كان امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة بالسنة والجماعة ويذكرون في كثير من السنن والآثار في ذلك ما يطول ذكره».

[مجموع الفتاوى، (360/22)]

□ □ □

«وسمادة العبد في كمال اقتضاره إلى الله، واحتياجه إليه، وأن يشهد ذلك ويعرفه ويتصف معه بموجبه، أي بموجب علمه ذلك؛ فإن الإنسان قد يفتقر ولا يعلم مثل أن يذهب ماله ولا يعلم؛ بل يظنه باقيا فإذا علم بذهابه صار له حال آخر، فكذلك الخلق كلهم فقراء إلى الله، لكن أهل الكفر والنفاق في جهل بهذا وغفلة عنه وإعراض عن تذكره والعمل به، والمؤمن يقر بذلك، ويعمل بموجب إقراره، وهؤلاء هم عباد الله».

[مجموع الفتاوى، (41/1)]

□ □ □

«لا يكون عشق الصور إلا من ضعف محبة الله، وضعف الإيمان؛ والله تعالى إنما ذكره في القرآن عن امرأة العزيز المشركة، وعن قوم لوط المشركين، والعاشق المتيم يصير عبداً لمعشوقه، منفذاً له، أسير القلب له».

[مجموع الفتاوى، (293/15)]

□ □ □

«قيل: إن من المسائل مسائل جوابها السكوت؛ كما سكنت الشارح في أول الأمر عن الأمر بأشياء، والنهي عن أشياء حتى علا الإسلام وظاهر؛ فالعالم في البيان والبلاغ كذلك؛ قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت التمكن كما أخر الله سبحانه إنزال آيات، وبيان أحكام إلى وقت تمكن رسول الله ﷺ تسليمها إلى بيانها».

[مجموع الفتاوى، (59/20)]

□ □ □

«اعلم أن محرّكات القلوب إلى الله عز وجل ثلاثة: المحبة والخوف والرجاء».

وأقواها المحبة؛ وهي مقصودة تُراد لذاتها؛ لأنها تُراد في الدنيا والآخرة بخلاف الخوف فإنه يزول في الآخرة، قال الله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰ عَلَى اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦١] والخوف المقصود منه الرّجاء والمنع من الخروج عن الطريق؛ فالمحبة تلقى العبد في السير إلى محبوبه، وعلى قدر ضعفها وقوتها يكون سيره إليه؛ والخوف يمنعه أن يخرج عن طريق المحبوب؛ والرجاء يقوده.

فهذا أصل عظيم يجب على كل عبد أن يتنبه له، فإنه لا تحصل له العبودية بدونه، وكل أحد يجب أن يكون عبداً لله لا لغيره».

[مجموع الفتاوى، (95/1)]

□ □ □

«إن الحق في نفس الأمر واحد، وقد يكون من رحمة الله ببعض الناس خفاؤه لما في ظهوره من الشدة عليه».

[مجموع الفتاوى، (159/14)]

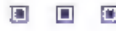
□ □ □



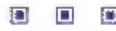
□ الأخ المكرّم أبو عبد الرحمن علي بوقفالة . وفقه الله . أستاذ في التعليم من بلدية مناعة بولاية المسيلة يرغب في مراسلته التي بعث بها إلى هيئة تحرير المجلة إلى تخصيص مقالات تعنى بالتربية والتوجيه يستفيد منها المعلمون والأساتذة والمربّون، وهو اقتراح جيّد نحاول تلبية رغبته . بمشيئة الله . التي هي رغبتنا ورغبة الجميع، يسرّ الله تحقيقها.



□ أمّا الأخ الفاضل باديس أمين جامعي من البويرة، فنشكره على رسالته التي عبّر فيها عن إعجابه بالمجلة ومحبته لمطالعتها، وقد ذكّلها بمحاولة شعريّة أثّرت فيها على فضيلة الشيخ محمّد علي هركوس . حفظه الله .، وتنصحه بمراجعة قواعد الأوزان الشعريّة ليرقى شعره إلى المستوى المطلوب، مع دوام التوفيق.



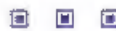
□ كما بعثت الأخت الكريمة قليل ليلي برسالة في شكل مقالة تحت عنوان «حين تلو الحياة أمواج من القلق والاضطراب»، وهي لطيفة في معانيها، رقيقة في الفاظها، شكر الله جهدها ووفقها إلى مزيد من البذل والعطاء.



□ كما ورد إلينا رسالة عن طريق البريد الإلكتروني من الأخ الودود مراد شابي . وفقه الله . من مدينة جيجل يشكر فيها طاقم المجلة شكراً جزيلاً، بارك الله فيه وسدّده.



□ وعن طريق البريد الإلكتروني أيضاً وردت رسالة مفعمة بمعاني الحبّ والودّ وشدّ الأزر من الأخ الحبيب زين الدين بن عمر ضيف الله . سدّده الله . من بلدية القيقية بدائرة رأس العيون بمدينة باتنة، وقد نبّه . حفظه الله . إلى تخصيص منبر يُسلط فيه الضوء على بعض السنن المهجورة، فنسأل الله أن يوفّقنا لذلك.



القرائ

جيجل